AMERICAN UNIV. IN CAIRO LIBRARY
3 8534 01166 4749

A/I-2

جامعة القاهرة

Taqrir lajnat al-ta'lim al-jami'i

تقرير لجنة التعليم الجامعي

للرئيس

الدكتور علي ماهر

مطبعة جامعة القاهرة

١٩٥٤

06-B2604

LA
1648
E4x
1954

جامعة القاهرة

تقرير لجنة التعليم الجامعي

للرئيس

الدكتور علي ماهر

AMERICAN UNIVERSITY
IN CAIRO - LIBRARY
PERIODICALS & DOCUMENTS DEPT.
ACC. No. 1525

مطبعة جامعة القاهرة
١٩٥٤

٢٧٨
ج ص ٠ ت

لجنة التعليم الجامعى

مكتب الرئيس

السيد الجليل الأستاذ اسماعيل القبانى

وزير المعارف العمومية

تحية خالصة وبعد ، فيسرنى أن أقدم إلى سيادتكم تقرير لجنة التعليم الجامعى ، وإنى لأشكر لكم الروح الطيبة والعناية الصادقة .

وفقنا الله جميعاً لأداء واجبنا القومى ، وهيأ لوطننا أسباب القوة والعزة والمجد .

وأرجو أن تتقبلوا أطيب التمنيات ،

تحريرا فى ١٥ أغسطس ١٩٥٣

على ماهر

رئيس لجنة التعليم الجامعى

تقرير

السيد الرئيس الدكتور على ماهر

عن

أعمال لجنة التعليم الجامعى

القسم الأول

١ — تأليف اللجنة :

حين ولى السيد الأستاذ إسماعيل القبانى وزارة المعارف ، أخذ يعد العدة لاصلاح نظم التعليم العام ، كما تقدم إلى مجلس الوزراء بهذه المذكرة ، يطلب تأليف لجنة لإصلاح التعليم الجامعى :

« إن أهميـة التعليم الجامعي فى حياة الأمة لا تخفى على أحد . فالجـامعات فى كل البلاد هى الأمينة على التراث الثقافى للأمة ، تحفظه ، وتنميه ، وتغذى به عقول الشباب ونفوسهم ، فتساهم بذلك فى إقامة الأسس الروحية لحياة الجماعة . وهى المراكز الأولى للبحوث العلمية التى تعتمد عليها البلاد فى نهضتها ، وفى حل مشكلاتها الاجتماعية والاقتصادية والعلمية . وهذا فضلا عن أن التعليم الجامعى هو المرحلة النهائية الحاسمة فى تكوين رجال الغد وتوجيههم .

« وقد تجاوزت حياة التعليم الجامعى الحكومى فى مصر ربع قرن ، ارتفع خلاله عدد الجامعات إلى أربع . ولئن كانت جامعة محمد على لم تبدأ الدراسة فيها بعد ، فان سائر الجامعات قد خبرت الأمر ، وتجمعت لديها فيه تجارب ، وتكشفت أمامها نواحى القوة والضعف فى النظم القائمة ، وقد أخذت الأمة تنظر فى النتائج التى وصلت إليها من التعليم الجامعى ، وتشعر بأن الحاجة ماسة إلى إصلاح هذا التعليم ، وإلى الملاءمة بين نظمه ومناهجه وبين حاجات البلاد فى نهضتها الحالية . ووصلت الرغبة فى الاصلاح إلى ذروتها فى هذا العهد الجديد ، وكان من بين مظاهر ذلك ، أن عقدت هيئات التدريس بجامعات الاسكندرية وفؤاد الأول وإبراهيم ، مؤتمرات تدارست فيها شئون الجامعات ، وتقدمت بما انتهت إليه من اقتراحات .

« ولما كان من الواجب أن يقوم إصلاح التعليم الجامعى على أسس قوية من البحث والتمحيص ، فانى أرى أن تؤلف لهذا الغرض لجنة تسمى « لجنة التعليم الجامعي » ، وتشكل على الوجه الآتى :

أولا — مديرو الجامعات .

ثانياً — أحد عشر عضواً يختارون من بين أساتذة الجامعات والشخصيات البارزة التى لها صلة بالتعليم الجامعى وخبرة بشئونه . وفيما يلى الأسماء التى أرشحها لذلك :

(١) الرئيس الدكتور على ماهر . وتكون له رياسة اللجنة .

(٢) السيد أحمد لطفى السيد . مدير جامعة فؤاد الأول ووزير المعارف والخارجية سابقا .

(٣) الدكتور عبد الرزاق أحمد السنهورى . . . . رئيس مجلس الدولة ووزير المعارف وعميد كلية الحقوق بجامعة فؤاد الأول سابقا .

(٤) الدكتور أحمد زكى . السكرتير العام لمجلس فؤاد الأول للبحوث العلمية والأستاذ بكلية العلوم بجامعة فؤاد الأول سابقا .

(٥) الدكتور ابراهيم بيومى مدكور . . . . عضو مجلس الشيوخ والأستاذ بكلية الآداب بجامعة فؤاد الاول سابقا .

(٦) السيد محمد شفيق غربال . وكيل وزارة المعارف وعميد كلية الآداب بجامعة فؤاد الأول سابقا .

(٧) الدكتور وليم سليم حنا . الأستاذ بكلية الهندسة بجامعة فؤاد الأول .

(٨) الدكتور محمد عوض محمد . مدير معهد الدراسات السودانية بجامعة فؤاد الأول . (ويكون السكرتير العام للجنة) .

(٩) الدكتور كامل منصور . عميد كلية العلوم بجامعة إبراهيم .

(١٠) الأستاذ محمد خلف الله . عميد كلية الآداب بجامعة اسكندرية .

(١١) الدكتور عباس عمار . المدير العام لمصلحة الفلاح ، والأستاذ المساعد بكلية الآداب بجامعة فؤاد الأول سابقا .

ثالثاً — ثلاثة من أعضاء هيئات التدريس بجامعات فؤاد الأول والاسكندرية وابراهيم ، يختار مجلس إدارة جمعية هيئة التدريس بكل جامعة واحدا منهم .

« وتختص هذه اللجنة بدراسة شئون الجامعات بصفة عامة ، واقتراح النظم والوسائل الكفيلة باصلاح التعليم الجامعى والنهوض به كى يثمر الثمرة المرجوة منه . ويدخل فى ذلك بصفة خاصة بحث المسائل الآتية :

١ — أهداف التعليم الجامعى ، وعلاقته بالحياة الاجتماعية والاقتصادية فى البلاد .

٢ — العلاقة بين التعليم الجامعى ، والتعليم العام ، ونظام قبول الطلاب بالجامعات .

٣ — الرسوم الجامعية والاعفاء منها .

٤ — نظام الدراسة والامتحانات والكتب ، والتوجيه العام للمناهج ووسائل تشجيع البحث العلمى .

٥ — الحياة الجامعية ونشاط اتحادات الطلبة فى الميادين الاجتماعية والرياضية والثقافية ، والصلة التى ينبغى أن تقوم بين الأساتذة والطلاب

٦ — هيئات التدريس ، وكيفية اختيار أعضائها والشروط التى تراعى فى ذلك .

٧ — الهيئات الجامعية واختصاصاتها وتشكيلها .

٨ — التنوع فى نظام الجامعات حتى تكون لكل جامعة شخصيتها وطابعها الخاص ، والعلاقة التى تقوم بينها مع ذلك .

٩ — العلاقة بين الجامعات والحكومة من الناحيتين الادارية والمالية .

« وتقوم اللجنة بدراسة التقارير والاقتراحات التى تتلقاها من مجالس الكليات وهيئات التدريس بها وغير ذلك من الهيئات والأفراد . وتقدم بنتيجة أبحاثها تقريراً مفصلا لوزير المعارف يتضمن وجهات النظر المختلفة فى كل موضوع والرأى الذى ترى اللجنة الأخذ به .

« ويكون للجنة حق الاتصال بالوزارات والجامعات والمصالح للحصول على ما يلزمها من البيانات والمعلومات .

« وأتشرف بعرض الأمر على مجلس الوزراء برجاء الموافقة على تشكيل اللجنة المقترحة بالاختصاصات المبينة فى هذه المذكرة »

وزير المعارف العمومية

(اسماعيل محمود القبانى)

ولا ريب أن هذه المذكرة تفيض رغبة صادقة فى الاصلاح والتقدم ، وهى رغبة تلقى الترحيب والتقدير من المواطنين جميعاً .

* * *

ووافق مجلس الوزراء بجلسته المعقودة فى ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥٢ على ما جاء فى هذه المذكرة ، وقرر تشكيل لجنة تسمى « لجنة التعليم الجامعى » ، برياسة الرئيس الدكتور على ماهر لدراسة شئون الجامعات بصفة عامة ، واقتراح النظم والوسائل الكفيلة باصلاح التعليم الجامعى ، والنهوض به كى يثمر الثمرة المرجوة منه[1] .

وقد اختارت جمعية هيئة التدريس بجامعة القاهرة الدكتور عبد المنعم الشرقاوى الأستاذ المساعد بكلية الحقوق ممثلا لها ، واختارت جمعية هيئة التدريس بجامعة ابراهيم الدكتور ابراهيم نصحى عميد كلية الآداب ، واختارت جمعية هيئة التدريس بجامعة الاسكندرية الدكتور عباس فتحى الهلالى الأستاذ بكلية الزراعة .

وبعد تأليف اللجنة عين الأستاذ مصطفى عامر مدير جامعة الاسكندرية مديراً عاماً لمصلحة الآثار ، فتقرر الاحتفاظ به بصفته الشخصية عضواً فى اللجنة . أما خلفه فى جامعة الاسكندرية الدكتور محمد عوض محمد ، فقد كان عضوا باللجنة من قبل . لكن وظيفته الجديدة واعتذاره عن عدم استطاعته الجمع بينها وبين السكرتيرية العامة للجنة ، اقتضيا إسناد السكرتيرية العامة إلى الأستاذ محمد شفيق غربال . كما أن استقالة الدكتور عبد الوهاب مورو من الجامعة فى بداية شهر يوليو سنة ١٩٥٣ ، وسفره الى الخارج ، اقتضيا أن يحل محله فى اجتماعات اللجنة الأخيرة الأستاذ حسين كامل سليم وكيل جامعة القاهرة .

وقد اختير الدكتور سيد نوفل مدير الادارة التشريعية بمجلس الشيوخ سكرتيراً للجنة ، كما اختير بعض موظفى هذه الادارة لمعاونته . واتخذت اللجنة دار مجلس الشيوخ مقرا لاجتماعاتها .

٢ – استطلاع الآراء وجمع البيانات والإحصاءات :

ولم يكن مناص فى هذا المقام من الاعتماد على الشورى فى الأمر ، والاستناد إلى الاحصاءات الرسمية ، والافادة من معرفة أولى الرأى ومن التجارب الجامعية فى مصر وفى الخارج ، واستطلاع آراء الأساتذة والمدرسين الجامعيين ، وتبين رغبات المعيدين والطلاب .

---

(١) ملحق الوقائع المصرية العدد ١٤٧ الصادر فى ٣ نوفمبر سنة ١٩٥٢

ولهذا طلبنا إثر تأليف اللجنة ، من حضرات السادة مديرى الجامعات الثلاث هذه البيانات .

١ — إحصاء عن عدد طلبة الجامعة موزعين على الكليات فى السنوات ١٩٣٠ ، ١٩٣٥ ، ١٩٤٠ ، ١٩٤٥ ، ١٩٥٠ ، ١٩٥١ ، ١٩٥٢

٢ — إحصاء عن الطلبة الذين قبلوا فى كليات الجامعة سنة فسنة إبتداء من سنة ١٩٤٥ إلى اليوم ، على أن يبين عدد الطلبة الذين قبلوا فى كل كلية تبعا لشعبهم على حدة .

٣ — إحصاء عن مجموع الطلبة فى كل كلية من كليات الجامعة فى العشر السنوات الأخيرة .

٤ — مدى مواجهة الكليات العملية فى معاملها أو حقولها أو فى شأن لوازم التجارب المختلفة فيها ، لما تم من توسع فى الدراسة الجامعية خلال السنوات العشر الأخيرة .

٥ — مجموعة من القوانين والمراسيم واللوائح المختلفة المتصلة بالجامعة .

وطلبنا من وزارة المعارف إحصاءات عن الحاصلين على شهادة إتمام الدراسة الثانوية منذ سنة ١٩٣٠ ، وبيانات عن الاتجاهات الجديدة فى التعليم العام .

وكتبنا إلى السادة وزراء المعارف السابقين والوكلاء الحاليين والسابقين ولفيف كبير من أهل الفكر والرأى المعنيين بشئون التعليم ، وأعضاء هيئات التدريس فى الجامعات ، ورئيس الجامعة الأمريكية ، ومدير المعهد الفرنسي فى مصر نستطلع آراءهم فى الخطوط الرئيسية لأعمال اللجنة .

وكتبنا كذلك إلى السادة عمداء الكليات الجامعية ، راجين أن تساهم مجالس الكليات فى وضع الأسس للمستقبل الجامعى المنشود ، وأن تمد اللجنة بثمرات بحثها وتجاربها وأن تعاونها فيما تضطلع به من مهمة جليلة الأثر فى حياة البلاد ، وما تستهدفه من وضع مناهج جامعية مستقرة ، ومن رسم أقوم السبل لاعداد الصفوة من شبابنا ، عماد الوطن فى حاضره ، ورجائه فى مستقبله ؛ وأن يتفضل حضرات العمداء مشكورين باتخاذ ما يرون لجمع المقترحات والملاحظات من حضرات

الأساتذة والمدرسين والمعيدين بالكلية ، وكذلك رغبات أبنائنا الطلاب ، أفراداً أو هيئات ، المتصلة بألوان نشاطهم الرياضى والاجتماعى والثقافى ، وأن تبسط هذه المقترحات والآراء والرغبات كلها أمام مجلس الكلية فيتولاها بالمناقشة والتمحيص ، وينتهى إلى تقرير جامع فى الموضوع ، يعبر عن رأى الكثرة ، ويورد كذلك الآراء الأخرى ؛ وأن يرسل هذا التقرير إلى اللجنة مرافقة له أصول المقترحات ، مع تعيين الأستاذ الذى تختاره الكلية مقررا عنها أمام اللجنة للاستعانة به عند بحث ذلك التقرير إذا اقتضى الأمر .

وقد تلقت اللجنة فى مدى شهرين ستة وستين اقتراحا ، منها أربعة عشر من حضرات أعضاء هيئة التدريس بجامعة القاهرة ، وواحد وعشرون من جامعة الاسكندرية ، وسبعة من جامعة إبراهيم ، واقتراح من مجلس كلية العلوم بجامعة إبراهيم ، وآخر من مجلس معهد الأرصاد ، وثلاثة عشر من جماعات المدرسين ، وسبعة من وزراء المعارف وكبار رجال التعليم السابقين ، كما تلقت اقتراحا من مسيو أندريه بواييه مدير المعهد الفرنسى فى مصر ، واقتراحا من الدكتور كوبلاند الأستاذ السابق بكلية الآداب بجامعة القاهرة .

وقد لخصت هذه المقترحات ونظمها فى أبواب موضوعية استغرقت نحو مائة صفحة ، واستحضر اثنان وأربعون تقويما للجامعات الأوروبية والأمريكية ، ووضعت أمام اللجنة بيانات عما فيها من موضوعات يمكن الافادة منها ، ونظمت بعض البحوث المقارنة فى الموضوع . ووضعت خلاصات مفصلة لتقارير عن التقدم الجامعى فى انجلترا من لجنة الاعانات الجامعية سنة ١٩٤٧ ، وعن المؤتمر التحضيرى لممثلى الجامعات المعقود بمدينة « أوترخت » سنة ١٩٤٨ بناء على دعوة اليونسكو ، وتقرير عن أعمال المؤتمر وتوصياته .

وحين اجتمعت لدينا هذه المصادر ، ورسمنا المبادىء الأساسية للعمل ، رأيت أن أفتتح الاجتماع الأول للجنة فى ٣١ يناير سنة ١٩٥٣ بكلمة رجوت أن تعبر عن اتجاه اللجنة والمسائل التى تواجهها ، وأن توجه أنظار من يستجيبون لداعى معاونتنا إلى مشاكلنا الحقيقية . وهذا نصها :

٣ ـ الكلمة الافتتاحية للرئيس الدكتور على ماهر :

حضرات الزملاء الأجلاء :

يسرنى أعظم السرور أن أعبر عما يخالجنا جميعاً ، من غبطة بالغة بالتعاون فى هذه المهمة الخطيرة . مهمة النهوض بجامعاتنا الفتية الى المستوى الجدير بماضى مصر العلمى التليد ، وزعامتها الفكرية التاريخية ، وحاضرها القوي المرموق ، ومستقبلها الأقوى المنشود . وأية غاية أشرف مقصداً للمصلحين ، وأعظم خطراً فى حياة الوطن ، من غاية التوجيه السديد لشبابنا الوثاب . عدة الوطن فى يومه ، وأمله فى غده .

وإنى لأرى حتماً علىّ اليوم ، أن أحيي نهضتنا العلمية ، التى عمت مصر فى هذه السنوات الثلاثين ، فتضاعف عدد المتعلمين تضاعفاً مطردا ، وشاركت الفتاة الفتى فى مختلف الكليات والمعاهد ، وظفرت البلاد بصفوة من أبنائها . تعمقوا فى العلوم والآداب والفنون ، وأخرجوا بحوثا قيمة متنوعة ، ورفعوا اسم مصر ، وكسبوا لدرجاتنا الجامعية تقدير الجامعات العريقة ، وحملوا نصيبا فى التطور العلمى ، ونشروا نور العلم فى كثير من البلاد العربية الشقيقة ، ووصلوا حاضر الوطن بماضيه .

وهذا النجاح ، الذى صادفته الحياة الجامعية ، هو الذى يحدونا إلى السعى للافادة من تجاربنا فى ربع قرن ، وإلى أن نقف متأملين طرائق الماضى ، دارسين حاجات الحاضر ، راسمين خطوات المستقبل ، ناشدين السير فى سبيل الكمال ، واضعين قبلتنا دائما مصر ، ومصالحها القومية العليا .

وإنه لمن آيات التوفيق ، أن حضرات أعضاء هذه اللجنة جميعا من القادة والأساتذة الجامعيين ، الذين أخلصوا حياتهم للعلم ، وكانت لهم فى خدمة الحياة الفكرية مآثر مذكورة .

حضرات الزملاء الأعزاء :

إنكم لتعلمون أن المثل الأعلى للحياة الجامعية هو ابتغاء الحقيقة والكمال ، وأن قوامها الايمان باستقلال العقل وحرية الفكر ، وأن مظهرها هؤلاء العلماء الأعلام ، والشبان الطامحون الأذكياء ، الذين يخلصون للعلم ، ويتعاونون فى البحث ، على أساس من التفكير الحر المستقيم ، والنقد النزيه الحكيم .

والجامعات تستهدف تخريج القادة فى شتى الميادين الوطنية ، والمساهمة في التقدم العلمى ، وفى التطور الاجتماعى والاقتصادى .

وما العلم إلا نور يمحو ظلام الريب ، ويكشف عن الحقيقة ، ويمكن من مغالبة الطبيعة ، وتسخيرها لخير البشرية وسعادتها . والبحث العلمي — سواء أكان أكاديميا ينشد المعرفة لذاتها ، أم عمليا يقوم على التجريب والتطبيق — يهدى إلى رقى الصناعة ، وزيادة الانتاج ، وتقدم المبتكرات والمخترعات .

ونحن أحوج ما نكون فى نهضتنا الحاضرة ، إلى شباب تكتمل فيه معانى الاستقلال الفكرى ، والكفاح ، والمثابرة . ولا ريب أن خير الوسائل ، لبلوغ هذه الغاية ، هو تنمية الاستعداد الذاتى للتربية الذاتية . فالذين امتازوا فى العلوم والفنون والآداب ، وخلد التاريخ أسماءهم على مر العصور ، هم الذين كوّنوا أنفسهم بجهودهم المستقلة ، ولم تكن غاية همهم استيعاب معارف الغير وتجاربه . والتعليم الجامعى الناجح هو الذى يفقه الطلاب فى طرائق البحث . وبقدر ما نحبب اليهم مواصلة الدرس ، ومتابعة الحياة فى تطورها — بقدر ما يكون تعليمنا قويما سليما . فالتطور العلمي متجدد متصل ، وحركته دائمة ، من ونى عن ملاحقتها ، مهما اعتز بما أوتى من معرفة ، تخلف عن ركب العلم وموكب العلماء . والتعليم الذاتى ، القائم على المجهود الشخصى ، هو الذى يرسخ فى العقول ، ويقوى الملكات ، وينبه المشاعر ، ويؤدى إلى الابداع والتجديد .

لهذا تجب العناية بالتدريب على الملاحظة والتجربة والبحث المتصل ، لا بتلقين المعارف تلقينا . فليس المعول ما يحيط به الانسان من معارف ، بل استثمارها وجدواها ، والانتهاء من امتثالها إلى الاضافة عليها ، وخلق الجديد المبتكر .

ولكى ننمى الرغبة فى الاطلاع ، والتعمق فى الدرس ، والاقبال الدائم على البحث ، يجب أن نهيىء الأسباب المحققة لهذه الأغراض . يجب أن تتوثق الصلة بين الأستاذ والطالب . يجب أن يقوم الطلاب الجامعيون مقام أساتذتهم الحين بعد الحين ، فيعدوا بحوثا لتلقى على زملائهم ، ويناقشوها مع أساتذتهم ، ويبصر الباحثون بأوجه الضعف ، ويشجعوا على التجويد والاتقان . يجب أن نعنى بدراسة المكتبات المتصلة بالعلوم الجامعية ، وأن نعتمد فى هذه الدراسة على مجهود الطلاب أنفسهم ، وأن يكون الأستاذ فى مقام المرشد الموجه .

من أجل هذا حرم النظام الجامعى الاملاء وطبع المذكرات ، فسن نظام المحاضرات ، ليفتح الأستاذ الآفاق للطلاب ، ويرشدهم إلى المصادر والمراجع . وبهذا ننمى فيهم ملكة البحث والتنقيب . وبقدر ما يبحثون ويدرسون ، وما ينتهون الى تكوين آراء مستقلة — يكون تقديرهم والحكم عليهم . وبهذا نحد من دائرة البرامج الواسعة المرهقة ، وتصبح الامتحانات ميسرة ، ويصبح الطالب أكثر استعدادا لمواجهة الكفاح في الحياة .

وهذا التكوين الجامعى الحر ، يجب أن يهيأ له الطلاب فى المراحل التعليمية العامة ، وأن يدربوا عليه تدريبا . ولن يتم ذلك إلا إذا توافر للتعليم الثانوى مدرسون ربوا تربية استقلالية ، وتهيأت لهم أسباب الحرية العقلية ، والنقد الزيه .

ويجب أن نغرس فى نفوس شبابنا التمسك بالواجب . واجب الجامعى الصالح ، للوطن وللعلم ، فى هذا العصر الذى كادت تتحقق فيه وحدة المكان ، بزوال أسباب التنائى ، وتوثيق الروابط والمنافع بين الدول والشعوب .

وأداء الواجب يدخل على النفس السعادة والسرور بالحياة ، وينفى عنها القلق والتشاؤم ، وليس كمثلهما معاول هدم فى حياة الأمم والأفراد ، وليس كفراغ الذهن والحياة السلبية مجلبة للبؤس والشقاء ، وليس كالجد والإقبال والتفاؤل أسباب للهناءة والبناء والتعمير . وأولئك الذين يقدرون أداء الواجب حق قدره ، ويقومون بذل التضحية التقويم الصحيح ، ينعمون من المتاع الرفيع بما يسمو على سائر ألوان المتاع فى هذه الحياة الدنيا .

والعناية بالمعانى الروحية والمبادىء الخلقية ، أساسية جوهرية . فالحياة روحية قبل أن تكون مادية ، وصلة الأخلاق بالعلم وثيقة ، وشأن العامل فى ميدان العلم ، شأن العامل فى سائر الميادين ، لا يحقق فلاحاً أكيداً ، إلا إذا حصنه إيمان عميق وخلق متين . والخلق القوى الغلاب للصعاب ، هو الجدير أن يحقق أعظم الآثار في الحياة العلمية ، وفى التقدم القومى والإنسانى .

حضرات الزملاء الأجلاء :

لعل هذه هى الخطوط الكبرى للمبادىء التى يجب أن تقوم عليها الحياة العلمية ، والتى يسعى علماؤنا الأعلام لتحقيقها تامة كاملة .

ونحن الآن يواجهنا من المسائل الكثير الذى يقتضى التمعن والدرس، والانتهاء فيه إلى رأى.

فهل آن لجامعاتنا ألا يقيد نشاط أهلها العلمى قيد، ولا يحد مجال أفكارهم حد؟

وهل آن لجامعاتنا أن تكون لها مواردها، وأن تستقل بأموالها، وأن تمدها الدولة بالاعانات دون تدخل فى شئونها؟

وهل يكفل لها الاستقلال التام عن الادارة الحكومية، وأن تكون ذات صوت مسموع فى البرلمان، أو يقتضى ذلك خطوات تمهيدية تدريجية نحو بلوغ هذه الغاية المثالية؟

وهل نضع مبادىء أساسية للتعليم، نجعلها أهدافاً نجد ونحرص على بلوغها؟ أتكون هذه المبادىء عامة تتنافس جامعاتنا فى كمال تحقيقها أم نرسم لكل جامعة مبادئها وأسسها مستقلة عن غيرها؟ وما هى الطريقة المثلى لتنظيم الصلات بين جامعاتنا، وتحقيق التعاون والتنافس بينها، وإحكام الصلة العلمية بينها وبين الجهات المشرفة على التعليم العام؟

وهل تظل فى القاهرة جامعتان بادارتين مستقلتين، تحقيقاً للتنافس العلمى وما يؤتيه من خير الثمرات، أم تدمجان فى جامعة واحدة، تتعدد كلياتها كيفما شاء لها التعدد، وتفصل عنها المعاهد التى يرى الخير فى فصلها، فلا يضم بلد واحد جامعتين باسمين مختلفين وكليات متشابهة، وأن ننشىء من الجامعات فى المدن الأخرى ما استطعنا الإنشاء على أسس متينة؟

وإلى جانب الكليات الحالية، التى يتعلم فيها الفتى والفتاة معا، هل تنشأ كليات للفتيات وحدهن؟

وهل تظل مجالس الجامعات والكليات مخصصة غير القليل من وقتها وجهدها للبحث فى شئون الترقيات والدرجات، أو يعهد بالأمور المالية إلى هيئة مستقلة من الجامعيين وغيرهم، حتى تتوفر هذه المجالس على التوجيه الفكرى وشئون الطلبة الاجتماعية؟

وهل تظل الدرجات المالية لهيئة التدريس متصلة بالدرجات العلمية، أو تفصل عنها؟ وهل يظل سلم الوظائف كثير الدرجات أو يختصر منها؟

وهل تكون الوظائف الرئيسية بالانتخاب ؟ أو تظل بالتعيين المطلق أو المقيد ؟

وكيف السبيل إلى تحقيق تفرغ الأساتذة والمدرسين ، مع توفير أسباب الحياة الملائمة لهم ؟

وإذا لم يسمح بمزاولة النشاط الخارجي ، فما هى الضمانات الكفيلة بتمام انتفاع الجامعة وطلابها بعلمهم وبحثهم ؟

وكيف السبيل إلى النهوض بالبحث العلمى ؟ هل يتولاه إلى جانب أعضاء هيئة التدريس جماعة من العلماء يتفرغون له وترقب الجامعة بحوثهم ، وتبارك أعمالهم القيمة وتزكيها ، وتنشر فى الناس باسمها آثارهم ؟

وما هى الوسيلة إلى الملائمة بين عدد الطلاب المتزايد ، وعدد الأساتذة الكفيل بحمل الرسالة الجامعية وكمال أدائها ؟ أو ليست نسبة الأساتذة والمدرسين إلى الطلاب عندنا ضئيلة على نحو يتعذر معه بلوغ أهدافنا ؟

وهل تظل سن الإحالة إلى المعاش فى حدها الحالى ، أو نزيد فيها ؟ وهل تكون الزيادة مطلقة ، أو عند الضرورة فى بعض الأحوال ؟

وهؤلاء الجامعيون الذين خرجتهم الجامعات المصرية أو الغربية ، ونالوا أكبر الدرجات العلمية ، وأضافوا إليها تجارب الحياة العلمية والعملية ؛ وهؤلاء الأساتذة الأعلام الذين تركوا الجامعة — أليس من الخير للبلاد ، وللجامعة ما دامت قد اضطرت إلى الاستعانة بغيرهم ، أن تستعين بهم ، وأن تدعم كيانها بجهودهم وتجاربهم ، وأن نوفر للأساتذة ما يصرفهم عن التطلع إلى غيرها ؟

ومسألة الدرجات العلمية الممتازة ، وشكوى الخريجين من صعوبة الحصول عليها فى مصر ، وذهابهم إلى أن درجات الجامعات الغربية أيسر منالا وأقرب شقة منها — كيف السبيل إلى تكافؤ الفرص بين الخريجين الذين يذهبون للغرب وبين زملائهم الذين يقومون بالتدريس ويواصلون دراساتهم فى مصر ؟

ومسألة التبادل الثقافى بين جامعاتنا وبين الجامعات الغربية والشرقية — هذا التبادل الذى أصبح تقليدا جامعيا عالميا — أليس من الضرورى عندنا أن يتم هذا التبادل فى الأساتذة وفى الإنتاج العلمى ؛ وأن تستعين جامعاتنا الفتية بالأساتذة

الأجانب الأعلام ، يتولون التدريس فيها ، والاشتراك فى مجالسها ، ولو من غير كراسي ؟ ألا تتوفر بهذا بعض نفقات البعثات الأجنبية ، فوق ما تكتسبه حياتنا العلمية والجامعية من تجديد ؟

وهل يخضع المدرس فى عمله للرقابة الجامعية ، والاشراف العلمى ، أو تكفل له حرية العمل مستقلا عن كل توجيه وإشراف ؟ لقد وصلت بعض البلاد إلى أن تكفل للمعلم الجامعى حرية العمل واتخاذ الطريقة التعليمية التى يراها . وقد يزيغ معلم عن مبادىء التربية السليمة ، فيوسوس إلى الطلاب باتجاهات سياسية أو اجتماعية خطرة . لكن تقديسهم الحرية ، وإيمانهم بأن الحق أقوى من عوامل الشك والزيغ ، ورسوخ المبادىء التعليمية القويمة — كل ذلك يدفعهم إلى إعزاز حرية المعلم ، واحتمال شر فرد زائغ بين عشرات الألوف من المستقيمين ، إيمانا بأن الجو الصالح كفيل بالقضاء على كل انحراف أو تطرف ، وأن المجتمع الذى أشرب حب الحرية لا يسمح للضلال أو العدوان أن يرفع رأسه .

لكن الجامعات العريقة قد أخذت بنظام الاشراف العلمى وقتا طويلا . فبعض الجامعات ، التى أنشئت منذ ثمانية قرون ، لم تتحرر منه إلا فى نهاية القرن الماضى حين رسخت لديها تقاليد جامعية سليمة ، توارثها الخلف عن السلف ، وأصبحت فى مقام العقائد التى يؤمن بها الجميع ، ولا يحيدون عنها . وقد اصطنعنا هذه النظم الغربية فى جامعاتنا ، من غير أن نمر بمثل تلك الحقب الطويلة ، التى مرت بها التجارب الجامعية الغربية ، وقبل أن تستقر لدينا التقاليد والنظم الوطيدة . لكن تقديسنا الحرية ، وتراث جامعة الاسكندرية الذى يرجع إلى القرن الثالث قبل الميلاد ، ويسبق الجامعية الغربية بخمسة عشر قرنا سويا ، وحضارتنا العربية التي سبقت النهضة الأوربية وأفادتها ، ونجاح تجاربنا الجامعية الحديثة — كل ذلك كفيل بأن يبعث أعظم الآمال .

وإذن، هل يتمتع المدرسون بالحصانة لأول عهدهم، كما يمثلون فى مجالس كلياتهم؟

وهناك ماهو فى الطليعة من ذلك كله . وهو موضوع الالتحاق بالجامعات . هل يستطيع التعليم الجامعى النهوض برسالته المنشودة ، مع فتح أبوابه على مصاريعها، وازدحام الكليات بالطلبة ؟ وهل إذا قيد الدخول يكون المرجع إلى درجات الطالب

فى التوجيهية أو إلى امتحان القبول فى الكليات ، أو إلى مرحلة إعدادية أخرى تختار بعدها الكلية الصفوة الجديرة بحمل الرسالة الجامعية ؟ وهل تعمم المجانية أو تلغى ؟ وإذا أخذنا بتعميم المصروفات ، أفلا يكون من واجب الدولة إذن أن تتولى تعليم النابغين ، بل الانفاق عليهم طوال حياتهم الجامعية عند الاقتضاء ؟

وهناك مسألة البيئة الجامعية ، إنها لا تقل أهمية عن الدراسة فى الكليات . ولهذا تجب العناية بصحة الطلاب وتغذيتهم ، ومساكنهم ، وأن يجمعهم نشاط ثقافى واجتماعى ورياضى ممتاز ، يتفق ومستواهم العلمى ويقيهم أخطار البيئات المنحرفة ، ويهيؤهم لمستقبل عزيز كريم .

فمتى تتهيأ لأبنائنا هذه البيئات ، ومتى يظفرون بألوان النشاط التى يظفر بها سواهم ؟ وإذا كنا نرى للجامعات الغربية أسرابا من الطائرات ، وتدريبات عسكرية ورياضية ممتازة ، ومساهمة فى نشر الثقافة الشعبية ، ونهوضا بالخدمات الاجتماعية — فهل نأمل أن يظفر أبناؤنا الأعزاء بذلك ، أو بشيء من مثله ؟ وأن نرى التنافس بين جامعاتنا ، فى شتى الميادين ، من أسباب مسارعة الهيئات والأفراد إلى إعانتها والبذل لها ؟

متى نقوى فى نفوس الطلاب المعانى الجامعية ، ونشعرهم بأنهم كنوزنا المدخرة ، وأن الجامعة والدولة تعلقان عليهم الآمال ؟ ومتى يشعر شبابنا المثقف بأن الكلية هى الموئل والحمى الذى يتوفر على تربيته وخدمته طالباً ، ويرعى شئونه متخرجا ، ويظل وثيق الصلة به دائما ؟ .

وهل تظل كلياتنا الجامعية تعيش فى الحاضر من أبنائها وحدهم ، ولا تعنى بالماضى ، فتقطع صلتها بالخريجين متى شهدت لهم باكتمال النمو العقلى ، اكتفاء بأنها أدت واجبها نحوهم ، وعليهم أن يؤدوا واجبهم نحو الوطن ونحو أنفسهم ؟ أم تراها تربط بين الماضى والحاضر والمستقبل ، فنرى فى كل كلية لجنة للخريجين ، تتصل بالمصالح والشركات والمؤسسات العامة لتيسير العمل لهم ، بل تستعين بهذه المصالح والشركات والمؤسسات ، فى أمر الانفاق على بعضهم فى أثناء تعليمهم ، كى تنتفع بهم من بعد ؟ أو ليس هذا الاتصال من شأنه أن يجعل البرامج العلمية أكثر مسايرة لمطالب الحياة ، ويهيء لأبنائنا الأعزاء مجالا أوسع للتدريبات العملية ، ويوفر لشبابنا كثيراً من العناء الشاق والجهد الضائع أول نزولهم إلى الميدان ؟ .

زملائى الأجلاء :

هذا قليل من المسائل الكثيرة ، التى تواجه هذه اللجنة . وهى تبين أنه لم يكن بد من أن يقف المسئولون : يرجعون البصر إلى ماضى تعليمنا الجامعى فيستطلعون مافيه من المآخذ ويتلافونها ، ويتبينون مافيه من الثغرات ويسدونها ، ويقبلون على مافيه من أسباب القوة فيزيدونها ، ويتقدمون بها نحو الكمال المنشود .

وها نحن أولاء قد شاهدنا العالم الغربى يقف ، بعد الحرب العالمية الأخيرة ، مقلباً أوجه النظر فى أنظمته الجامعية المختلفة ، يحاول الملاءمة بينها وبين الأحوال العالمية الجديدة ، التى انتقلت نقلات واسعة المدى فى شتى الميادين ، من جهة ، وبين المشاكل القومية الكثيرة ، التى نجمت فى أعقاب هذه الحرب ، من جهة أخرى .

وها هو ذا اليونسكو ينظم المؤتمرات العالمية ، التى تساهم مصر فيها ، لبحث النظم الجامعية ، ووسائل التقدم بها .

وقد وضعت أمام حضراتكم فى بيانات مستقلة خلاصة المقترحات الفردية ، التى تلقتها اللجنة بجزيل الشكر لأصحابها ، وستشفع بما يصل إليها تباعا . أما تقارير مجالس الكليات ، فلم نتلق منها سوى تقريرين ، ونرجو أن نتلقى سائرها فى وقت قريب ، حتى لايتخذ قرار فى أمر قبل مناقشة جميع الآراء ، والاطلاع على كافة وجهات النظر .

وهل أولى بالشورى من الشئون الجامعية ؟

ومن أولى بالعناية والاهتمام من شبابنا الذى تكمن فيه قوى الأمة المتوثبة ، وتتركز آمالها وأمانيها ، ويعدها بزعماء السياسة والحكم وقادة الرأى وبناة المستقبل ؟

حضرات الزملاء الأجلاء :

إننا ننهض بأعظم عبء ، ونهدف إلى أشرف غاية .

ومادام الوطن قبلتنا ، والإيمان بعظمته رائدنا ، والجهد الصادق وسيلتنا ، فالله معنا وناصرنا .

والحمد لله

٤ — اللجـان الفرعية :

وفى هذا الاجتماع ألفت اللجان الفرعية :

١ — لجنة الأهداف والمبادىء العامة :

برياسة الرئيس الدكتور على ماهر ، وعضوية السادة :

الأستاذ أحمد لطفى السيد

الدكتور عباس عمـار

الأستاذ محمد شفيق غربال . . السكرتير العام

الدكتور عبد الوهاب مورو . . مدير جامعة القاهرة

الدكتور محمد عوض محمد . . مدير جامعة الأسكندرية

الدكتور محمد كامل حسين . . مدير جامعة إبراهيم

الدكتور أحمد زكى

الدكتور إبراهيم بيومى مدكور

٢ — لجنة شئون هيئة التدريس والنظم المـالية والإدارية :

برياسة الدكتور عبد الرزاق أحمد السنهورى ، وعضوية السادة :

الأستاذ محمد شفيق غربال . . السكرتير العام

الدكتور عبد الوهاب مورو

الدكتور محمد عوض محمد

الأستاذ مصطفى عامر

الدكتور محمد كامل حسين

الدكتور كامل منصور

الدكتور إبراهيم نصحى

الدكتور عباس فتحى الهلالى

الدكتور عبد المنعم الشرقاوى

٣ — لجنة شئون الطلبة والبرامج والنظم العلمية :

برياسة الدكتور عبد الوهاب مورو ، وعضوية السادة :

الأستاذ محمد شفيق غربال . . السكرتير العام

الدكتور محمد عوض محمد
الدكتور محمد كامل حسين
الدكتور أحمد زكى
الدكتور عباس عمار
الأستاذ محمد خلف الله
الدكتور إبراهيم نصحى
الدكتور عباس فتحى الهلالى
الدكتور عبد المنعم الشرقاوى

وتولى سكرتيرية هذه اللجان الثلاث الدكتور سيد نوفل بمعاونة بعض موظفى سكرتيرية مجلس الشيوخ .

وقد تلقت اللجنة من هيئات التدريس بالجامعات المصرية إجابات عن الأسئلة التى وردت فى كلمة الرئيس الافتتاحية ، كما تلقت كثيراً من الآراء والمقترحات ، فلخص ذلك كله ورتب ووضع تحت نظر اللجنة .

وانتهت اللجان الفرعية الثلاث إلى مقترحات ، قدم رؤساؤها إلى اللجنة العامة تقارير عنها .

ونظرت فى هذه التقارير والمقترحات ، فوجدت من المسائل الأساسية ما لم يبحث بعد ، كما وجدت مسائل أخرى لم ينته فيها البحث إلى قرار ويتعين الفصل فيها . ولهذا وضعت تقريراً متضمناً ذلك كله ، بحثته اللجنة فى اجتماعاتها الأخيرة . وقد وزعت على حضرات أعضاء اللجنة هذه التقارير مع تقارير أخرى لبعض أعضاء اللجنة ، وخلاصات وافية للمقترحات الواردة من بعض الأساتذة والمدرسين والمعيدين .

كما أرسلت تقارير رؤساء اللجان الفرعية ، وتقريرى التكميلي سالف الذكر ، إلى الكليات الجامعية ، راجياً إبداء ماقد يكون عليها من ملاحظات بالكتابة أو بالمشافهة فى اجتماعات اللجنة .

ولخصت الملاحظات الواردة من الجامعيين . وعقدت اللجنة أربع اجتماعات فى الصباح والمساء من يومى ١٩ و ٢٠ يوليه سنة ١٩٥٣ ، واستمعت إلى بعض حضرات الأساتذة الجامعيين الذين رغبوا فى إبداء بعض الآراء ، وناقشت التقارير الأربعة ، وانتهت إلى آراء فى شتى المسائل الجامعية . وفوضتنى فى وضع التقرير النهائى بأعمالها ، ويسرنى أن أقدمه الآن إلى سيادتكم .

القسم الثانى

الباب الأول

أهداف التعليم الجامعى والاتجاهات العالمية المعاصرة

١ — الاصلاح الجامعى المعاصر :

سادت العالم ، أثناء الحرب الأخيرة وفى أعقابها ، مذاهب ونظريات وآراء بدلت كثيرا من القيم المادية والمعنوية ، والمبادىء والنظم الاقتصادية والاجتماعية والأوضاع الخاصة والعامة ، والاتجاهات والمثل العليا . فتوجهت الأمم وجهات جديدة فى شتى نواحى الحياة .

وطبيعى أن تكون الجامعات فى طليعة المؤسسات المتأثرة بهذا التطور . فهى تضطلع بمهمة قومية ، ومهمة عالمية ، وتتحمل مسئولياتها فى بناء الأجيال الحاضرة وإعداد الأجيال المقبلة ، وتهيىء الوسائل للنهوض بمطالب البلاد التى ترعاها ، والمساهمة فى سير العلم وتقدم الحضارة .

وإلى جانب هذا ، فقد كان من نتائج الحرب خلق المشاكل العديدة للجامعات الغربية نفسها . فقد اندفع الناس نحو الاستزادة من العلم والمعرفة ، وتزاحم الطلاب على الظفر بالاجازات العلمية ، واشتد الاقبال على الكليات الطبيعية والكيمائية والهندسية ، ابتغاء الحصول على المزيد من الوسائل لرفع مستوى الفرد ومستوى معيشته وتنمية الانتاج العام . كما تأثرت المنشآت والمعامل والأجهزة الجامعية . فأصبح عدد الأساتذة لا يتناسب وعدد الطلاب وصارت المعامل وما إليها لا تفى ببعض المطلوب منها .

ولهذا تضاعفت عناية البلاد المختلفة بمعاودة النظر فى شتى شئون جامعاتها وألفت اللجان القومية ، وعقدت المؤتمرات العالمية ، وطرحت المشاكل القديمة والجديدة للبحث . . . وبذلت التضحيات من الأساتذة والطلاب وأولياء الأمور

ومن أصحاب رؤوس الأموال وأرباب الأعمال، ومن الكافة على تفاوت مسئولياتهم وتعاون الجميع لمواجهة هذه الأحوال الاستثنائية ، وللخروج منها بما يكفل مصلحة الفرد والدولة على سواء ، ويحقق الخير للمواطنين جميعا .

٢ — اتجاهات عالمية :

وقد ظهرت الاتجاهات العالمية للاصلاح الجامعى ، فى توصيات المؤتمرات المتعاقبة ، وخاصة مؤتمر أوترخت الذى نظمته اليونسكو ما بين ٢ ، ١٣ أغسطس سنة ١٩٤٨

ونخص بالذكر منها هذه التوصيات :

١ — على الجامعات أن تعيد النظر فى الدور الذى يجب أن تؤديه فى ميدان التعليم ، إذ جدت عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية ، يؤثر كثير منها حالا أو عما قريب فى رسالة التعليم الجامعى .

٢ — من الضرورى تمتع الجامعة بأقصى ما يمكن من الاستقلال الذاتى فى نطاق مقبول من الإشراف ، يتفق وما تحصل عليه من الأموال العامة . على أن تترك التفاصيل للجامعات نفسها .

٣ — يجب تمكين الجامعات من رسم خططها فى دائرة معقولة . ويتهيأ هذا بتخصيص نسبة مئوية من ميزانية الدولة لها ، أو إعانتها بواسطة لجنة توضع تحت تصرفها مبالغ معينة ، تتسع لمنح إعانات إجمالية على أساس أطول أمدا من الأساس السنوى . كما يجب أن تعفى من الضريبة الهبات المقدمة للجامعات من الأفراد والمؤسسات الصناعية والاقتصادية .

٤ — واجب الجامعة امتثال المعارف وتقديمها وتفسيرها والاضافة إليها ، بحيث يكون العمل الانشائى جزءا من واجب الأساتذة فى الجامعات كلها . وخير الدرس ما تم فى جو البحث .

٥ — وعليها تثقيف الرأى العام وتعليم الكبار بالوسائل الجامعية ذاتها وعن طريق الصحافة والاذاعة ومؤسسات النشر وغيرها .

٦ — على الجامعة ألا تغفل أمر العناصر الجوهرية فى بناء التعليم العام وأن تبذل جهدها ليكون التعليم العام ، فى مستوى إعدادى للتعليم بها ، وحقلا للبناء والتدريب

على الأساليب الجامعية . فمن واجبها تشجيع مبادئ البحث والتجربة فى ميدان التعليم الثانوى والاشتراك فى إعداد مدرسى المدارس الثانوية .

٧ — من المرغوب فيه أن تمثل الجامعات تمثيلا كاملا فى أى نشاط يتصل بأنظمة التعليم العالى أو بالتوسع فيه .

٨ — يتعين فتح أبواب الجامعة للطلبة الممتازين ، بصرف النظر عن مركزهم المالى أو الاجتماعى .

٩ — ليست الامتحانات بحالتها الحاضرة أساسا صالحا لاختيار طلبة الجامعة . ولهذا يجب درس طرق الامتحانات بوضعها الراهن ، واستكمالها كوسيلة من وسائل قبول الطلبة باضافة وسائل جديدة لتبين شخصية الطلاب واستعدادهم الذاتى ، مثل : فحص سجلاتهم فى المدارس الثانوية ، والاطلاع على تقاريرها عن أخلاقهم وصفاتهم الشخصية ، والتحدث إليهم ومناقشتهم لتبين مبلغ اطمئنانهم لآرائهم وقوة شخصيتهم ، وإجراء تجارب نفسية عليهم ، واختبارهم طبيا .

١٠ — ينبغى ترك الحرية للطالب فى اختيار ميدان دراسته عدا الأحوال التى لا يتيسر فيها تحقيق هذا الاختيار . ولهذا يلزم تزويد الطلبة على أساس قومى عام ، بمعلومات عن المهن الرائجة ، وفرص الاستخدام وتنبيههم مع هذا إلى أن الحصول على درجة علمية فى موضوع مهنى معين ، لا يستتبع بالضرورة تخويله الحق فى ممارسة هذه المهنة .

١١ — ينبغى ألا تتجاوز نسبة عدد أعضاء هيئة التدريس إلى عدد الطلبة ٥ ٪ وخاصة فى الدراسات العملية .

١٢ — على الكليات أن تعمل بأسرع ما يمكن لإعادة النسبة بين عدد الطلبة وعدد أعضاء هيئة التدريس إلى مستواها القديم ، وعليها كذلك إيجاد توازن معقول بين التدريس والبحث .

١٣ — يلزم أن تكون هيئات التدريس والمعدات والمكتبات والأموال كافية لتيسير البحث على الباحثين .

١٤ — إنشاء المعاهد المتفرغة للبحوث الأساسية داخل الجامعات وتدريب الباحثين فيها .

١٥ — منح الكليات حرية التوفيق بين برامج التدريس والبحث، واحتياجات الطلبة ومطالب الحياة .

١٦ — يتعين على الجامعات أن تجعل من مبادئها الأساسية نظام اليوم الكامل، وتشجيع إنشاء المساكن للطلبة .

١٧ — يقتضى التعليم الجامعى إطلاق الحرية للأساتذة، بشرط أن يضطلعوا بواجبات وظائفهم بروح الإخلاص والبحث الحر، وأن يتحملوا فى القيام بهذه الواجبات قسطا عادلا من المسئولية، وألا يقوموا بأى نشاط لايتفق والأداء التام لهذه الواجبات .

١٨ — يتعين استعراض الطرق التعليمية فى جامعات العالم، ويمنح لهذا أعضاء هيئة التدريس إجازة دراسية بمرتب كى يتمكنوا من الإلمام بها والاقتباس منها .

١٩ — وضع نظام لتبادل أعضاء هيئات التدريس وإعارتهم بين جامعات العالم، مع احتفاظ العضو المتبادل معه أو المعار بوظيفته، وحفظ حقه فى الترقية وزيادة مرتبه فى جامعته الأصلية .

٢٠ — إلغاء الحواجز الجمركية وتعديل قيود تبادل العملة، لاستكمال الأجهزة الضرورية لمعامل الجامعة، وسائر وسائل التثقيف كالكتب والأفلام وغيرها .

* * *

٣ — مشاكلنا الجامعية :

وهذه التوصيات العشرون جميعا يتعين على المسئولين فى الحكومة والجامعات وعلى طلبتنا وأولياء أمورهم، وعلى المواطنين الصالحين جميعا، تقديرها حق قدرها وتمام العناية بها والإفادة منها .

وإذا كانت الجامعات العريقة، قد اتجهت فى قوة إلى مراجعة أنظمتها، والسعى الحثيث لإصلاحها، واستعادة مقوماتها، والتقدم بها — فمن الطبيعى أن تعاود جامعاتنا النظر في أنظمتها، وخاصة أن لها من المشاكل ما يعدو، بل يزيد أضعافا مضاعفة، عن مشاكل الجامعات الغربية .

فلدينا الأساس الجامعى يمزج بين مبدأ تعليم الصفوة بواسطة الصفوة السائد فى أوروبا ، وبين مبدأ فتح الأبواب للجميع ـ وإن لم تتهيأ لنا الأسباب لتوجيه كل طالب التوجيه الملائم له ـ على النحو السائد فى أمريكا .

ولدينا مشكلة الملاءمة بين عدد الطلاب وعدد الأساتذة ، والفرق الشاسع فى نسبة أعضاء هيئة التدريس إلى الطلبة بين الكليات الجامعية .

ولدينا مسألة الاشراف العلمى على هيئات التدريس إلى جانب الحرية الواجب توافرها لازدهار الدرس والبحث .

ولدينا موضوع الملاءمة بين توفر الأساتذة على أداء الواجب الجامعي إلى جانب إلمامهم بالتقدم الفنى الخارجى والنشاط العلمى .

ولدينا الافتقار إلى البحث العلمى الصحيح في الجامعة ، وهو المقوم الأول للحياة الجامعية .

ولدينا بناء شخصية الطالب ، والعناية باكتمال نموها ، حتى يكون مواطناً قويا صالحاً .

ولدينا مشكلة البرامج والامتحانات التى ينبغى أن تعنى بالتطبيقات العملية ، واختبار قوة الشخصية ، والاستعداد الذاتى ، قبل عنايتها باختبار الذاكرة .

ولدينا المركزية المتغلغلة فى التعليم الجامعى ، وفقدان شخصية الكلية وهى الوحدة الجامعية الكبرى التى يجب أن تكفل لها أسباب الاستقلال والتجديد والابتكار .

ولدينا الملاءمة بين استقلال الجامعة وبين مسئولية الدولة فى النهوض بمقتضيات التقدم العام فى البلاد ، وتوفير الوسائل اللازمة لهذا التقدم .

ولدينا إلى جانب ما سبق ثلاثة موضوعات عظيمة الأثر فى الحياة الجامعية والحياة العامة على سواء ، وهى :

١ — التوفيق فى النظام الديموقراطى بين التوسع النافع المأمول فى التعليم الجامعى ، وبين إتاحة الفرصة لتعليم الصفوة بواسطة الصفوة ، والوفاء بحاجة المطالب المختلفة لنواحى النشاط القومى . ويتصل بهذا وجوب المحافظة على التعليم الجامعى

فى مستوى كفيل ببلوغ الأهداف وتحقيق المثل العليا التى ننشدها . كما يتصل به العناية بشئون التصنيع وغيرها من المسائل الاقتصادية والاجتماعية وهى أساس جوهرى فى حياة الأمة .

٢ — التوفيق بين استقلال الجامعة الذاتى وعلاقة الجامعة بالدولة . وهذه العلاقة قد تتعارض أحياناً مع مبدأ الحرية الضرورى لاستقلال الفكر وازدهار البحث ، كما أن هذه الحرية قد تتعارض كذلك مع مبدأ الاشراف الضروري . فاذا كان من المسلم به أن التقدم العلمى قوامه الحرية ، فانه من المسلم به كذلك أن النظام لا يتحقق بلا رعاية وإشراف . وقد تكون المشكلة الحقيقية هى كفالة الاشراف فى جو من الرضا والتعاون والاختيار .

٣ — التوفيق بين رسالة الجامعات القومية ورسالتها العالمية التى حملتها منذ عصر النهضة للقرون الوسطى .

* * *

وفى ضوء هذه الحقائق جميعاً ، بحثت اللجنة شتى المشاكل الجامعية .

ولم يكن مناص من البدء بتحديد رسالة الجامعة ، وبيان أهداف التعليم الجامعى ، مفيدين من تجاربنا الماضية ، مستهدفين الوفاء بمطالب البلاد ، مستنيرين بالاتجاهات العالمية المعاصرة . ففى هذه الرسالة والأهداف تتمثل الجامعة بألوان نشاطها ، وكما ينبغى أن تكون . وفيها تجد الجامعات والكليات دستورها المكتوب الذى تتنافس فى كمال تطبيقه معنى وروحا ، محتفظة كل منها مع ذلك بوسائلها الخاصة ، واستقلالها الذاتى ، وحريتها فى العمل . وبها تحدد اللجنة كذلك خطتها فى العمل ، وطريقتها فى بحث التفاصيل .

٤ — أهداف التعليم الجامعى :

تتحمل الجامعات مسئولية كبرى قبل الأمة التى ترعاها وتعلق عليها الآمال ، وقبل الإنسانية التى تقاربت أطراف عالمها ، وتوثقت الروابط وأسباب التجاوب بينها .

فهى تتابع التطور العالمى فى العلوم والفنون ، حتى يمثل إنتاجها العقلى والفنى أحدث صوره .

والجامعة ، حين تحمل هذه الرسالة ، تشجع التعاون فى الشئون الدولية والإنسانية ، وتكون عقول بلادها الواعية ، المهيأة لامتثال الجديد والاضافة إليه . وبهذا تستطيع أداء واجبها فى نهضة البلاد العامة ، وتزيد مصادر التقدم الوطنى ، وتكون من أقوى الأدوات لتحسين حال الأفراد والجماعات .

والجامعات ، إلى جانب ماتوفره للدولة من صفوة العاملين فى شتى الميادين العامة ، تنهض بدور شعبى واسع المدى ، متعدد الأهداف ، إذ تعمل جاهدة لدعم النظام الاجتماعى ، وإشاعة الخدمات والمساعدات الجماعية والفردية ، وتنوير الكبار ، وتيسير الثقافة لجمهور الشعب .

فهى لن تستطيع أداء رسالتها حق الأداء ، إلا إذا آمن الشعب بها . ولن يكمل هذا إلا بتمام الاتصال بين الجامعيين والجمهرة ، وصدق التعاطف وتوثق أواصر التعاون.

والبحث العلمى ، هو الأساس الأول للحياة الجامعية ، ولا يمكن تصور جامعة بلا بحث علمى .

وهو يتصل بالدراسة الجامعية الحقة فى جميع ألوانها ، ويشترك فيه الطالب والمعيد والمدرس والأستاذ جميعاً . فالجامعى ، تقوم دراسته فى أساسها على البحث الذاتى والجهد الشخصى ، وتوثيق الصلة بينه وبين المجتمع الذى يعيش فيه ، حتى يكون طلابها وأعضاء هيئة التدريس فيها مواطنين صالحين للخدمة الوطنية .

وهذا هو البحث العلمي الذى يستهدف توسيع أفق المعرفة ، وتنمية الاستعداد الذاتى للدرس المستقل ، وتوثيق الصلة بين الدراسة والواقع ، وتخريج المواطنين الصالحين لخدمة وطنهم .

وتنهض الجامعات العريقة كذلك بأعمال للبحث مستقلة . فتضم إلى بعض الكليات مصانع ، أو معاهد بحث ، لتنمية الانتاج العام ، وتتعاقد مع المؤسسات والهيئات الحرة والمصالح الحكومية ، على أعمال مدنية وعسكرية خاصة تؤديها لحسابها . وتستخدم فى بحوثها أحدث النظريات وأدقها . فتعنى فى هذه الأيام ببحوث الذرة ، وطرائق الافادة منها فى مطالب السلم والحرب على سواء .

وهذا هو البحث العلمى الذى يستهدف المساهمة فى زيادة الانتاج العام ، وحل المشاكل الاقتصادية والمالية ، وتوفير أسباب الرخاء القومى ، كما يضيف جديداً إلى المعارف الانسانية .

ومن هنا ينبغي ، لكليات الهندسة والعلوم والزراعة والتجارة أن تشتغل بمشروعات وبحوث منتجة، تكفل للطلاب تمام التدريب والمران ، وتمكن من مكافأة المشتغلين بهذه البحوث والمشروعات فى الوقت ذاته ، وتوفر للجامعة موارد تعين على تقدمها وعلى نهوضها بواجب الخدمة العامة .

* * *

وينبغى أن يقوم البحث العلمى على الحرية ، والتعاون بين الباحثين أفراداً أو جماعات ، وأن تتوافر عناصره الأساسية وهى : الأساتذة الكفاة ، والمكتبات والمعامل والمعدات والمال ، وأن يكون هنالك توازن معقول بين التدريس والبحث بمعناه الخاص ، وتخصيص اعتمادات ماليـــة للبحث فى الكليات ، والاستعانة بالمتخصصين فى الحياة العملية .

* * *

وبالبحث والدرس المستقلين ، وباستكمال الاستعداد الذاتى للتجربة والاستنتاج والابتكار ، يسعى الجامعى إلى كمال وجوده الخاص .

ولا كمال للجامعى إن لم يقدر الناحية الخلقية حق قدرها . فنمو الجانب الخلقى لازم لزوم نمو الجانب العقلى . ولا يستطيع أى منهما مستقلا أن يحقق لصاحبه تفوقا . ومن هنا كانت دراسة القيم الانسانية والمبادىء الخلقية متعينة فى التعليم الجامعي . كما أن الجو الجامعى السليم الذى يلتقى فيه الطالب بأستاذه على أساس من غيرة الأستاذ وتسامحه الأبوين ، وصدق رغبة الطالب وتوقيره لأستاذه — يستطيع أن يحقق فى هذا المجال أكثر مما تحققه أية دراسة نظرية أخرى .

وأقوم الأسس الجامعية ، هى التى تعتمد على تعاون الطلاب والمعيدين والمدرسين والأساتذة جميعا ، وتهدف إلى توثيق أواصر التضامن والإخلاص بينهم ، وسيادة الروح الديمقراطية الصحيحة فيهم ، واعتصامهم بالأنظمة والتقاليد الحرة ، وتحليهم

بالمبادىء الخلقية الفاضلة . وإذا ماشيد المجتمع الجامعى على هذه العمد المكينة طبع مجتمع الأمة الأكبر بطابعه ، وصبغه بصبغته .

ولا تستطيع جامعة أن تغفل الناحية الذوقية لطلبتها . ولذلك نجد الجامعات الكبرى تعنى عناية خاصة بمتاحف الفنون الجميلة ، والمسارح ، وصالات الموسيقى وغيرها ، وتتخذ منها مصادر لتهذيب الذوق .

ومن هنا وجبت العناية التامة بالبيئة الجامعية ، وأن تهيىء الجامعات ، التى لاتتبع نظام الاقامة الداخلية ، ميزات البيئة الجامعية لطلبتها . فالجامعيون يفيدون من المعيشة فى بيئتهم قدر مايفيدون من الدروس والتجارب والبحوث التى ينهضون بها .

* * *

هذه هى رسالة الجامعات ، تتنافس فى كمال تطبيقها ، وتسعى كل جامعة ، بل كل كلية ، إلى أن تكون لها مقوماتها ومميزاتها الخاصة .

وهذه المبادىء جميعها قد تحرتها اللجنة ، حين صاغت أهداف التعليم الجامعى على النحو التالي :

« هدف الجامعة هو حمل نصيبها من المسئولية فى ترقية العلوم والفنون فى العالم ، والمساهمة فى نهضة البلاد العامة ، والعناية بالبحث العلمى ومتابعة تطوره على أتم وجه ، وتنمية الاستقلال الفكرى ، وتهيئة الفرص للشبان ليسعوا إلى كمال وجودهم الخاص ، وتمكين الأسباب للجو الصالح للدراسة والبحث المستقلين ، وتوفير الاخصائيين فى أبواب المعرفة المختلفة .

« ويتصل بهذا أن يعمل الطالب الجامعى بنفسه لنفسه ، وألا يكون اعتماده على الأستاذ إلا للتوجيه أو لتوضيح ما استعصى عليه من المسائل » .

* * *

الباب الثانى

كيان الجامعة ونظمها الأساسية

١ — مقدمة :

كانت الجامعات ، فى عهد النهضة الأوروبية للقرون الوسطى جامعات الدولة المركزية ، تخضع لسلطان الحكومة المطلق ، وليس لها استقلال داخلى ولا شخصية معنوية . ولعل هذا الطراز من الجامعات قد خدم فى ذلك العهد الوحدة القومية لتلك البلاد . لكنه قد أصبح فى عصرنا الحاضر بعيداً كل البعد عن الأسس الديموقراطية الحديثة ، عاجزا عن الوفاء بشرائط الحرية الفكرية ، عاجزا عن النهوض بالبحث العلمى ، والعمل لاطراد التقدم الانسانى .

وتسود التعليم الجامعى فى عصرنا الحاضر نظريتان :

النظرية الأوربية العامة ، وهى تقوم على الحرية المطلقة للجامعة ، مع الاحتفاظ للدولة بحق المنح للاجازات العلمية . وتستقل الجامعة بادارة ماليتها ووضع ميزانيتها ، مع تمويل الدولة لها كما هى الحال فى فرنسا وألمانيا ، أو منحها إعانة كما هى الحال فى بريطانيا .

فلجملة جامعات الدولة هنالك الاستقلال المستند إلى الشخصية المعنوية للجامعة . ومثله لكل واحدة من الكليات ، بل لمعاهد التعليم العالى المستقلة عن الجامعة كذلك . وقد ساد هذا النظام الآن فى معظم بلاد أوربا وأمريكا الجنوبية ، وعاد على البلاد التى اتخذته بأطيب النتائج . وأرسى قواعد مكينة كفلت لهيئات التدريس الهيبة والكرامة والاستقلال ، وغرست فى نفوس أعضائها التفانى فى أداء الواجب ، والاعتصام بالنزاهة والشرف والاباء والتضحية .

ولاريب أن نجاح هذا النظام يرجع إلى التقاليد الجامعية العريقة التى استقرت هنالك ، وثبتت أصولها فى الماضى البعيد ، بعد أن خضعت الجامعات للاشراف مئات السنين .

وفى ظل هذا النظام ، تقوم الكلية خلية أساسية فى كل جامعة ، تتمتع بشخصيتها المعنوية ، واستقلالها العلمى والمالى . وتتمثل الأداة التنفيذية فى مجلس الكلية . أما مجلس الجامعة ، فاختصاصه النظر فى المسائل المشتركة بين الكليات ، ولا يتدخل كهيئة عليا ذات إشراف ، إذ هو فى الواقع مجلس الكليات جميعاً .

لكن بعض البلاد الأوروبية ، التى تميل إلى الربط بين الهيئات التعليمية ، قد أنشأت هيئة للتنسيق بين وزير التربية ومجالس الجامعات والكليات هى المجلس الأعلى للجامعات ، كما عددت اللجان الخاصة بالتنسيق والتشاور .

* * *

ومن ناحية مقابلة لهذه النظم الأوروبية ، تقوم نظرية الحرية المطلقة فى الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث تتكون الجامعات وتتسع خارج نطاق الدولة ومن غير إشرافها ، حتى فيما يختص بمنح الاجازات العلمية .

ويرى الأمريكيون فى هذا مظهرا للنشاط القومى الحر ، وعنوانا على المقدرة الفردية ، وروح الاستقلال . لكن أمريكا استطاعت أن تبلغ هذه المرتبة وسط ظروف وأحوال لانتهيأ فى غيرها . فالانتاج الفردى والجماعى واسع المدى ، والأفراد والهيئات والمؤسسات المالية والاقتصادية يبذلون للجامعات معونات مالية ضخمة لاقبل لمثلهم فى البلاد الأخرى ببذلها ، وبيوت المال والصناعة تعتمد على الجامعات فى مضاعفة إنتاجها ، والتقدم بأعمالها . وتجنى الجامعات من كل ذلك أعظم الموارد ، والتجارب العملية ، ويهيأ للجامعيين التدريب فى أفسح الميادين وأخصب الحقول .

* * *

وفى مصر اقتبست الجامعات فى قوانين إنشائها من الأنظمة الغربية ، مع اعتمادها على مميزاتها الخاصة المستمدة من التراث الجامعى العريق ، ومن ماضى البلاد العلمى والفكرى ، والتجارب القومية .

وكيفما كان الأمر ، فلا مناص من التسليم بأن جامعاتنا محدودة الاستقلال ، لم تتهيأ فيها للكليات بعد شخصيات معنوية ، وأنه يتعين أن تظفر هذه الكليات

بمقومات البحث العلمى ، وأن تضطلع بمسئولياتها فى المناهج والامتحانات ونظم التدريس والبحث ، وفى حرية التقدير لحاجات النهضة القومية .

وقد أدت الاتجاهات الشعبية العامة للتوسع فى التعليم الجامعى ، إلى إنشاء جامعتين فى مدينة القاهرة وجامعة فى مدينة الاسكندرية ، تضم نحو خمسين ألف طالب . لكن إنشاء جامعة الاسكندرية ، ثم جامعة إبراهيم على حساب جامعة فؤاد — ولما تستكمل هذه أسباب وجودها — خلق مشاكل معقدة فى حياتنا الجامعية .

وإلى جانب هذا ، فقد أضيفت إلى الكليات الجامعية التقليدية القديمة — الحقوق والآداب والطب والعلوم — كليات جامعية أخرى كانت تديرها وزارة المعارف .

واتساع الرقعة على جامعة فؤاد فجامعة إبراهيم ، وعدم التنسيق بين الكليات والأقسام المتشابهة المفتقرة إلى كثير من المقومات الأساسية ، والمختلفة فى مقدرتها على البحث والدرس ، والرغبة فى كفالة الاستقلال الجامعى ، وتقوية شخصية الكلية ، وتشجيع روح التعاون والتآلف ، وتهيئة الجو الجامعى الصالح للدرس والبحث — قد اقتضيا بحث الموضوعات الآتية :

١ — استقلال الجامعة :

رأت اللجنة أن استقلال الجامعة العلمى يجب أن يكون تاما ، فلا تقدم ولا ازدهار لعلم ولا فكر إلا فى ظل الحرية . وفى هذا المقام ، كلما كان الاختيار للأستاذية أدق ، كان الأساتذة أحق بالاستقلال ، وأقدر على تحمل المسئولية وأعظم توجيها لمعانى الحرية .

أما فى الناحية الإدارية ، فقد رؤى أن تستقل الجامعة بلوائح مالية خاصة بها ، وأن تتوسع فى سلطاتها المالية والإدارية ، نظراً لما يقتضيه البحث العلمى ومستلزماته من سرعة البت فى كثير من الشئون .

ولكنها ما دامت مرفقاً عاما ، بل من أهم مرافق الدولة ، وما دامت الدولة تنفق عليها ، فلم يكن بد من الإشراف على مواردها ومصروفاتها .

ولهذا قررت اللجنة ما يلى :

ترسم الجامعة سياستها التعليمية ، وتضع الأنظمة ، وتتخذ الوسائل المحققة لها .

وتستقل بادارة شئونها المالية فى حدود النظم واللوائح الخاصة بها ، وتقدم تقريراً سنويا عاماً ، فى ضوء تقارير الكليات ، بتفاصيل مصروفاتها وإيراداتها إلى مجلسها ليبدى ملاحظاته ، ثم يبلغ التقرير النهائى إلى ديوان المحاسبة والحكومة .

وتستقل باجراء تعيين موظفيها الفنيين والإداريين وترقيتهم وتأديبهم :

٢ — القسم :

القسم هو الخلية الجامعية الأساسية . وينبغى أن يتعاون أعضاء هيئة التدريس فيه على العناية بالبحث والدرس العلمى ، وتوفير الوسائل اللازمة لهما .

وقد رؤى أول الأمر أن تكون قرارات مجلس القسم نهائية ، لا معقب عليها ، ثم انتهى الرأى إلى أنه ينبغى أن يكون رأيه موضع التقدير الأول ، وإن لم يمنع هذا مجلس الكلية من مناقشته . لتقريره أو تعديله ، توفيقاً بين حاجات الأقسام المختلفة .

كما رؤى أن حرية المدرس والأستاذ الجامعى ، من المقومات الأساسية لازدهار البحث العلمى ، وأن كفالتها لازمة . وأن مقتضيات النظام تستدعى مع هذا ألا تترك بلا تنظيم أو نوع من الاشراف ، فى جو التعاون وتبادل الرأى .

ويحقق هذا أن يعقد مجلس القسم اجتماعين على الأقل كل عام ، يقدم فيهما عضو هيئة التدريس تقريراً عن عمله فى تدريس المادة وبحثها . وما لديه من جهود أو تجديد فى هذا الصدد . وبهذا تتهيأ فرصة الاشراف على عمله ، وتمكن مناقشته عند الاقتضاء ، كما أن مجلس القسم يستطيع أن يفرض من الوسائل ما يتلافى المآخذ ، ويحقق مساهمة كل عضو فى النهوض بواجبه الجامعى .

ولهذا توصى اللجنة بأن تنقسم كل كلية من كليات الجامعة إلى عدد من الأقسام يتناسب مع العلوم التى تدرس فيها ، وأن تبرز ذاتية القسم ، وتنظم طريقة تشكيله ، وترسم له اختصاصاته .

تشكيل مجلس القسم :

ويشكل مجلس القسم من جميع أعضاء هيئة التدريس فيه : الأساتذة ذوى الكراسى ، والأساتذة غير ذوى الكراسى والأساتذة المساعدين والمدرسين .

ويرأسه أقدم أستاذ مصرى ذى كرسى ، فان لم يوجد أستاذ ذو كرسى فأقدم الأساتذة غير ذوى الكراسى . ويجوز أن يتولى رياسة القسم أستاذ أجنبي إن لم يوجد به أساتذة مصريون .

اختصاصات القسم :

وترى اللجنة أن يكون للقسم اختصاصات إدارية واختصاصات دراسية واختصاصات علمية على النحو الآتى :

(١) ترشيح المعيدين والأساتذة المساعدين والأساتذة غير ذوى الكراسى .

(٢) تقرير خلو وظائف المدرسين ووظائف الأساتذة ذوى الكراسى .

(٣) اقتراح ميزانية القسم .

الاختصاصات العلمية :

(١) وضع مناهج التدريس وتوزيعها على سنى الدراسة .

(٢) ترتيب الأعمال الدراسية التى يقوم بها أعضاء هيئة التدريس والمعيدون فى كل عام .

(٣) الاشراف على التدريس عن طريق الأساتذة وعن طريق تقديم كل عضو تقريراً سنويا عن سير الدراسة فى مادته وما لديه من مقترحات فى هذا الشأن .

(٤) القيام بأعمال الامتحانات ، واقتراح النظم الملائمة لها : فصولا دراسية أو سنوات .

(٥) متابعة أحوال الطلاب فى دراساتهم .

(٦) تهيئة المحيط العلمى بالقسم ، ومده بالأسباب اللازمة للبحث العلمي ، واقتراح استقدام أساتذة من الأجانب للمساهمة فى توجيه البحث العلمي .

(٧) اقتراح الإجازات الدراسية لأعضاء هيئة التدريس ، واقتراح البعثات العلمية للمعيدين .

(٨) نشر البحوث العلمية فى مجلات البحث الأجنبية ، وفى مجلات مصرية تنشأ لهذا الغرض ، وفى نشرات ومطبوعات خاصة .

(٩) اقتراح ميزانية مستقلة كل عام للبحوث العلمية بالقسم .

الأقسام المتماثلة :

وقد بحثت اللجنة موضوع توحيد الأقسام المتماثلة فى الكليات المختلفة ، ورأت أن هذا التوحيد من الوسائل القوية لتقدم الدرس والبحث ، وأنه إذا تعذر لجامعتى القاهرة والاسكندرية ، إذ استقر فى كل كلية القسم الخاص بها وكسب طابعه الذاتى ، فان التعاون بين الأقسام المتماثلة فى كل من الجامعتين أمر لا مناص منه . أما الجامعات التى لاتزال فى طريقها إلى الانشاء كجامعة محمد على ، أو التى لم تستكمل نموها كجامعة ابراهيم ، فمن الممكن توحيد الأقسام المتماثلة فيها .

تحديد الأقسام :

ولما كان تحديد الأقسام فى كل كلية من الأهمية بمكان ، فقد ألفت لجنة من حضرات مديرى الجامعات الثلاث لتحديد هذه الأقسام فى ضوء الاجابات التى تلقتها اللجنة عن أسئلتها من مجالس الكليات ، وعلى هدى الأنظمة الغربية الملائمة لنا .

٣ — الكلية :

١ — الكلية هى الوحدة الأساسية للجامعة ولها شخصيتها المعنوية ويتصرف مجلسها فى شئونها العلمية والادارية . ويكفل لها فى شئونها الاستقلال الذاتى العلمى والادارى ، حتى تكون وحدة ذات طابع خاص ، قديرة على النهوض بمقتضيات الحرية الجامعية ، وخاصة فى شروط القبول والمنح ، والبرامج الدراسية ، ونظم الامتحانات الخاصة بالكلية والفصل وفى مخالفات الامتحانات وسائر شئون الطلبة . وتختص بالترقيات إلى وظائف المدرس ، والأستاذ المساعد ، والأستاذ بلا كرسى حسب تقارير اللجان العلمية الدائمة التابعة لمجلس الجامعات .

٢ — يؤلف مجلس الكلية من الأساتذة ذوى الكراسى ، وأقدم الأساتذة المساعدين فى كل مادة يكون كرسي الأستاذية فيها شاغرا ، واثنين من الأساتذة غير ذوى الكراسى والأساتذة المساعدين ، واثنين من المدرسين ، يختارهم زملاؤهم . ولمجلس الكلية ، عند الاقتضاء ، أن يضم اليه اثنين من رجال الأعمال التى تتصل بأهداف الكلية .

٣ — تنشأ لجان لشتى الشئون في مجلس الكلية ، ومن بينها لجنة للخريجين ، يناط بها توثيق الصلة بين الكلية والمتخرجين فيها ، ومساعدتهم على الأخص فى بدء حياتهم العملية ، وتتبع نشاطهم ، وبعث اهتمامهم على الدوام بكليتهم .

٤ — ترصد للبحوث مبالغ كافية ، تتصرف فيها الكلية فى حدود نظم محددة ، ويستعان برجال الأعمال والصناعة فى إنهاض البحوث العلمية .

٥ — عميد الكلية هو رئيس مجلسها . وتنتخبه ، من بين الأساتذة ذوى الكراسى ، هيئة التدريس بالكلية لمدة سنتين . ولا يجوز إعادة انتخابه إلا بعد قضاء فترة سنتين خارج العمادة . ويمنح بدل تمثيل مائة جنيه فى العام ، عوضاً عن مكافأة العميد الحالية .

٦ — ويختار وكيل الكلية ، كما يختار ممثلها فى مجلس الجامعة ، لمدة سنتين من بين الأساتذة ، وبالطريقة التى يختار بها العميد .

٧ — يخفف عن العميد والوكيل والأساتذة الاشراف الادارى ، كى يتفرغوا للحياة العلمية ولرعاية شئون الطلبة .

ويعين لكل كلية مسجل من ذوى المؤهلات الجامعية ، يعاون العميد ومجالس الأقسام والكلية فى خدمة تنظيم الدروس والأعمال العلمية فى الكلية والنشاط العام للطلبة ، وفى الشئون الإدارية ومن بينها الرسوم الدراسية ، حسب تعليمات الكلية . ويوقع على الشهادات المطلوبة للطلاب والخريجين وما إليها ، ويبعث بتقارير الطلاب إلى أولياء أمورهم ، ويعاونه بعض الموظفين ، ويحسن أن يكون الموظفون الاداريون فى الكلية من خريجيها تهيئة للبيئة الجامعية الصحيحة .

٤ — مجلس الجامعة :

(ا) مجلس الجامعة هو الهيئة الجامعية العليا .

وتوصى اللجنة ببقائه على ما هو عليه الآن من حيث التأليف .

وترفع عنه الاختصاصات التى أحيلت إلى مجالس الكليات .

كما توصي بأن يؤلف من أعضائه لجاناً تختص كل واحدة منها بأحد الشئون المختلفة من علمية وإدارية وتأديب .

(ب) رئيس الجامعة :

وهو رئيس مجلس الجامعة ، ولما كان اختصاصه الأول علمياً ، مع إشرافه على الشؤون الادارية ، فتوصى اللجنة بأن يستبدل باسمه الحالى اسم « رئيس الجامعة » إبعاداً له عن غلبة الصفة الادارية عليه ، وتأكيداً لمعنى من معاني استقلال الجامعة .

ويعين بمرسوم بناء على اقتراح وزير المعارف ووفقا للشروط المعمول بها الآن .

وينبغى النظر ، بعد استقرار النظم الجامعية ، فى أن تختاره هيئة من مجلس الجامعة ومجالس الكليات مجتمعة ، أو هيئة أخرى جامعية مماثلة .

(ج) وكيل الجامعة :

وينتخبه مجلس الجامعة من بين الأساتذة ذوى الكراسى لمدة ثلاث سنوات ، ويجوز تجديد انتخابه .

ويحدد القانون اختصاصه.

ويقوم بأعماله تحت إشراف رئيس الجامعة .

(د) السكرتير العام :

عند خلو منصب السكرتير العام ، يرشح رئيس الجامعة من يشغله ، ويعتمد مجلس الجامعة تعيينه .

ويشترط فيه أن يكون حاصلا على مؤهل جامعي ، وثيق الصلة بالحياة الجامعية، وإن لم يكن من الأساتذة .

ويتولى الشؤون الادارية والمالية تحت إشراف رئيس الجامعة .

٥ – مجلس الجامعات :

ورأت اللجنة أنه لا مناص من تعاون الجامعات المصرية فى أداء رسالتها العلمية وفى وفائها بحاجات البلاد . فالعوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية الجديدة قد ضاعفت من أهمية التعليم الجامعى ، وجعلت المجتمع أكثر إدراكا لطبيعة هذا التعليم ، وجعلت الدولة والشعب ، اللذين يقيمان عليه بناء المستقبل ، ينتظران منه الكثير .

وما دامت الجامعة منوطة بالعمل لدعم مبادىء الديمقراطية والعدالة الاجتماعية ، وإنهاض العلوم والصناعات ، وزيادة الانتاج العام ، فلا بد من أن يبدى المسئولون رأيهم في الاتجاهات العامة للجامعة ، وأن تتعاون الجامعات العلمية فيما بينها لتحقيق هذه الغاية ، وأن تستعين بخبرة أصحاب الأعمال ، وآراء قادة الفكر فى هذه الشئون.

ولما كان مجلس الجامعة هو المرجع الأعلى فى توجيه شؤون الجامعة ، فلم يكن بد من أن تعرض عليه الآراء المتعلقة بسياسة التعليم واتجاهاته .

ولهذا قررت اللجنة ما يلى :

١ — يؤلف مجلس الجامعات من رؤسائها ، وثلاثة من الأساتذة عن كل جامعة يختارهم مجلسها . ومن ممثل لكل من وزارة المعارف ووزارة المالية ووزارة الشئون الاجتماعية ، وثلاثة من المعنيين بشئون التعليم الجامعى ، ومثلهم من كبار رجال الأعمال التى تنتفع بخريجى الجامعات أو تمدها بالمعونة . ويعين هؤلاء بمرسوم ويرأسه أقدم رؤساء الجامعات .

ومدة العضوية فى هذا المجلس مثل مدة العضوية فى مجلس الجامعة .

ومهمته وصل الجامعات بحاجات البلاد ، ومطالب نهضتها ، والتنسيق بين الدراسات الجامعية ، ودقة توزيعها بين الجامعات ، للوفاء بهذه الحاجات والمطالب ، وتبادل الرأي فى الاتجاهات العامة للتعليمين الجامعى والمدرسى .

وتنفذ قراراته بعد موافقة مجلس الجامعة المختص عليها .

٢ — تتبع هذا المجلس هيئة علمية عليا ، تضم أقطاب العلماء المتخصصين من المصريين والأجانب ، وتبدى آراءها فى المسائل الفنية ، وتقضى فى قيمة الانتاج العلمى لأعضاء هيئات التدريس . وتضم هذه اللجنة لجاناً علمية دائمة للأقسام المختلفة بالكليات . فتنتظم اللجنة العلمية الدائمة للقسم عددا أكبر من الأساتذة المتخصصين فى علوم هذا القسم فى الجامعات المصرية كلها ، وعدداً من كبار العلماء فى هذه العلوم : مصريين وأجانب . وبذلك تكون اللجنة العلمية الدائمة العليا للقسم لجنة واحدة لهذا القسم بالنسبة إلى جميع الكليات المتماثلة فى الجامعات المختلفة ، فتتوحد مقاييس الانتاج العلمى لجميع أعضاء هيئات التدريس بالجامعات .

٣ — يتولى مجلس الجامعات واللجان العلمية ، فى دور الانتقال ، اتخاذ الوسائل لتنفيذ الأنظمة الجديدة المقترحة ، وتنظيم هيئات التدريس الجامعية .

٦ — لجنة الإعانة الحكومية :

توصى اللجنة بأن تؤلف لجنة للاعانة الحكومية برياسة وزير المعارف وعضوية مديرى الجامعات وممثل لوزارة المالية ، وتختص بتقدير الإعانة الحكومية للجامعات سنوياً وتوزيعها بينها .

٧ — جامعة أو جامعتان فى القاهرة :

اقتضى النظر فى إصلاح التعليم الجامعى بحث الحالة الناجمة عن وجود جامعتين فى مدينة القاهرة ، بكليات وأقسام متماثلة فى برامجها ومناهجها الدراسية ، وفى نوع الإجازات العلمية التى تمنحها ، متباينة فى مقدرتها على الوفاء بحاجات الدرس والبحث ، مع فقدان الرابطة المؤدية إلى التعاون بينها ، وتوزيع أعضاء هيئة التدريس المحدودين عدداً توزيعاً غير عادل بين كليات لا اتصال بينها .

وقد رأى البعض إدماج الجامعتين فى جامعة واحدة بادارتين مختلفتين تختص إحداهما بالكليات النظرية والأخرى بالكليات العملية .

واتجه رأى آخر إلى بقاء الجامعتين ، وخاصة أن الحياة المصرية مركزة فى مدينة القاهرة ، فهى تحوى عشر سكان مصر والجمهرة العظمى من الطبقة المستنيرة . وذلك مع تعديل الأوضاع الحالية ، تعديلا تختص فيه جامعة فؤاد بالكليات القديمة (الطب والحقوق والآداب والعلوم) والمعاهد المتصلة بها ، وتضم جامعة إبراهيم الكليات الأخرى والمعاهد المهنية . ففى هذا تنسيق فى اختصاصات كل جامعة ، وتخفيف من أعباء الإدارة والإشراف والتوجيه ، وعون على التقدم بأساليب البحث والدرس فى كل من الجامعتين اللتين ستتوفران على مواد أقل عدداً من المواد الحالية . ويؤيد هذا الرأى كذلك أن جمع الكليات الجامعية القديمة فى جامعة ، والمهنية فى أخرى ، من شأنه المساعدة على تخصص كل جامعة فى ألوان من المعرفة معينة ، وعلى تخصص كل من الكليتين المتماثلتين فى فروع من المواد التى تدرسها . كما أن وجود الكليات والأقسام المتماثلة فى جامعة واحدة يؤدى إلى استفادة أتم

بأعضاء هيئة التدريس ويكون من وسائل المعالجة لقلة عددهم ، ويكفل التعاون بين هذه الكليات والأقسام ولهذا التعاون مزاياه الكثيرة .

لكن أغلبية اللجنة رأت الاحتفاظ بالنظام الحالي لجامعتى القاهرة استكمالا لمظاهر مقومات كل منهما ، على أن تتخذ الوسائل الكفيلة بتحقيق التعاون بين الكليات والأقسام المتماثلة فيهما .

٨ — المعاهد الجامعية :

وفى هـذا المقام عرضت فكرة ترمى إلى فصل المعاهد التابعة لجامعة إبراهيم عنها ، وإعادتها إلى وزارة المعارف ، مع تسوية خريجيها بخريجى الجامعة فى بداية المرتب ، وتهيئة الفرص لهم كى يتقدموا للدرجات الجامعية العليا . لكن هـذه الفكرة يقابلها أن الطالب المصرى يرى فى الشهادة الجامعية مظهراً لاستكمال الثقافة ، وأن التقدم للدرجات الجامعية العليا ينبغى أن يقوم على دراسة جامعية صحيحة . ولو ان المعاهد العليا نهضت بهذه الدراسات لكان التفريق بينها وبين الكليات لا مقتضى له . كما أن التعليم المهنى من أغراض الجامعات الحديثة ، ويجب أن يقوم على أسس جامعية صحيحة . ومن الخير أن تسود المعانى الجامعية التعليم كله ، حتى تعم معاهد التعليم العام ، لا أن تحرم منها بعض المعاهد العالية .

وقدرت اللجنة ، بالنسبة لبعض المعاهد الجامعية ، أن المواد التى تدرس فيها تدرس كلها أو أكثرها فى بعض الكليات ، وأن كثيراً من أساتذة هذه الكليات يجمعون بين العمل فى الكليات وفى المعاهد ، وأن الخير فى أن يلحق كل معهد بالكلية التى يتصل بها ، وألا يبقى معهداً مستقلا إلا من كانت له رسالة لا تدخل فى اختصاص كلية بعينها ، وأن هذا يحقق التعاون ويساعد على التقدم العلمى ، ولا يؤثر فى كيان المعهد المستقل . واقترح أن يضم معهد الأرصاد إلى كلية العلوم ، ومعهد العلوم السياسية إلى كلية الحقوق ، ومعهد السودان إلى كلية الآداب .

لكن بعض الآراء عارضت ضم بعض المعاهد إلى الكليات الجامعية ، بحجة المحافظة على مستواها وتقدمها العلميين ، وإن أيد كثيرون هذا الضم . وأمام تشعب البحث ، والحاجة الى دراسة أحوال كل معهد جامعى دراسة مستقلة ، تقدر فيها

الفوائد التى تعود على العلم فى كل من حالى الاستقلال والضم — فقد تقرر تأليف لجنة لهذا الغرض من حضرات الدكتور عبد الرزاق أحمد السنهورى ، والدكتور أحمد زكى ، والأستاذ محمد شفيق غربال ، ولها أن تستدعى من ترى الاستنارة برأيه . ومهمتها بحث حال كل معهد ، واقتراح ضمه أو اتصاله باحدى الكليات أو استقلاله ، وبيان النظام الذى يسير عليه .

٩ — كليات للفتيات :

تلقت اللجنة كثيراً من الرغبات بانشاء كليات خاصة للفتيات ، تختص ببعض المواد والفنون التى تعتبر أكثر ملاءمة لهن ، وتقوم الى جانب الكليات الحالية التى يجلس فيها الفتى والفتاة معاً . وقد رأى البعض أن هذه الرغبات تنم عن مظهر رجعى . والواقع أن للكليات المقترحة نظائر فى البلاد العريقة فى التعليم الجامعى ، التى استكملت أسباب التجديد المعاصر ، وأن إنشاءها فى مصر يزيد نسبة التعليم الجامعى للفتاة ، إذ ترضى نزعات الأسر التى ترى الخير لفتياتها فى التعليم بكليات خاصة .

وظاهر أن مثل هذه المسائل ليست من الشئون الجامعية العاجلة ، وأن ماتقتضيه من نفقات قد يكون الأوفق توجيهه إلى نواح أخرى فى الوقت الحاضر . ولهذا نكتفى بتسجيل هذه الرغبة الجديرة بالتقدير ، راجين أن تحين الفرصة لتحقيقها ، بعد أن تستكمل جامعاتنا مقوماتها الأساسية وأسباب ازدهارها .

الباب الثالث

شئون هيئة التدريس

أولا — مبادئ عامة :

تستمد الجامعة قوتها من قوة كلياتها . وتتمثل قوة الكلية فى استقلالها القائم على الثقة والحرية وتقدير المسئولية والواجب ، وفى المقدرة الفردية والجماعية للأساتذة والمدرسين ، وفى أسوتهم الحسنة للطلاب ، وفى النشاط المتصل لمواجهة حاجات الوطن وحاجات العالم الدائبة التطور ، وفى مسايرة الحركات العلمية فى آفاقها المتسعة المتجددة .

وهذه المقومات الجامعية الحديثة ، المتسمة بالجد والمثابرة ، والسعى لتوسيع آفاق المعرفة ، والمتمثلة فى الانتاج الجامعى الأصيل ، وفى سيل المطبوعات المنهمر وبذل الخدمات العامة داخل الجامعة وخارجها ، فى استنارة ومقدرة وإقبال — كل ذلك يستمد وجوده وقوته من أعضاء هيئات التدريس .

ولهذا رأت اللجنة التنبيه إلى الدقة فى تكوين المدرسين واختيار الأساتذة ، وألا يكون الاعتماد كله على الدرجات الجامعية والانتاج العلمى ، وإنما يتناول كذلك ، بل قبل ذلك ، مدى استعدادهم الذاتى للنهوض بالرسالة الجامعية ، والاخلاص فى توجيه الطلاب وإرشادهم وحب العلم للعلم ، والتفانى فى خدمة الشباب ، إيمانا بالله ولوجه الوطن وحده .

كما لاحظت أيضاً أن تولى الأساتذة الشئون الادارية ، وإشرافهم على شئون الموظفين والمستخدمين والرسوم الجامعية وما إليها ، مما يحول بينهم وبين التفرغ العلمى .

وقررت ما يلى :

١ — يجب أن يكون الاختيار للأستاذية دقيقاً ، وفهم الروح الجامعية والتفانى فى أداء رسالة الجامعة لا يقلان أهمية عن الكفاية العلمية .

٢ — ينبغي التخفيف من الأعمال الادارية عن الأساتذة والباحثين .

٣ — يكون اختيار أعضاء هيئة التدريس من قائمة تتضمن أسماء ذوى الأهلية للتعليم الجامعى ، بعد دراسة ماضيهم ، ومقوماتهم الخلقية والاجتماعية .

٤ — تعيين معيد أو أكثر لكل أستاذ أو أستاذ مساعد ، ما دام المعيد يتخصص فى مادة أيهما . ويستمع المعيد إلى محاضرات الأستاذ ، ثم يجتمع بالطلاب فى جماعات صغيرة لتوضيح ما استعصى عليهم ، كما تنظم اتصالات ودعوات متبادلة بين الأساتذة والأساتذة المساعدين وبين سائر أعضاء هيئة التدريس للاستماع للمحاضرات والدروس ، تهيئة للتعاون العلمى ، وتبادل الآراء والأفكار ، وللاشراف فى جو الرضا والتعاون .

٥ — لتحقيق الاتصال المباشر بين الأستاذ والطالب ، ينبغى أن يخصص عضو هيئة التدريس من الوقت ما يساوى على الأقل ساعات محاضراته ودروسه العامة ، كى يجتمع بالطلاب فى جماعات صغيرة ، للاستماع لشروحه وتوجيهاته فى الاطلاع والبحث ، وزيارة المكتبة بصفة دورية لتشجيع المطالعة الشخصية وروح النقد العلمي ، والاستقلال الفكرى ؛ كما يجب أن يبقى جميع أعضاء هيئات التدريس ساعات العمل الرسمية بكلياتهم ، تيسيراً لاسترشاد الطلاب بتوجيهاتهم .

ثانياً — وظائف التدريس ودرجاتها المالية :

توصى اللجنة بأن تنظم وظائف التدريس على الوجه الآتى ، كما توصى بالأخذ بالنظام المالى المقترح ، بعد استقرار النظم الجامعية الجديدة ، وتنفيذ نظام التفرغ .

وظيفة المعيد :

ويختار لها الممتازون من المتخرجين ، إذ هى الحقل الذى ينشأ فيه المدرسون والأساتذة الجامعيون . ويجب أن يكون المرشح لهذه الوظيفة حاصلا على مرتبة « الامتياز » فى درجته الجامعية الأولى أو مرتبة « جيد جدا » على الأقل .

والدرجة المالية للمعيد تكون بدايتها ١٨٠ جنيها فى السنة ونهايتها ٤٢٠ جنيها . فتندمج فيها الدرجتان السادسة والخامسة من الكادر العام للموظفين ، وتندمج فيها أيضا وظيفتا المعيد ومساعد المدرس الحاليتان . ويبدأ المعيد بمرتب سنوى قدره

١٨٠ جنيها ، يزاد إلى ٢٤٠ جنيها بعد سنة ، ثم إلى ٣٠٠ جنيه بعد سنتين أخريين . وذلك حتى يتمكن المعيد من مواجهة الأعباء المادية وهو يستقبل حياته الجديدة فى السنوات الثلاث الأولى ، وحتى يجاري فى مرتبه زملاءه فى الوظائف الأخرى . وفيهم من هم أقل تفوقا منه . ثم يمنح بعد ذلك علاوة دورية كل سنتين مقدارها ٣٦ جنيها فى السنة .

ويكون تعيين المعيد بترشيح من القسم المختص ، بعد الرجوع إلى المرتبة العلمية التى حصل عليها المرشح فى درجته الجامعية الأولى ، وإلى المراتب العلمية التى حصل عليها فى سنيه الدراسية ، وإلى سائر جهوده فى البحث والدرس ، وإلى التقارير الخاصة بنشاطه الرياضى والاجتماعى . ويرفع الترشيح إلى مجلس الكلية ، فاذا أقره صدر قرار بتعيين المعيد من رئيس الجامعة .

والعمل الأساسى للمعيد هو الدرس لا التدريس . ويجوز إيفاد المعيدين فى بعثات علمية إلى الخارج . وينقل المعيد من وظيفته إذا لم يحصل على درجة الماجستير أو على دبلومين من دبلومات الدراسات العليا ، بحسب الأحوال ، فى خلال أربع سنوات منذ تعيينه معيدا . ولا يجوز أن يبقى معيدا أكثر من عشر سنوات ، فاذا انقضت هذه المدة دون أن يعين مدرسا نقل من وظيفته .

أما المعيدون الحاليون فيبحث مجلس الكلية حال كل منهم ، ويقرر المدة اللازمة له .

وطبيعى أن تنفيذ هذا النظام يستلزم تنظيم الدراسات العليا وتوفير وسائلها ، وخاصة فى الكليات العملية .

وظائف هيئة التدريس :

وتلى وظيفة المعيد وظائف هيئة التدريس ، وهى أربع :

الوظائف الثلاث الأولى — وهى وظيفة المدرس ووظيفة الأستاذ المساعد ووظيفة الأستاذ غير ذى الكرسى — فى درجة مالية واحدة ، بدايتها ٤٨٠ جنيها ، بعلاوة دورية كل سنتين مقدارها ٦٠ جنيها فى السنة . وبمقتضى هذا النظام تنفصل الوظائف العلمية عن الدرجات المالية .

والوظيفة الرابعة — وهى وظيفة الأستاذ ذى الكرسى — تكون فى درجة مالية أعلى ، بدايتها ٩٠٠ جنيه فى السنة ونهايتها ١٥٠٠ جنيه ، بعلاوة دورية

كل سنتين مقدارها ١٠٠ جنيه فى السنة . ويجوز أن تقدر مرتبات الأساتذة الممتازين ، فى المواد الواجب التفرغ لها ، تقديرا خاصا .

والقاعدة الأولى فى الترقية إلى جميع وظائف هيئة التدريس هى اشتراط أن يكون للمرشح إنتاج علمى قيم ويقضي فى قيمة الانتاج العلمى هيئة علمية محايدة تضم أقطاب العلماء المتخصصين من المصريين والأجانب . وينشأ لهذا الغرض لجان علمية دائمة للأقسام المختلفة بالكليات ، فتنتظم اللجنة العلمية الدائمة للقسم عددا أكبر من الأساتذة المتخصصين فى علوم هذا القسم فى الجامعات المصرية كلها ، ويضم اليهم من الخارج عدد من كبار العلماء فى هذه العلوم من المصريين والأجانب . وبذلك تكون اللجنة العلمية الدائمة العليا للقسم هى لجنة واحدة لهذا القسم بالنسبة إلى جميع الكليات المتماثلة فى الجامعات المختلفة .

وينشىء هذه اللجان مجلس الجامعات الأعلى ، على أن ينظم اتصاله بأعمالها .

ويشترط في المدرس أن يكون قد حصل على درجة الدكتوراه — أو على مايعادلها فى المواد التى تقتضى خبرة عملية كبعض مواد كليات الهندسة والزراعة والطب — وأن يكون قد مضى على تخرجه سبع سنوات على الأقل . والتعيين فى وظيفة المدرس ، وهى أولى وظائف هيئة التدريس ، يكون بمسابقة يسبقها إعلان عن الوظائف الخالية . وتختار اللجنة العلمية الدائمة العليا للقسم أفضل المتقدمين للمسابقة من ناحية الانتاج العلمى ومن ناحية القدرة على التدريس .

ويشترط فى الأستاذ المساعد أن يكون قد قضى فى وظيفة المدرس أربع سنوات على الأقل . ويرشح القسم المدرسين الذين قضوا هذه المدة ، ولهم إنتاج علمى كاف للترقية إلى وظيفة الأستاذ المساعد . وتبحث اللجنة العلمية الدائمة العليا للقسم قيمة هذا الإنتاج ، فان رأته كافياً أوصت مجلس الكلية بترقية المرشح الى هذه الوظيفة . والترقية الى وظيفة الأستاذ المساعد لاتعقد لها مسابقة ولا تترتب عليها ترقية مالية ، وقد تقدم أن المدرسين والأساتذة غير ذوى الكراسى يوضعون جميعاً فى درجة مالية واحدة . على أنه إذا تقدم مرشح من الخارج لوظيفة الأستاذ المساعد ، وجب أولا أن تتوافر فيه شروط المدرس ، وأن يتقدم للمسابقة التى تعقد للمدرسين ، فاذا فاز في هذه المسابقة ، وكان قد مضى على تخرجه ١٣ سنة على الأقل ، جاز

تعيينه ابتداء فى وظيفة الأستاذ المساعد إذا رأت اللجنة العلمية الدائمة العليا أن إنتاجه العلمى فى المستوى اللائق لهذه الوظيفة .

ويشترط فى الأستاذ غير ذى الكرسى أن يكون قد قضى أربع سنوات فى وظيفة الأستاذ المساعد ، أو ثمانى سنوات مابين مدرس وأستاذ مساعد ، بشرط أن يكون في السنتين الأخيرتين منها أستاذا مساعدا . ويرشح القسم الأساتذة المساعدين الذين قضوا هذه المدة ولهم إنتاج علمى جديد كاف للترقية الى وظيفة الأستاذ غير ذى الكرسى . وتبحث اللجنة العلمية الدائمة العليا قيمة هذا الإنتاج ، فان رأته كافياً أوصت مجلس الكلية بترقية المرشح الى هذه الوظيفة . والترقية الى وظيفة الأستاذ غير ذى الكرسى ، كالترقية الى وظيفة الأستاذ المساعد ، لا تعقد لها مسابقة ، ولا تترتب عليها ترقية مالية . على أنه إذا تقدم مرشح من الخارج لوظيفة الأستاذ غير ذى الكرسي ، وجب أولا أن تتوافر فيه شروط المدرس ، وأن يتقدم للمسابقة التى تعقد للمدرسين ، فاذا فاز في هذه المسابقة ، وكان قد مضى على تخرجه ١٦ سنة على الأقل ، جاز تعيينه ابتداء فى وظيفة الأستاذ غير ذى الكرسى إذا رأت اللجنة العلمية الدائمة العليا أن إنتاجه العلمى فى المستوى اللائق لهذه الوظيفة .

ويختص مجلس الكلية بالتعيين لوظائف المدرسين والأساتذة المساعدين والأساتذة غير ذوى الكراسى .

ويشترط فى الأستاذ ذى الكرسى أن يكون قد سبقت ترقيته أستاذاً غير ذى كرسى أو أن يكون أستاذاً مساعداً قضى فى هذه الوظيفة أربع سنوات أو قضى ثمانى سنوات مابين مدرس وأستاذ مساعد ، بشرط أن يكون فى السنتين الأخيرتين منها أستاذاً مساعدا . فاذا لم يسبق للمرشح اشتغال بالتدريس ، وجب أن يكون قد مضى على تخرجه عشرون سنة على الأقل . والتعيين فى وظيفة الأستاذ ذى الكرسى ، وهى أعلى وظائف هيئة التدريس ، كالتعيين فى وظيفة المدرس ، وهى أدنى هذه الوظائف ، يكون بمسابقة يسبقها إعلان عن الكرسى الخالى . وتختار اللجنة العلمية الدائمة العليا أفضل المتقدمين للمسابقة من ذوى الانتاج العلمى الجيد . ويرشحه للتعيين مجلس الكلية ويتم التعيين بمصادقة مجلس الجامعة .

ثالثا — التفرغ :

اتفقت الآراء التى تلقتها اللجنة من أعضاء هيئات التدريس الجامعيين على أن الجامعات المصرية تعانى كثيرا من عدم تفرغ الأساتذة لواجباتهم الجامعية ، وأن هذا من العلل الأولى فى جامعاتنا . ورأى الكثيرون تحريم العمل الخارجى على أعضاء هيئة التدريس ، وتعويضهم عنه بنظام سخى للتوظف ، كما رأى غيرهم إباحة العمل الخارجى بقيود دقيقة وفى حدود ضيقة ، بشرط ألا يؤثر فى قليل ولا كثير على تمام النهوض بالعمل الجامعي ، فهو الأصل غير منازع .

وقد طبق منذ سنوات كادر القضاة المتفرغين لأعمالهم على أعضاء هيئات التدريس الجامعية ، فهيأ السبيل لتوفر الأساتذة والمدرسين على أعمالهم .

ولهذا قررت اللجنة أنه ، كمبدأ عام ، يجب أن يتفرغ جميع أعضاء هيئة التدريس لأعمالهم العلمية والدراسية ، فلا يجوز أن يعمل أحد فى الخارج بأجر .

ويمكن مواجهة حاجة أعضاء هيئة التدريس إلى المران العملى ، عن طريق تنظيم الانتداب والإعارة للهيئة الحكومية أو غيرها ، وتنظيم طرق الانتفاع بأعضاء هيئة التدريس فى الأعمال الخارجية .

وشفعت هذا الرأى بمشروع كادر لهيئات التدريس والمعيدين ، رأته وافيا بمكافأة المتفرغين .

ولما كان من العسير علاج الأحوال القائمة جملة واحدة ، فقد رأت اللجنة أن تقرر فى البداية المبادىء التالية :

١ — لا يصح بحال من الأحوال أن يعوق تمام النهوض بالعمل الجامعي الأستاذ والمدرس أى عائق . وتحدد اللوائح الجامعية مدى العمل ، وساعات التدريس والبحث النظرى والعملى والنشاط العام يجب أن تحدد لكل عضو من أعضاء هيئة التدريس على وجه لا يدع مجالا لأى تأويل . والتقصير فى أى من ذلك يعتبر استقالة من الجامعة .

٢ — كل عمل خارجى للأستاذ ينبغي أن تستأذن فيه الجامعة ، وأن تحدد أوقاته ، ومدى فائدة الحياة الجامعية منه ، وأن تخطر الجامعة بأى تغيير فيه ،

وألا يتعارض من قرب أو بعد مع الأوقات المحددة للعمل الجامعى ، وأن يتفق مع مكانة الأستاذ ومركزه الجامعى .

٣ — تقرير الوسائل المؤدية للتدريب العملى على الوجه المبين من قبل .

٤ — لا يتولى الأستاذ غير المتفرغ رياسة الأقسام ولا عمادة الكليات ولا تمثيلها فى مجلس الجامعة .

* * *

فاذا ما استقرت الأوضاع الجامعية ، اتبع النظام الآتى :

مع المحافظة على القواعد السالفة ، تلغى أبدال التفرغ جميعا ، ويمنح غير المتفرغ نصف مرتبة الأصلى . ويعمل المتفرغ فترتى الصباح والمساء . أما غير المتفرغ ، فيعمل فترة الصباح فقط ، وذلك مدة خمسة أيام فى الأسبوع . وتقصر مناصب رئيس الجامعة ووكيلها ، وعميد الكلية ووكيلها وممثلها فى مجلس الجامعة على المتفرغين.

رابعا — التأديب :

ونظرت اللجنة فى نظام التأديب الحالى، فقررت تحريا للمزيد من الضمانات مايلى:

يؤلف مجلس لتأديب أعضاء هيئة التدريس من رئيس الجامعة أو من ينوب عنه رئيسا ، وأقدم عميدين ، وأستاذ بكلية الحقوق يختاره مجلسها سنويا وأستاذ بالجامعة يختاره العضو المحال على التأديب — أعضاء .

خامساً — الدروس الخاصة :

ورأت اللجنة دفعا للمظنة ، وتوقيرا لوظائف التدريس بالجامعة ، ومحافظة على الأساليب الجامعية الصحيحة ، أن يمنع بتاتا إعطاء الدروس الخاصة للطلبة ، بمقابل كان ذلك أو بغير مقابل . ويشمل المنع أعضاء هيئة التدريس والمعيدين جميعا . وعلى كل قسم ، عند الاقتضاء ، أن ينظم للطلبة دروسا عامة إضافية ، فى جماعات صغيرة ، تحدد لها الكلية أجراً أسوة ببعض الجامعات الغربية .

سادساً — الكتب :

والتفتت اللجنة إلى ما تردد من الشكوى فى شأن الكتب المدرسية التى يقوم بعض أعضاء هيئة التدريس بوضعها للطلبة شاملة لمناهج الدراسة . فمن هذه الكتب

ما ينطوى على أغراض مدرسية محضة ، لا فائدة منها للعلم . فلا يجوز لعضو فى هيئة التدريس بالجامعة أن يشغل وقته فى وضعها ، فيصرف جهده عن الإنتاج العلمى الصحيح . ويصرف الطلبة عن الرجوع إلى المصادر العلمية الصحيحة . وكثير من هذه الكتب حددت له أسعار عالية من شأنها أن ترهق الطلبة عند شرائها ، كما أنها توزع أجزاء طوال وقت الدراسة ، حتى أثناء التحضير للامتحانات ، مما يترك أسوأ الأثر ، ويتعين معه القضاء على هذه الطرق لسلامة التعليم الجامعى .

ورأت اللجنة علاجا لذلك تقرير ما يلى :

١ — يقدم المؤلف عددا كافيا من النسخ بتكاليف طبعها لمكتبة الطلبة ، على نظام يكفل أن ينتفع بهذه النسخ أكبر عدد ممكن من الطلبة غير القادرين على شرائها .

٢ — إذا تبين أن كتابا مدرسيا وضع لمحض الكسب المادى دون أن يكون من ورائه خدمة حقيقية للعلم، كان مؤلفه مسئولا عن ذلك ، وجازت محاكمته تأديبيا.

٣ — يضع الأساتذة والمدرسون ، بالانفراد ، أو بالاشتراك ، مراجع علمية تشترى الجامعة حق طبعها ، وتكون إيرادات نشرها من الموارد المالية لها .

سابعاً — البعثات والإجازات الدراسية :

يجوز إيفاد المبعوثين إلى الخارج لدراسات معينة ، وتخصص الجامعة الاعتمادات اللازمة لهذه البعثات ، وللاجازات الدراسية لأعضاء هيئات التدريس . والإجازة الدراسية إما داخلية يتخفف بها العضو من أعمال التدريس ، أو ينقطع لبحث علمى يعده ، وإما إجازة خارجية يسافر فى أثنائها العضو إلى بلد أجنبى لإعداد بحث علمي يعينه ، ويرسم خطته قبل السفر .

ورغبة فى توفير المتخصصين فى الفروع المختلفة ، لا يجوز للمبعوث ولا لذى الاجازة الدراسية أن يغير موضوعها ، إلا باذن خاص ، وإلا جوزى ماديا وأدبيا .

الباب الرابع

شئون الطلبة

تعمل الجامعات أول ما تعمل لفائدة الطلاب ، هؤلاء الشبان الأذكياء الطموحين ، معقد الآمال فى مضطرب الحياة ، وفى مواجهة مطالب النهضة القومية .

وهدف الجامعة هو إعداد الشباب ، كى يتحلى بالأخلاق الفاضلة ، والسجايا الكريمة ، ويلتزم حدود التقدير السليم ، ويتميز بحب الحق والشجاعة والمقدرة وروح التعاون ، ويعمل فى صمت ودأب لأداء واجباته العلمية والثقافية والاجتماعية .

ولن يتوافر هذا إلا فى بيئة جامعية حقة ، يعمل فيها الطلاب بأنفسهم لأنفسهم ويقوم فيها الأستاذ بالتوضيح والتفسير ، وبالتوجيه والارشاد .

وفى ضوء هذه المبادىء ، بحثت اللجنة موضوعات القبول ، والرسوم الدراسية ، والمناهج ، ونظام الامتحان ، والحياة الجامعية .

(ا) القبول :

يأخذ النظام الجامعى السائد فى أمريكا بنظرية الباب المفتوح . فكل من يؤهله الاستعداد الذاتى من الحاصلين على شهادة الدراسة الثانوية تقبله الجامعة ، ولدى الكليات من وفرة الأساتذة والمنشآت والمعدات والوسائل فى كافة النواحى ما يتسع لجميع الطالبين . فاذا ما التحق الطلاب بالجامعة ، وجه كل منهم الوجهة التى تلائمه ، وحكمهم جميعاً قانون البقاء للأصلح .

فمن نهض بواجبه تعهدته الجامعة بالدراسة ، وفتحت له أبواب الظفر بدرجاتها العلمية . ومن نكص على عقبيه ، فظهر عجزه أو تقصيره ، أقصى عن الجامعة بلا تردد ، ووجه إلى مايلائم استعداده فى ميادين الحياة الأخرى .

وإلى جانب هذا تأخذ انجلترا وبعض البلاد الأوروبية بمبدأ « تعليم الصفوة بواسطة الصفوة » ، فلا تفتح أبواب الكليات الأدبية إلا للممتازين القادرين ، ولا تحتفظ منهم إلا بمن يحتفظ بامتيازه ومقدرته ، ولا تفتح أبواب الكليات العلمية إلا بقدر حاجات البلاد ، ومطالب اقتصادها القومى ، تلافيا للتعطل ، وضمنا بتبديد قوى البلاد ، واستكمالا للعاملين فى الميادين المختلفة .

وعندما بحثت اللجنة موضوع قبول الطلاب فى جامعاتنا ، اتفق رأى اللجان الفرعية الثلاث على تحديد الطلاب حسب طاقة الكليات ، واتفقت الآراء التى تلقتها اللجنة من هيئات التدريس بالجامعات الثلاث على ضرورة العمل لإنقاذ الجامعات المصرية ، والاحتفاظ لخريجيها بالامتياز ، ولدرجاتها العلمية بعظيم التقدير .

وقد اقترحت لجنة الأهداف والمبادىء العامة أن تحدد كل كلية العدد الذى تتسع له ، وأن يقبل الطلاب الذين يحصلون على ٦٠ ٪ فى امتحان شهادة اتمام الدراسة الثانوية ؛ وأن يجرى لمن هم دونهم اختبار ، لاختيار من يؤهلهم الاستعداد الذاتى للسير فى الدراسة الجامعية .

ولما كانت الدراسة الثانوية لما تقترب أساليبها من الأساليب الجامعية الحقة ؛

ولما كان حصول الطالب على ستين فى المائة ليس وحده شهادة بجدارته للتعليم الجامعى ، وخاصة أن هذه النسبة لا تعتبر من نسب التفوق ؛

ولما كان من الخير إفساح المجال للاختبار الشخصي فى أوسع نطاق ، إذ كثيراً ما يتخلف الطالب فى الدراسة الثانوية ويتفوق فى الدراسة الجامعية ، فقد عرض على اللجنة هذا الاقتراح :

« للكلية الحق فى اختيار طلبتها من حملة شهادة إتمام الدراسة الثانوية الحاصلين على ٧٠ ٪ ، ويجرى اختبار لمن تقل نسبتهم عن ذلك لقبول من يزكيهم الاستعداد الذاتى والقدرة على السير فى الدراسة الجامعية » .

وظاهر أن مثل هذا الاختيار ينبغى أن يقوم على أسس جديدة ، وأن القبول إنما يكون فى حدود طاقة الكلية ووسائلها العلمية والعملية ، وأن هذه الحدود والوسائل يتعين أن تبين فى دقة ووضوح وتنشر فى الناس .

ويترتب على هذا الاقتراح استكمال الغرض الذى قصدت اليه لجنة شئون الطلبة من توصيتها بألا يتجاوز عدد الطلبه فى الكلية ١٠٠٠ طالب ، وفى المحاضرة مائتين ، إذ مرد الأمر فى تحديد عدد طلبة الكلية إلى طاقتها ووسائلها العلمية والعملية ، فقد تقصر هذه الطاقة والوسائل عن استيعاب هذا الألف . وقد تستطيع استيعاب أضعافه . كما أن نظام قاعة المحاضرات وعدد أعضاء هيئة التدريس الكافين للاجتماع بالطلاب فى جماعات صغيرة ، لتوضيح ما استعصى عليهم فهمه ، هما اللذان يحددان عدد المستمعين للمحاضرة العامة .

لكن اللجنة رأت أن ثمة اعتبارات تحول فى الوقت الحاضر دون الأخذ به مع تقديرها لوجاهته ، ومع اعتباره الوسيلة القويمة لحل مشكلات القبول على الوجه السليم .

ويمكن إيجاز تلك الاعتبارات فيما يلى :

أولا — أنه لا بد من انقضاء فترة من الزمن قبل أن يصل للجامعة الطلاب الذين تخرجوا فى التعليم الثانوى على نظامه الجديد .

ثانياً — لا بد من انقضاء فترة من الزمن كذلك لوضع قواعد الاختبار للقبول في الجامعة على أسس علمية قويمة ، وكذلك للتدريب على تفهمها وحسن استخدامها .

ثالثاً — أن مواعيد الامتحانات وأنظمتها فى الوقت الحاضر تستغرق من الجهد والوقت ما يحول دون التفرغ الواجب لشئون الاختبار .

ولهذا كله ترى اللجنة اتخاذ الأهبة لتقرير هذا النظام فى أول فرصة ممكنة ، كما توصى الآن فى موضوع قبول الطلاب بما يأتى :

أولا — يراعى فى قبول التلاميذ بالتعليم الثانوى حاجات الجامعات ومدى طاقتها ، وأن يبدأ توجيه التلاميذ حسب المواهب والاستعداد الذاتي مبكراً نسبياً ، فيهيأ البعض للتعليم الجامعى ، ويهيأ البعض الآخر لأنواع أخرى من التعليم تقتضيها نهضة البلاد .

ثانياً — يشترط لقبول الطلاب بكليات الجامعة أن يكون الطالب قد حصل فى امتحان شهادة الدراسة الثانوية على مرتبة التفوق فى أربع مواد على الأقل ، على أن يكون التفوق فى مادتين على الأقل من المواد المتصلة بدراسات الكلية التى يرغب فى الالتحاق بها .

وتحدد الكلية مواد التفوق التى تتصل بدراساتها .

ثالثاً — يحدد مجلس الكلية فى نهاية العام الدراسى العدد الذى يمكن الكلية قبوله أول العام التالى من الحاصلين على شهادة الدراسة الثانوية المصرية وما يعادلها من الشهادات الأجنبية .

رابعاً — تؤلف لجنة مشتركة من الجامعات لتوزيع الطلاب على كليات الجامعات وفقاً للشروط التى تضعها كل كلية ولرغبات الطلاب ، على أن تكون الاستجابة لتلك الرغبات متناسبة مع درجة تفوقهم .

وينبغى ألا يتأخر عقد هذه اللجنة عن أول سبتمبر من كل عام .

خامساً — يجوز تحويل الطلاب من كلية فى إحدى الجامعات لكلية مناظرة فى جامعة أخرى بالشروط التى تتفق عليها الكليتان .

(ب) الرسوم الدراسية :

اقترحت لجنة شئون الطلبة الاكتفاء بتعميم رسوم الاتحادات والامتحانات والتأمينات . والواقع أن هذا الاقتراح قد يزيد على ما تحصل عليه بعض الكليات فى النظام الحالى من الرسوم الدراسية ، كما أنه سيعم الجميع ولا يعفى منه أحد ، وقد تحصل الجامعات من الرسوم المقترحة مثل ما تحصله من الرسوم الدراسية الحالية أو أكثر .

ومثل هذا النظام المقترح متبع فى فرنسا ، إذ لا يؤدى الطالب سوى مصاريف التمرينات العملية فى المعامل ورسوم الاتحاد ، ولا يتجاوز كل ذلك نحو عشرة جنيهات مصرية .

لكن انجلترا تقرر رسوما دراسية لا يعفى منها أحد ، كما أن الجامعات الأمريكية تحصل من الرسوم الدراسية نحو سدس ميزانياتها الضخمة .

والواقع أن التيسير على طلابنا النابهين غير القادرين ، والتمهيد لاستقلال الجامعات بزيادة مواردها الخاصة ، والاحتفاظ بالرابطة الوثيقة بين الطالب والجامعة ممثلة فى الرسوم الدراسية — يقتضى التقدم بالتوصيات الآتية :

١ — تقرر الجامعات رسوما مناسبة لا يعفى منها أحد .

٢ — تتكفل وزارة المعارف وغيرها من الوزارات ذات الشأن ، والمؤسسات الخيرية ، وسائر الهيئات العامة ، برسوم الطلاب النابهين الذين تختارهم ، وتقدم اليهم المساعدات الضرورية كمبعوثين داخليين . كما يتكفل الأثرياء والشركات والهيئات الدينية والمؤسسات الاجتماعية وغيرها برسوم من يختارونهم للتعليم الجامعى .

٣ — امتداد التشريعات الاجتماعية للمساعدات العامة إلى طلبة الجامعة فى تغذيتهم وملبسهم ومسكنهم .

٤ — توجيه الأموال الخيرية فى الأوقاف وغيرها — قدر المستطاع — إلى مساعدة الطلبة والتوسع الجامعي .

٥ — تخصيص قسم من ميزانية المجالس البلدية والمحلية للمعاونة الجامعية .

(ج) الاستماع والانتساب :

أخذت بعض كلياتنا ، بنظام الاستماع فى نطاق محدود ، فأباحت لمن لم يحصلوا على المؤهل الدراسى للقبول بالجامعة الاستماع إلى الدروس ، وأن يمنح فى آخر المرحلة شهادة استماع من غير امتحان .

ولعل من الخير أن نأخذ بالنظام الغربى فى هذا الصدد ، وهو أن يمنح العميد حق الاستماع للمتقدمين إليه بصفة منتظمة لقاء رسوم محددة قد لا تعدو فى مصر خمسة جنيهات فى العام ، وأن يباح الاستماع للمحاضرة الواحدة لقاء أجر محدود . وإذا كانت أمريكا بمستوى عيشها العالى تفرض دولارا أجراً لسماع المحاضرة ، فقد لا يعدو فى مصر خمسة قروش .

وواضح أن هذا الحق مقصور على المحاضرات العامة ، حين تتسع قاعات جامعاتنا ، وحين تجهز تجهيزا خاصاً بشرفات أو نحوها تضم هؤلاء المستمعين ، ولا يؤثر حضورهم على تمام إفادة الطلاب النظاميين فى شيء .

أما الانتساب فقد اتخذت اللجنة فى شأنه القرار الآتى :

« يسمح بالانتساب لكليات الآداب والحقوق والتجارة وفقاً للنظام الذى تضعه تلك الكليات ، على أن يؤدى المنتسبون رسوم انتساب ورسوم امتحان ، وعلى أن تعقد لهم امتحانات خاصة ، وحبذت اللجنة أن يعقد لهم امتحانان ، أحدهما فى وسط المرحلة الدراسية ، والآخر فى نهايتها » .

ولا ريب أن هذين النظامين مما يدخل فى مهمة الجامعة الخاصة برفع مستوى الشعب العام ، وبنشر الثقافة فى البلاد .

(د) البرامج والنظم العلمية :

لم تبحث اللجنة موضوع البرامج والنظم العلمية ، اكتفاء بالتنبيه إلى رسالة الجامعة ، وبيان اختصاص مجالس الكليات التى تتولى صياغة هذه البرامج على الوجه الذى يحقق أهداف التعليم الجامعى .

ولعل من الخير أن تضع اللجنة تحت نظر الهيئات الجامعية المسئولة المبادىء الآتية :

١ — ينبغى أن تستوحى البرامج والنظم الدراسية من حاجات البلاد الاقتصادية والاجتماعية ونظمها الأساسية ، وعلاقاتها الخارجية وأهدافها العامة .

٢ — توفير معلومات ثابتة واضحة فى كل مادة ، وتبسيط البرامج وإخلاؤها من حشو التفاصيل ، وجعلها أغزر مادة من حيث المبادىء والتطبيقات والأمثلة العملية ، وتخليص الطلاب — فى المرحلة العامة — من الارهاق بمعلومات مقضى على أغلبها بالنسيان ، وترك التزيد للمتخصصين فى الدراسات العليا وللمطالعات الشخصية .

٣ — العناية بالتدريب العملى ، والحلقات الصغيرة ، والأخذ بنظام اليوم الكامل ، وجعل التدريبات والحلقات فى الصباح والمحاضرات العامة فى المساء ، أو توزيعها بين الفترتين ، حسب الأحوال الخاصة للكلية .

٤ — ينبغى أن يكون لكل طالب فى الكليات العملية أدواته وأجهزته الخاصة فى مكانها الخاص ، وأن يمر الطالب بجميع المراحل العملية أثناء مدة دراسته ، ويكون المرور بها أساساً لظفره بالدرجة العلمية .

٥ — ينبغى العناية بالمكتبات والمعامل والأجهزة والأدوات اللازمة للبحوث العلمية والفنية والصناعية ، وتستوفى تدريجاً كى تيسر فى المستقبل لخريجى الجامعة وسائر الفنيين والباحثين ، إجراء تجاربهم وبحوثهم فى معامل الجامعة ومعاهدها ، تهيئة لفرص البحث والكشف .

٦ — يقوم الأستاذ بالتوسع فى دراسة قسم من البرنامج مع الطلاب ، ويعهد للطلبة أنفسهم بدراسة سائر الأقسام ومناقشتها مع زملائهم وأساتذتهم ، والعناية بدروس « المكتبة » فى المواد المختلفة .

٧ — العناية بالبحث فى المواد المختلفة ، وأن يخصص لكل طالب موضوع يقدم فيه رسالة ، وتخصص له درجة تضم الى درجاته فى آخر العام . وللوفاء بهذا الغرض ينبغى أن تؤلف فى كل كلية لجنة للبحث العلمى من رؤساء الأقسام .

٨ — تزويد الطلاب فى كليات الطب والهندسة والزراعة بثقافة جامعية تمكنهم من فهم الأسس العملية الحديثة لهذه الفنون ، وفقه فلسفتها .

٩ — العناية بالدراسات الاجتماعية ، ورعاية بعض مؤسساتها ، وذلك لتدريب الطلاب ، ومواجهة حاجات البلاد الملحة للاصلاح الاجتماعى .

١٠ — لما كانت دراسة العلوم وثيقة الصلة بدراسة الطب والهندسة . فمن الملائم إعداد دراسة خاصة فى كليات الطب والهندسة والزراعة للحاصلين على بكالوريوس العلوم ، يتخصصون بعدها للبحث العلمي ، وأن توجد الروابط كذلك للازدواج فى الدراسات الأدبية والعلمية متى كانت المصلحة فى هذا الازدواج .

١١ — ضرورة مراجعة برامج الدراسة بصفة دورية وعند كل اقتضاء ، للملاءمة بينهما وبين مطالب البلاد والتطور العالمى ، وأن يعهد بهذه المراجعة إلى هيئة من الأساتذة وغيرهم من رجال الأعمال والعلماء المبرزين .

١٢ — مساهمة الكليات الجامعية فى المشروعات العامة الثقافية والاجتماعية والعمرانية ، تدريبا على المران فى أوسع نطاق ، ومساهمة فى حمل نصيبها من أعباء التقدم القومى .

(هـ) الامتحانات :

من أعقد المشكلات الجامعية فى مصر الامتحانات .

فهى فى الأصل من العوامل القوية لتوجيه الطلاب إلى التحصيل ومتابعة الدرس والبحث ، ووضعها على أسس سليمة يكفل بلوغ الطلاب هذه الغاية من ناحية ، وصواب الحكم على شخصيتهم والاختبار لمقدرتهم من ناحية أخرى .

ومن أبرز المآخذ التى توجه إلى الامتحانات فى مصر ، اعتبارها غرضا يقصد لذاته ، وإحاطتها بجو يشق على الطلاب ويرهقهم من أمرهم عسرا .

واعتمادها على اختبار الذاكرة والتحصيل ، وعدم العناية الكافية بالاختبار لمدى امتثال المعارف والاضافة إليها ، واستقلال الرأى ، والقدرة على البحث والتحليل والابتكار .

وعدم متابعتها الطالب فى سيره طول العام الدراسى ، ومدى نهوضه بواجباته العلمية والعملية ، والخدمات العامة ؛ مما أدى إلى تواكل الطلاب أكثر العام وانصرافهم عن المشاركة فى ألوان النشاط الجامعى ، واعتمادهم على الاستذكار فى الشهور الدراسية الأخيرة وحدها .

ومنها عدم الدقة فى توزيع الدرجات بين المواد الدراسية . فالمواد الأساسية التى يستنفد كل منها فى الأسبوع عشر ساعات ، تقدر فى نتائج الامتحانات تقدير المواد الثانوية التى تستنفد فى الأسبوع ساعة أو ساعتين .

ومنها اعتبار المواد الدراسية مجموعة ، وعدم توفر الطالب على دراسة المادة التى يرسب فيها وإعادته الامتحان فى جميع المواد مما يؤدى إلى الارهاق ، وعدم الاتقان .

ومنها عدم العناية بوضع تقارير من الممتحنين ، تبين أوجه النقص وتصف العلاج لكل منها ، وتوضع المناهج ووسائل الدرس والبحث على أساسها .

ومنها ضعف التوجيه للطلاب فى الدرس والبحث والاشراف على التدريبات العملية وعدم العناية بتنقية الجو الجامعى من العناصر والمؤثرات الخارجية التى تفسده ، وتقضى على روح المحبة والتعاون بين الجامعيين .

ومنها عدم إحاطة أولياء الأمور فى فترات متقاربة طول العام ، بأحوال أبنائهم العلمية والخلقية والاجتماعية .

وهذه المآخذ تقتضى من الكليات نظراً سريعا لتداركها . ولهذا قررت اللجنة فى موضوع الامتحانات :

أولا — تعميم نظام امتحان الفترات ، أثناء العام أو الفصل الدراسى .

ثانيا — أن يقصر حق دخول امتحان الدور الثانى على الطلبة الراسبين الحاصلين على درجة مقبول فى التقدير العام ، وعلى المتخلفين من امتحان الدور الأول بعذر مقبول ، ويمتحن أولئك وهؤلاء فيما رسبوا فيه أو تخلفوا عنه .

ثالثا — يفصل طالب السنة الأولى او الاعدادية إذا حصل على درجة ضعيف جدا فى تقديره العام . أما الحاصل على تقدير « ضعيف » فيعطى سنة أخرى . كما أن اللجنة تضع أمام مجالس الكليات والجامعات النظر فى المقترحات الآتية :

(ا) وضع الامتحانات بصورة تمكن من اختبار مقدرة الطالب على امتثال المعلومات والتفكير فيها . والاضافة إليها ، والافادة منها ، فلا تقتصر على اختبار الذاكرة والتحصيل .

(ب) العناية فى امتحانات الفترات ، بتقدير التمرينات العملية والبحوث العلمية . وجدير بالذكر أن بعض الجامعات ترصد نسبة من الدرجات للتمرينات العملية والبحوث ، وللتدريب الرياضى والنشاط العام نسبة ، ولامتحان آخر العام أو الفصل الدراسى النسبة الكبرى .

(ج) لا يعيد الطالب السنة الدراسية لرسوبه فى مادة واحدة ، ما دام مستواه جيدا فى المواد الأخرى أو أكثرها ، وتتاح له فرص الامتحان المقررة لما رسب فيه .

(د) يجوز لمن فصل من إحدى الكليات الالتحاق بكلية أو جامعة أخرى تهيئة لفرص الاستقامة والنجاح فى بيئة مغايرة .

(ه) ترسل نتائج امتحانات الفترات إلى أولياء أمور الطلبة جميعا ، كما ترسل تقارير خاصة فى فترات متقاربة لأولياء أمور الطلبة المتخلفين فى السنتين الأولى والثانية .

(و) ترفع النهاية الصغرى لدرجات النجاح فى السنة الأولى ، وتتدرج فى الانخفاض نحو السنة النهائية

(ز) أن توزع ، قدر الإمكان ، تقديرات المواد في نتيجة الامتحان على أساس عدد الساعات النظرية والعملية لكل مادة .

(ح) تضع هيئة الامتحان إثره تقريرا مفصلا يرشد فى تعديل البرامج وأنظمة الدراسة والامتحانات .

(ط) تعديل مواعيد الامتحانات الحالية بحيث لا تقع مرتين فى فصل الحر الشديد .

(ى) يترك لكل كلية وضع تفاصيل النظام الخاص بالامتحانات الملائمة للمواد الدراسية وطبيعة العمل فيها .

(ك) توسيع نظام المعادلات بين الإجازات الجامعية فى الكليات المتقاربة الدراسات ، وبين الإجازات المصرية والإجازات الأجنبية ، تيسيرا للظفر بأكثر من إجازة جامعية والاستزادة من الثقافة ، وتمكينا للانتفاع بأصحاب الاستعدادات الخاصة فى الميادين المفتقرة إلى مزيد من الجهود .

(و) تقسيم الدراسة إلى شهادات بدلا من سنوات :

نظرت لجنة شئون هيئة التدريس فى موضوع تقسيم الدراسة الجامعية إلى شهادات بدلا من تقسيمها إلى سنوات دراسية . وحينئذ يقوم كل قسم فى الكلية باعداد الطلبة لشهادة أو أكثر حسب المواد التى تدرس فيه .

ومؤدى هذا أن تعقد الامتحانات فى آخر كل فصل دراسى للمواد التى تدرس فاذا ما جاز الطالب الامتحان ، حررت له شهادة انتهاء منها ، ولا يعود للامتحان فيها مرة أخرى .

لكن اللجنة لم تبحث هذا الموضوع ولم تحسم الرأى فيه ، ورأت أنه يخرج عن اختصاصها ، وأن الأمر فيه مرجعه إلى اللجنة العامة .

ومن يرجع البصر إلى الأنظمة الغربية فى الامتحانات ، يجد أن الجامعات الألمانية قد سبقت الجامعات الأمريكية ، وبعض الأوربية ، إلى اتباع نظام الفترات الدراسية تتراوح كل فترة بين ثلاثة شهور وستة ويعقد فى نهايتها امتحان للطلاب .

لكن الجامعات الأمريكية تأخذ الآن بنظام الفترات الدراسية فى أوسع نطاق ، فتقسم الدراسة الجامعية قسمين : قسم أدنى Lower Division وقسم أعلى Upper Division وتقسم السنة عادة إلى فصلين دراسيين كل منهما ستة عشر أسبوعا يعقد فى نهايته امتحان للطلاب فيما درسوه . وتعين بضع فترات دراسية للقسم الأدنى. فاذا ما جاز الطالب امتحاناتها انتقل إلى القسم الأعلى . فاذا جاز الامتحان في فتراته حصل على البكالوريوس وانتقل المتفوق إلى قسم الدراسات العليا وهو قسم له كيانه وعميده ووجوده المستقل .

ويلاحظ أن نظام الفترات فى أمريكا يقتضى تقسيم مواد الفصل الدراسى إلى وحدات تتراوح بين ١٦ و ٢١ وحدة ، وأن للطلبة الخيار بشروط فى زيادة الوحدات ونقصها ، وأن هذا النظام يقتضى مراقبة دقيقة من الأساتذة لاستعداد كل طالب ورغبته فى التحصيل وطاقته فى الدرس والبحث .

والواقع أن الجامعات الأمريكية تتخذ جميع الوسائل لتوجيه كل طالب إلى الظفر بأقصى الفائدة المرجوة له وتضع الضعفاء تحت رقابات وتوجيهات خاصة ، وتكثر من التقارير المتضمنة حالة كل طالب ومبلغ تقدمه أو تخلفه ، كما أنها لا تتسامح مطلقاً مع سيئى السلوك ومن يظهرون تكاسلا أو عدم قدرة على النهوض بالدراسات والبحوث الجامعية فى سيرها المتصل المطرد ولهذا يستخدمون الانذار (Warning) والتوبيخ ، (Censure) والوقف . (Suspension) والفصل المؤقت (Dismissal) والفصل النهائى (Expulsion) . وذلك كله ضنا بالأموال أن تنفق هباء ، وبالكليات أن يفسد جوها ، وبالطلاب الضعفاء أن تضيع حياتهم فيما لا يفيدهم ، وبالإنتاج القومى أن يضمحل ، وبحاجات البلاد المختلفة أن يعتورها النقص والقصور .

لكن سعة موارد هذه الجامعات ، ووفرة أعضاء هيئات التدريس ، واستعدادها التام ، يهيىء لها الوفاء بمقتضيات هذه الأنظمة ، وفاء لا نستطيع بلوغ شىء منه فى ظروفنا الحالية .

ويكفى أن نتدبر هذه المقابلة السريعة بين أحوال جامعة كورنيل الأمريكية وبين أحوال أقدم جامعاتنا المصرية .

فجامعة فؤاد بها عشرون ألف طالب وستمائة وثلاثة وخمسون عضواً فى هيئات التدريس ، وميزانيتها مليون وسبعمائة ألف جنيه .

وجامعة كورنيل (Cornell) بها عشرة آلاف طالب وألف وأربعمائة أستاذ وأستاذ مساعد ، عدا المدرسين والمعيدين ، وميزانيتها واحد وثلاثون مليون دولار ، خصص ستة عشر مليوناً منها للدراسة وخمسة عشر للبحوث .

فاذا كانت النسبة بين الطلبة وأعضاء هيئة التدريس عندهم تزيد عن النسبة عندنا بنحو عشرة أمثال ، وإذا كانت ميزانيتهم تفوق ميزانيتنا بنحو خمسة عشر مثلا ،

وإذا كان الطالب هنالك ينفق عليه فى المتوسط ألف جنيه فى العام وهنا خمسة وثمانون جنيها ، وإذا كان هذا التفاوت الكبير بالنسبة لجامعة فؤاد التى تعتبر ذات حظ كبير بين الجامعات المصرية ، فما بالك بالنسبة لجامعتى إبراهيم والأسكندرية ؟

وإذا كان الأمر كذلك ، إلى جانب البيئة العلمية المكتملة هنا لك ، تبينا الصعوبة الكبيرة التى تواجهنا فى الأخذ بتلك النظم جميعاً الآن ، وإن كان الرجاء كبيراً فى أن يتهيأ لمصر من أسباب النهضة ما يمكنها من الأخذ بها كلها أو بمثلها فى المستقبل .

وعلى هذا فان اللجنة تكتفي بأن تضع تحت نظر الكليات الاعتبارات التى ساقتها فى بحث هذا الموضوع ، كى تأخذ منها ما تراه أكثر صلاحية وملاءمة للمواد الدراسية فيها .

(ز) المكتبة والمعمل والتقويم الجامعى :

وعنيت اللجنة بموضوع المكتبة الجامعية ، فرأت أنه من الواجب أن تفتح أبوابها للطلاب طول النهار وطائفة من الليل ؛ وأن تزود بجميع المراجع الأجنبية والمصرية بأعداد كبيرة ، تيسر انتفاع جميع الراغبين من الطلاب فى مطالعتها ؛ وأن يشرف عليها مدير جامعى وأعوان له يستطيعون تيسير الاطلاع والبحث على الطلاب ؛ وأن يوضع نظام للاستعارة الداخلية والخارجية ، وللاطلاع المباشر يكفل للمكتبة أداء مهمتها ، فهى لا ريب من الدعائم الجامعية الأولى .

ومن الخير أن تؤلف فى كل كلية لجنة خاصة للمكتبة ، وفى كل جامعة لجنة عامة .

والمعمل ، واستكمال أجهزته وأدواته ، وتوفير الانتفاع التام به فى جميع الأوقات لأكبر عدد من الطلاب — هذا المعمل فى الدراسات التطبيقية ، لا يقل عن المكتبة خطراً فى الدراسات العلمية . ومن الخير كذلك أن تؤلف فى كل من الكليات العملية لجنة خاصة للمعمل ، وفى كل جامعة لجنة عامة .

ولهذا قررت اللجنة أنه بقدر الحرص على إمداد الجامعة بالأساتذة الكفاة ، ينبغى أن يكون الحرص على توفير المكتبة والمعمل بوصفهما دعامتين جامعيتين أساسيتين للبحث والدرس ؛ وأنه لا موضع للاقتصاد والتقتير فى هذين البابين الأساسيين بحال من الأحوال .

ورأت اللجنة أن التقويم الجامعى من الأهمية بحيث تجب العناية بظهوره قبل بدء الدراسة بوقت كاف ، مرشداً فى نواحى الحياة الجامعية ، وشروط القبول والرسوم ونظام الدراسة والامتحانات ، والمجالس الجامعية ومواعيد اجتماعاتها إذا كانت محددة ، وألوان النشاط العام . فهذا التقويم ، إلى جانب فائدته فى الارشاد ، يدل على تحديد الأهداف من جهة ، كما أن فيه معنى الالتزام من جهة أخرى .

ولهذا قررت أنه : « تجب العناية بالتقويم الجامعى ، وأن يظهر قبل بدء الدراسة بوقت كاف ، مرشداً فى جميع نواحى الحياة الجامعية » .

(ح) الحياة الجامعية :

١ — بناء الشخصية :

تهدف الحياة الجامعية إلى بناء شخصية الشباب ، وتكوين الجامعى ذى الإرادة القوية ، الذى يحب العلم للعلم ، والوطن للوطن ، ويجد غاية المتاع فى النهوض بالخير للخير ، وفى خدمة الغير .

والحق أن الشخصية القوية هى ركاز التقدم الانسانى ، وهى الطبيعة البشرية فى أعلى صورها وأنبل وجودها ، وأعظم ما يملك الانسان .

وليس ذوو الشخصية القوية هم ضمير المجتمع فقط ، بل إنهم فى جميع الأمم الحية أغنى مصادر القوة ، فالسيادة لا ريب للفضائل الخلقية .

وليست النظم الرشيدة ، والقوانين العادلة ، والتقاليد الصالحة ، والأحكام النزيهة ، إلا بعض ثمراتها المباركة .

وقد يكون للفرد ثقافة محدودة ، ومواهب متواضعة ، وثروة مادية ضئيلة ، لكنه على هذا يستطيع أن يكون رائداً رشيداً فى أى ميدان ينزله ، متى كان ذا شخصية قوية .

ولن يتيسر بناء شخصية المواطن الصالح فى ظل نظم تقوم فى الغالب على العناية بالذاكرة ، وتوجيه أقصى الجهد إلى استظهار المعلومات ، واختبار مدى التحصيل واستيعاب المذاكرات .

ذلك بأن الشاب لا يلبث ، إثر تخرجه ، أن ينسى النصائح الخلقية الكريمة التى لقنها ، نسيانه سائر المعلومات التى لا يحصلها بالجهد الخاص ، والنشاط الذاتى .

ومن هنا لا يبقى له من المعارف التى امتثلها ، والمبادىء التى اعتنقها ، سوى السعى لكسب الرزق والحرص على السعادة الشخصية ، والعيش بين الخوف من العقاب والأذى ، والرجاء فى المثوبة والجزاء .

ومثل هذه الخلال لا تخلق قوة فردية ، ولا تؤسس مجداً قومياً ، بل إنها علة العلل فى بناء الأمم ، وآفاتها المردية فى مهاوى الانحلال . وإذا نبتت معها شخصيات قوية ، فتلك هى القلة الموهوبة ، التى منحها الله استعدادا ذاتياً وطبعاً غلابا .

ومن هنا يقوم البحث العلمى والدرس الذاتي أساسين فى بناء الشخصية . فلسنا ننظر إليهما من الناحية العلمية فقط ، وإنما نقدر كذلك أثرهما القوى من الناحية الخلقية . فليست المسألة مسألة نظام تعليمى ، بل مسألة كيان بلد ومستقبل أمة ، وتربية شعب .

ولهذا لم يكن بد من أن نعنى بتقوية شخصية الطلاب ، ورياضتهم على الجلد والصبر والكفاح ، وبعث الفضائل الطبيعية حية فى نفوسهم وتحبيبهم فى الخير للخير ، وتثبيت المعانى الروحية فى قلوبهم .

ولن يتحقق شىء من ذلك إلا فى بيئة جامعية صالحة ، تتعاون فيها أسباب البحث والدرس ، وميادين النشاط الاجتماعى والخدمات الانسانية ، وشتى أنواع الرياضة والتدريب العسكرى ، والأسوة الحسنة فى الأساتذة والمدرسين ، والعزم الصادق على بلوغ هذه المنزلة الرفيعة .

كما أنه لابد مع هذا من أن ينهض الطلبة ، فى فترة الاجازات الصيفية ، بألوان من الخدمات العامة فى بيئاتهم الريفية والحضرية ، يساهم بها الجامعى في معاونة بنى حيه أو قريته ، وفى دراسة حاجاتهم وخدمة مطالبهم العادلة ، وتشرف عليها الجامعات ، وتقدرها حق قدرها فى امتحاناتها .

ومن الخير كذلك أن ترعى الجامعة بعض المؤسسات الاجتماعية ، كى يتدرب فيها الطلاب بالوسائل الجامعية الصحيحة ، حتى تبرأ نفوسهم من المادية والأنانية ، وتتمكن فيها معاني الشخصية الأبية الكريمة الفاضلة ، وتستيقظ الفضائل الانسانية

الرفيعة . ومتي استيقظت هذه الفضائل ، وتعهدها الرائدون المرشدون ، أصبحت من مقومات الشباب الروحية وطبائعهم التى تلازمهم طوال الحياة ، وحققت لهم ولأوطانهم عزة الفرد ومجد الأمة .

٢ — مبادىء الحياة الاجتماعية :

وإلى جانب هذا ترى اللجنة أن تقوم الحياة الاجتماعية للطلاب على المبادىء الآتية :

١ — أن يكون الأساتذة والمدرسون فى لجان الطلبة رائدين مرشدين موجهين، وأن تكون رياسة منظمات الطلاب للطلاب أنفسهم .

٢ — أن ينظم الطلبة ميادين نشاطهم الاجتماعية ، ويضعوا لها القواعد والأسس الكفيلة بانشاء ميادين الخدمات العامة .

٣ — أن يقوموا ، بمعاونة الأساتذة وتوجيههم ، بوضع مبادىء السلوك الفاضلة للطلاب ، ونشر الروح الجامعية الصحيحة بينهم ، واتخاذ الوسائل التأديبية عند الاقتضاء .

٤ — ينتخب الطلبة كل عام اتحادهم ، أو ما يسمى فى بعض الجامعات الغربية « برلمان الطلبة » أو « المجلس النيابى للطلبة » . وله هيئة تنفيذية ، أو ما يسمى عند الغربيين « حكومة الطلبة » من رؤساء الطلبة ووكلائهم المنتخبين فى الكليات .

وقرارات الاتحاد والهيئة تلزم الطلاب ، وتلقى المعونة من مجالس الكليات ، ورجال إدارة الجامعة .

كما يجتمع الاتحاد عند الحاجة بصفة دورية ، وتعمل الهيئة والاتحاد بمقتضى دستور مكتوب ، غايته تحقيق الحكم الذاتى للطلاب ، وتدريبهم على الانتخاب وتحمل المسئولية .

ومهمة منظمتهم وضع قواعد السلوك والآداب التى يتحلى بها الطلاب ، وتحسين الخدمات الاجتماعية ، ونشر الروح الجامعية السليمة ، ودعم العلاقات الودية بين هيئة الطلاب والمسئولين فى الكليات توفيراً للاتصال الفردى ، وتمكين الوحدة الأكاديمية بانشاء الجمعيات والأندية والجوائز العلمية والاجتماعية والرياضية ، وإخراج

مجلة الجامعة . كما تعمل بواسطة لجنة خاصة على الاتصال بلجنة الكلية ومجلس الجامعة فى شأن توظيف الخريجين فى المصالح والأعمال الحرة ، والافادة من نشاطهم وتجاربهم .

وقد صاغت اللجنة هذه المبادىء فى التوصيات الآتية :

أولا — تهيئة الجو الجامعى :

(ا) ترى اللجنة أن تهيئة الجو الجامعى الصحيح تقتضى توزيع الدروس والمحاضرات فى كل فرقة على خمسة أيام كاملة فى الأسبوع ، بحيث يتلقى الطالب يوميا محاضرات فى الصباح وبعد الظهر ، حتى تتوفر لديه خلال اليوم الجامعى الكامل فرصة التردد على المكتبة ، وكذلك فرصة الاتصال بزملائه من جهة وبأساتذته من جهة أخرى . ولا شك فى أن مثل هذا النظام يستلزم إلى حد كبير تفرغ الأساتذة .

(ب) ولا يمكن تنفيذ الاقتراح السابق تنفيذا مثمراً يحقق الهدف المنشود إلا إذا عملت الجامعة على تزويد الكليات بالمرافق الأساسية التى تمكن الطالب من قضاء سحابة يومه فى كليته، وتوفر له سبل الإفادة من ذلك، إذ يجب أن تتوفر فى كل كلية:

١ — مكتبة مزودة بالمراجع والمؤلفات التى يهمه الرجوع إليها .

٢ — نادٍ مريح ، به وسائل التسلية ، ومطعم لتقديم الوجبات الخفيفة .

٣ — ملاعب رياضية كاملة .

وترى اللجنة أن تيسير سبل المواصلات للطلبة وتخفيض أجورها من الأمور التى ينبغى أن توليها الجامعة عنايتها .

ثانياً — الاشراف على شئون الطلبة :

(ا) لما كانت شئون الطلبة هى العمود الفقرى للنظام الجامعى ، ورعايتها من أهم خصائص الجامعة — فإن اللجنة تقترح أن يكون فى كل جامعة موظف كبير مسئول يناط به الاشراف على هذه الشئون ويباشر مهمته عن طريق الادارات المختلفة التى تعمل بتوجيهه وتحت إشرافه المباشر وكذلك عن طريق اللجان التى تضع القواعد واللوائح المنظمة لسلوك الطلاب ونشاطهم ، كما تراقب هذه اللجان تنفيذ هذه القوانين ، وهذه اللجان هى :

١ — لجنة التقاليد الجامعية .

٢ — لجنة خدمة الطالب .

٣ — لجنة السلوك الجامعى .

٤ — لجنة الصحة والمساكن .

٥ — لجنة الخريجين .

(ب) وأن يقوم بالاشراف على هذه الشئون فى كل كلية « رائد » تختاره الكلية من أعضاء هيئة التدريس الذين لهم خبرة خاصة بشئون الطلبة . ويعاون الرائد واحد أو أكثر من زملائه فى كل فرقة أو قسم بما يتناسب وعدد الطلبة . ومهمة الرائد أن يشرف بمساعدة معاونيه والموظفين المختصين على رعاية كافة شئون الطلبة داخل الكلية وخارجها — ويدخل ضمن ذلك تسجيل الخريجين والسعي لالحاقهم بالأعمال المختلفة عن طريق التعاون مع اللجنة المختصة بمجلس الكلية والهيئات الرسمية والاتصال بها ، وإزاء كل هذه الأعباء يعفى الرائد من جزء من واجباته التعليمية .

ثالثاً — الاتحاد :

(ا) اتحاد الكلية :

١ — أن يكون أساس انتخاب مجلس الاتحاد هو نشاط الطلبة الاجتماعى والرياضى فى الكلية ، وانضمامهم إلى الجمعيات التى تنشأ داخل الكلية لمباشرة مختلف أنواع النشاط .

٢ — أن يتكون مجلس الاتحاد من :

(ا) ممثلى الجمعيات المختلفة .

(ب) طالبتين تنتخبهما الطالبات لتمثيلهن فى مجلس الاتحاد .

(ج) اثنين من الخريجين يختارهما مجلس الاتحاد .

(د) عضوين من هيئة التدريس أحدهما رائد والثانى أمين الصندوق يختارهما مجلس الكلية .

(ه) ينتخب المجلس رئيسه ووكيله من الطلبة .

(ب) الاتحاد العام للجامعة :

١ — يتكون مجلس الاتحاد العام من :

(ا) ممثلين لمجالس إدارة الجمعيات الجامعية بعددها (وهذه المجالس من ممثلى الجمعيات المماثلة فى الكليات) بشرط ألا يقل ممثلو كل كلية عن اثنين .

(ب) رئيس اتحاد كل كلية .

(ج) طالبتان تنتخبهما ممثلات الطالبات فى مجالس اتحادات الكليات .

(د) ممثلين للخريجين .

(هـ) اثنين من أساتذة الجامعة ممن لهم نشاط اجتماعي أو رياضى ملحوظ يختارهما رئيس الجامعة أحدهما أمين الصندوق .

٢ — يختار مجلس الاتحاد العام فى أول اجتماع له رئيساً للاتحاد العام ووكيلين وسكرتيراً من بين أعضائه .

(ج) الجمعيات التى تنشأ فى اتحاد الكلية :

تنشأ فى كل كلية الجمعيات الآتية :

١ — جمعية المناظرات والمحاضرات .

٢ — جمعية الرياضة .

٣ — جمعية التمثيل .

٤ — جمعية الموسيقى .

٥ — جمعية الرسم والتصوير .

٦ — جمعية النشر والدعاية .

٧ — جمعية الخدمة الاجتماعية .

٨ — جمعية الجوالة .

٩ — جمعية الرحلات .

ويجوز إنشاء جمعيات أخرى يقترحها مجلس الاتحاد بشرط موافقة الاتحاد العام . وتمثل كل من هذه الجمعيات فى مجلس الاتحاد بمندوب واحد ماعدا الجمعية الرياضية فيمثلها ثلاثة أعضاء .

(د) الشروط الواجب توافرها فى ممثلى الجمعيات :

يشترط فيمن ينتخب ممثلا لإحدى هذه الجمعيات مايلى :

١ — أن يكون قد مضى على عضويته بالجمعية اثنا عشر شهراً على الأقل .

٢ — أن يكون له نشاط ممتاز فى الجمعية التى يمثلها .

٣ — ألا يكون قد رسب أكثر من مرة واحدة فى مدة الدراسة حتى تاريخ ترشيحه .

٤ — ألا يكون قد صدرت ضده أحكام تأديبية .

وعند تطبيق هذه الشروط في الكليات التى ليست بها جمعيات لا يطبق الشرط الأول لأول مرة بالنسبة للفرق الدراسية ماعدا الفرقة الأولى .

(هـ) لجان الاتحاد :

يكون مجلس الاتحاد فى أول جلسة له ، بعد انتخاب وكيليه وسكرتيره، اللجان الثلاث الآتية :

١ — لجنة البرنامج والتنسيق .

٢ — لجنة النادى والمطعم .

٣ — اللجنة المالية .

(و) مبدأ أساسى :

لا يجوز مزاولة أى نشاط داخل الكلية سوى مايقره مجلس الاتحاد .

الباب الخامس

التعاون الثقافى الداخلى والخارجى

من الأمور الجوهرية فى الاصلاح الجامعى ، تحصين الجامعات ضد الجمود ، وكفالة الوسائل اللازمة لمسايرتها ركب التطور ، ومضيها قدما فى سبيل الرقي والتقدم .

لهذا عنيت البلاد الغربية بالتبادل الثقافى بين الجامعات القومية ، وبالمحافظة على العلاقات الجامعية الخارجية فى أوسع نطاق ، والعمل المتصل لتنميتها ومضاعفة الافادة منها .

ولهذا أنشئت فى فرنسا لجنة ثقافية دائمة ، ولجنة للدراسات والبحوث الخاصة باصلاح التعليم ، وإدارة للعلاقات الجامعية الخارجية بوزارة التربية الوطنية ، وإدارة للعلاقات الثقافية الخارجية بوزارة الخارجية .

ولا ريب أن من الخير ، للتعليم الجامعى فى مصر ، إنشاء مثل هذه الهيئات ضمانا للانعاش والتجدد الدائمين ، وتحقيقاً للتبادل الثقافى والجامعى فى الميدان الدولى . وتدفع هذه الاعتبارات إلى التقدم بهذه المقترحات :

(ا) التعاون الجامعى الداخلى :

١ — إنشاء مكتب فنى خاص ، يتبع مجلس الجامعات المصرية لوضع المقترحات لتنظيم التعاون والصلات بينها ، على هدى الاحصاءات والتقارير الخاصة بالتطور الجامعى الداخلى . وفى ضوء الاتجاهات الجامعية العالمية . ويتلقى تقارير الملحقين الثقافيين ، والقائمين على مكاتب البعثات فى الخارج .

٢ — تبادل الأساتذة والممتحنين والبحوث العلمية ونماذج الامتحانات النهائية .

٣ — تبادل التمثيل فى مجالس الكليات ومجالس الجامعات .

٤ — عقد مؤتمرات جامعية كل أربع سنوات ، تتدارس فيها الجامعات أحدث الاتجاهات ، ويحاضر الأساتذة الذين وقفوا على جديد فى العلوم والآداب والفنون ، وتعقد الحلقات للدرس والمناقشة ، ويعرض الطلبة ألوان نشاطهم العام ، ويقيمون المباريات الرياضية المختلفة ، وتقدم فى نهاية كل مؤتمر التوصيات التى يرى تقديمها .

(ب) الأساتذة الأجانب :

أصبح التضامن الثقافى ، كما سبق ، من المبادىء المقررة فى عالم اليوم . وأصبحت الجامعات العريقة ، بله الحديثة ، تتبارى فى تبادل الأساتذة والانتاج العلمى ، وقد بذلت أمريكا وانجلترا ، إثر الحرب الأخيرة ، من الجهد فى هذا السبيل ، ما عاد على نهضتها العلمية بأعظم النفع . وإلى جانب هذا ، فقد شاءت النهضة التعليمية فى مصر أن تنشأ فى أوقات متقاربة جامعة الاسكندرية ، فجامعة إبراهيم ، وأن تعد العدة لإنشاء جامعة محمد على ، وأن يتم ذلك كله حين بدأت جامعة فؤاد تستكمل مقوماتها الجامعية ، وحاجاتها الضرورية من الأساتذة ووسائل الدرس الجامعى . ويكفى أن نلاحظ أن عدد الطلاب فى جامعاتنا قد أصبح مثل عددهم فى جامعات انجلترا لبداية الحرب الأخيرة ، وأن النسبة عندنا بين عدد أعضاء هيئة التدريس وعدد الطلاب منخفضة .

وهذا التوسع الجامعى فى مصر ، إلى جانب مبدأ التبادل الثقافى المقرر ، والرغبة فى الأخذ بأحدث الأنظمة الجامعية ، ومتابعة التطور العلمى — كل ذلك تحتم علينا أن تكون الاستعانة بالأساتذة الأجانب موضع عنايتنا التامة ، وأن نستقدم أقدر الرجال من أية دولة : سواء كانت انجلترا أو أمريكا أو فرنسا أو النمسا أو المانيا أو غيرها ، وألا نتردد فى بذل أية تضحية مالية مهما عظمت فى سبيل الظفر بأساتذة من الطراز الأول .

وهذا الطراز الأول من العلماء لا يتيسر الظفر به عن طريق الاعلان فى الخارج . فمثل هذا الاعلان قلما يتقدم إليه الكفاة الممتازون . وإنما يكون عن طريق البحث بواسطة علمائنا المتخصصين وممثلينا فى الخارج ، وعن طريق الاحاطة بشئون الجامعات الأخرى إحاطة تمكن جامعاتنا من أن تضع أعينها دائماً على أقدر الأجانب لملء الفراغ أو المعاونة فى بعض الدراسات والبحوث .

ولهذا نرى لزاما ، لتيسير الانتفاع بهؤلاء الأجانب الأعلام ، اتباع النظام الآتى :

(ا) بالنسبة للأساتذة الزائرين ، تسعى الجامعات المصرية للانتفاع بأقدر الأجانب ، بصرف النظر عن مقدار المكافأة التى تمنح لكل منهم ، ويكون تعيينها حسب منزلة الأستاذ والمهمة التى يندب لها .

(ب) وبالنسبة للأساتذة الأجانب المقيمين ، يكون تعيينهم على اعتمادات خاصة بهم لا على كراسى أو وظائف .

والأصل أن يكون التعاقد لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد ، ويجوز أن يكون لمدة أقل فى المرة الأولى حسب رغبة الأستاذ ومقتضيات العمل .

وتتحمل الجامعة نفقات انتقال الأستاذ وأسرته لمصر ، ونفقات عودته وأسرته منها عند نهاية العقد ، وإذا كان العقد لمدة تزيد على ثلاث سنوات ، تحملت الجامعة نفقات رحلة له مع أسرته لبلاده لقضاء أجازة الصيف .

ويمنح الأستاذ الأجنبى عند انتهاء عقده مكافأة تقدر بمرتب شهر عن كل سنة من سنوات خدمته . كما يمنح مرتب شهر واحد عند تجديد عقده للمرة الأولى ، لاعانته على الاستقرار فى المسكن الملائم .

ويساهم الأساتذة الأجانب فى جميع ألوان النشاط العلمى والاجتماعى ، ويكون لهم جميع حقوق زملائهم المصريين ، عدا عمادة الكليات أو تمثيلها فى مجلس الجامعة . وبالنسبة لرياسة الأقسام ، يجوز على سبيل الاستثناء رياستهم للأقسام المنشأة حديثاً ولأقسام اللغات الأجنبية .

وينبغى استشارتهم فى المجالس الجامعية ولجان البرامج والنظم العلمية ، والتعاون الثقافى الخارجى ، وتوثيق الاتصال بين كلياتنا والكليات المماثلة الأجنبية .

(ج) التبادل الثقافى الخارجى :

١ — يتولى المكتب الفنى التابع لمجلس الجامعات عرض ما تتلقاه إدارة العلاقات الثقافية الخارجية بوزارة المعارف من تقارير الملحقين الثقافيين وغيرهم ويقدم تقارير مفصلة عنها لرؤساء الجامعات .

٢ — يتعين على الجامعات المصرية ، لأداء رسالتها على أتم وجه ، أن تنمى علاقاتها بالأوساط العلمية والجامعية الدولية . ويمكن اعتمادها على هيئة اليونسكو ومراكز التعاون العلمى التابعة لها ، كما تستطيع المساهمة فى تنظيم الاتصال الثقافى بمنطقة البحر الأبيض المتوسط والبلاد الغربية والشرقية .

٣ — زيادة الاهتمام بمعاهد الدراسات الشرقية بالجامعات كى تزود البلاد بعناصر نافعة ، فى توثيق الصلة بين مصر وبلاد الشرق ، وتقديم الرجال القادرين إلى هذه البلاد.

٤ — وضع سياسة منتجة للبعثات والاجازات الدراسية والمهمات العلمية والمؤتمرات الخارجية .

٥ — مطالبة المبعوثين بتدوين مشاهداتهم وتجاربهم ، ونشر تقارير مفصلة عنها .

٦ — نشر الجامعات رسائل أبنائها الحاصلين على درجات علمية من الخارج ، وترجمتها إلى اللغة العربية كلما تيسر ذلك .

خاتمـــة

دور الانتقال :

هذه جملة التوصيات والقرارات التى تتقدم بها اللجنة . وهدفها جميعاً هو تمكين جامعاتنا من أداء رسالتها ، وألا نقنع بالأعداد الكبيرة من الطلاب الجامعيين ، تسجلها الإحصاءات العامة ونفاخر بها الأمم . فالمسألة الأساسية هى مسألة النوع لا الكم . مسألة نجاح التعليم الجامعى أو فشله . وهى مسألة يجب أن تتساند الجهود فيها ، وأن يتفق فى شأنها المسئولون جميعاً ، وأن تلقى المعونة الحقة من الأساتذة والطلاب وأولياء أمورهم ، ومن رجال الصحافة والاقتصاد والاجتماع ، ومن المؤسسات والهيئات العامة ، وأن يشترك معنا فى المناداة بها كل مواطن ، وكل من يعنى بمصر ومستقبلها المرتبط بمستقبل الشباب . بل نرجو أن تكون بداهتها صيحة شعبية عامة .

فعدد الطلاب فى الجامعات المصرية الثلاث قد قارب الخمسين ألفاً ، ونسبة هذا العدد للسكان تزيد فى مصر أضعافاً مضاعفة عنها في كثير من البلاد الأوروبية . ويجب أن نذكر مع هذا أن النسبة عندنا ينبغى أن تكون إلى عدد المتعلمين وحدهم وهم نحو الربع من أهل هذه البلاد . أما النسبة فى البلاد الغربية المتقدمة فهي إلى السكان كلهم إذ هم جميعاً متعلمون .

ومن هنا يبدو شذوذ الأحوال فى مصر . فنسبة كبيرة فى التعليم الجامعى وقصور عن حمل الرسالة الجامعية الصحيحة ، ونقص فى عدد الأساتذة وفى المكتبات والمعامل وفى المبانى وفي وسائل الدرس جميعاً ، وتفاوت فى مدى النقص بين الكليات الجامعية .

وهذا اللون من الانفاق للأموال بلا فائدة معادلة له ، يعتبر تبديداً للثروة القومية المالية والانسانية ، كما أنه فى الواقع ، جناية على مبدأ تكافؤ الفرص ،

ومجافاة لواجب الوفاء بحاجة الميادين الأخرى المختلفة للحياة القومية ، من اجتماعية واقتصادية ، ومن صناعية وتجارية وزراعية .

فهذه الجموع من الطلاب التى تحشد فى الكليات ، ثم لا نستطيع إعدادها إعداداً صحيحاً يتفق والاتجاهات المعاصرة . هذه الجموع تفتقر الى الكثير منها مطالب البلاد الملحة الأخرى . فبلادنا بحاجة إلى قوة أهلها وجهودهم جميعاً ، وإلى حسن توزيع قوى الشباب على هذه الميادين الاجتماعية والاقتصادية القومية ، وحقولها لاتزال تتطلب المزيد من العاملين . ومن الظلم أن ننفق ضرائب الشعب العانى ، إنفاقا لا ينتج الأثر المبرر له . وأن يكون هذا الانفاق على حساب الملايين الغارقة فى ظلمات الجهالة والفقر والمرض .

لكن الرجاء فى الاصلاح عظيم . فمن دواعى التفاؤل وأسباب الرجاء والأمل أن أعضاء اللجنة جميعاً . وأعضاء هيئات التدريس الجامعية ، الذين أمدوا اللجنة بمقترحاتهم . قد اتفقوا رأياً على أن علة العلل فى الحياة الجامعية المصرية هى كثرة الطلاب . وقلة الأساتذة ، وقصور وسائل الدرس والبحث .

ولعل الأنظمة التعليمية الجديدة ، والمقترحات التى أسلفناها . ولعل الايمان بالله والوطن ، والنزاهة فى القصد والاخلاص فى العمل ، وهما أقوى الدعائم للاصلاح — لعل هذا كله يتيح لشبابنا القوى حياة جامعية صحيحة يتسع فيها التعليم الجامعى حتى يعم المدن الكبرى ، والأقاليم المصرية كلها . ويسير هذا التوسع دائما فى حكمة وفى تقدير لحاجات البلاد المتنوعة ، ولاستعداد الشباب الوثاب لخدمة بلادهم ، وفى تقدير للنتائج العملية قبل التهليل للمراسم والمظاهر . لكن هذه الأنظمة والمقترحات الإصلاحية لا يمكن أن تستكمل عما قريب أسباب وجودها وتمام بنائها وتشييدها وإنما تحتاج لا ريب إلى فترة قد تمتد إلى عشر سنين ، ولا يمكن أن تقل عن خمس .

وأمامنا الآن أحوال عاجلة تقتضى العلاج السريع ، ومواجهتها بروح التضحية والتضامن والاخلاص للوطن . أمامنا مشكلة خمسين ألفاً من الطلاب محشودين فى كليات الجامعات الثلاث ، لا يمكن أن يحققوا كلهم للبلاد ولأنفسهم النفع فى ظل النظم الحالية .

لهذا نعرض للاصلاح العاجل ما يأتى :

١ — يقوم مشروع للاصلاح الجامعى مدته خمس سنوات ، غايته الأولى الانتقال بجامعاتنا من أحوالها الحاضرة إلى أحوالها المستقبلة المأمولة وتطبيق النظم الجديدة على خير وجه .

٢ — تحصر الأموال التى يمكن أن تنفقها الدولة على التعليم الجامعى فى هذه السنوات ، وتوجه بوساطة مجلس الجامعات ممثلا لقوى البلاد المختلفة ، للظفر بأقصى الفوائد الممكنة منها . على أن يلحق بهذا المجلس لجان للكليات المتماثلة ، تتألف كل لجنة منها من العمداء المختصين ، ومن أربعة أعضاء من الخارج ، لهم اتصال وثيق بالتعليم الجامعى . ومن أهم ما تختص به هذه اللجان توزيع أعضاء هيئات التدريس والمعيدين والموظفين الحاليين والطلبة توزيعاً عادلا بين الكليات الجامعية المختلفة ، وكفالة التعاون التام بين الكليات والأقسام المتماثلة ، وخاصة فى القاهرة ، للانتفاع بالمكتبات والمعامل والأجهزة وسائر وسائل الدرس والبحث .

ويقتضى هذا تأليف المجلس ولجانه فى الحال وتزويده بالسلطة اللازمة ، على أنه ليس من الضرورى أن يكون المجلس فى فترة الانتقال بتشكيله التام المقترح .

٣ — دراسة مطالب البلاد الاقتصادية والفنية والصناعية ، ونشر البيانات الصحيحة عنها ، موضحة آثارها فى خدمة الاقتصاد القومى ، ورفع مستوى المعيشة ، والقضاء على التعطل والبطالة ، وتحقيق أقصى الفائدة للطلاب أنفسهم .

٤ — يتناوب الطلاب الانتفاع بوسائل الدرس والبحث فى أوقات معينة من ساعات النهار ، وطائفة من الليل .

٥ — تهيأ الوسائل للافادة من أساتذة الجامعة السابقين ، ومن كافة المواطنين الحاصلين على مؤهلات علمية للأستاذية ، ما دام اتصالهم بالحياة العلمية لم ينقطع .

٦ — يضاعف أعضاء هيئات التدريس وجميع رجال الجامعة ، فى هذه الفترة ساعات عملهم العادى .

٧ — يدعى كبار المصريين المبرزين فى العلوم والفنون المختلفة ، للتطوع بالمساهمة فى هذا الاصلاح ، والتبرع ببعض الدروس والمحاضرات ، كل حسب طاقته .

٨ — تتعاون الجامعات بهيئات مدرسيها وطلابها ، مع المعلمين فى سائر المدارس ومعاهد التعليم ، وجميع موظفى الدولة ، فى تنفيذ مشروع عام لمحو الأمية فى هذه السنوات الخمس ، تخليصاً للبلاد من هذه الوصمة ، وتدريباً للجامعيين فى ميادين الخدمة العامة ، خدمة الشعب كله ، ووضعاً لقواعد الاصلاح الجامعى ، والاصلاح العام على أسس سليمة مكينة .

وقوام هذا المشروع الإصلاحى هو الإيمان بالله والوطن ، والروح القومية ، والجهود المتلاحقة ، والعزم الأكيد على بلوغ الأهداف الرفيعة .

كتب الله لوطننا ولجامعاتنا التوفيق والفوز ، وهيأ لأساتذتنا وشبابنا أن يسجلوا فى تاريخ بلادهم صفحة جديدة من البذل والجهد والتضحية .

والله معنا

القاهرة فى ١٥/٨/١٩٥٣

على ماهر

رئيس لجنة التعليم الجامعي

القسم الثالث

التوصيات والقرارات

الباب الأول

كيان الجامعة ونظمها الأساسية

١ — استقلال الجامعة :

ترسم الجامعة سياستها التعليمية ، وتضع الأنظمة ، وتتخذ الوسائل المحققة لها. وتستقل بادارة شئونها المالية فى حدود النظم واللوائح الخاصة بها . وتقدم تقريراً سنوياً عاماً ، فى ضوء تقارير الكليات ، بتفاصيل مصروفاتها وإيراداتها إلى مجلسها ليبدي ملاحظاته ، ثم يبلغ التقرير النهائى إلى ديوان المحاسبة والحكومة. وتستقل باجراء تعيين موظفيها الفنيين والاداريين وترقيتهم وتأديبهم .

٢ — القسم :

١ — تنقسم كل كلية من كليات الجامعة إلي عدد من الأقسام ، يتناسب مع العلوم التى تدرس فيها . وتبرز ذاتية القسم ، وتنظم طريقة تشكيله . وترسم له اختصاصاته .

٢ — ويشكل مجلس القسم من جميع أعضاء هيئة التدريس فيه : الأساتذة ذوى الكراسي ، والأساتذة غير ذوى الكراسى ، والأساتذة المساعدين والمدرسين .

ويرأسه أقدم أستاذ مصرى ذى كرسى فيه ، فان لم يوجد أستاذ ذو كرسى فأقدم الأساتذة غير ذوى الكراسى . ويجوز أن يتولى رياسة القسم أستاذ أجنبى إن لم يوجد به أساتذة مصريون .

٣ — اختصاصاته :

وترى اللجنة أن يكون للقسم اختصاصات إدارية واختصاصات دراسية واختصاصات علمية على النحو الآتي :

(ا) الاختصاصات الإدارية :

١ — ترشيح المعيدين ، والأساتذة المساعدين ، والأساتذة غير ذوى الكراسى .

٢ — تقرير خلو وظائف المدرسين ، ووظائف الأساتذة ذوى الكراسى .

٣ — اقتراح ميزانية القسم .

(ب) الاختصاصات العلمية :

١ — وضع مناهج التدريس ، وتوزيعها على سنى الدراسة .

٢ — ترتيب الأعمال الدراسية ، التى يقوم بها أعضاء هيئة التدريس والمعيدون فى كل عام .

٣ — الإشراف على التدريس ، عن طريق الأساتذة ، وعن طريق تقديم كل عضو تقريراً سنويا عن سير الدراسة فى مادته ، وما لديه من مقترحات فى هذا الشأن .

٤ — القيام بأعمال الامتحانات ، واقتراح النظم الملائمة لها ، فصولا دراسية ، أو سنوات .

٥ — متابعة أحوال الطلاب فى دراستهم .

٦ — تهيئة المحيط العلمى بالقسم ، ومده بالأسباب اللازمة للبحث العلمى ، واقتراح استقدام أساتذة من الأجانب للمساهمة فى توجيه البحث العلمى .

٧ — اقتراح الاجازات الدراسية لأعضاء هيئة التدريس ، واقتراح البعثات العلمية للمعيدين .

٨ — نشر البحوث العلمية فى مجلات البحث الأجنبية ، وفى مجلات مصرية تنشأ لهذا الغرض ، وفى نشرات ومطبوعات خاصة .

٩ — اقتراح ميزانية مستقلة كل عام ، للبحوث العلمية بالقسم .

٤ — الأقسام المتماثلة :

وقد بحثت اللجنة موضوع توحيد الأقسام المتماثلة فى الكليات المختلفة ، ورأت أن هذا التوحيد من الوسائل القوية لتقدم الدرس والبحث ، وأنه إذا تعذر لجامعتى القاهرة والاسكندرية — إذ استقر فى كل كلية القسم الخاص بها وكسب طابعه

الذاتى — فان التعاون بين الأقسام المتماثلة فى كل من الجامعتين أمر لامناص منه . أما الجامعات التى لاتزال فى طريقها إلى الانشاء كجامعة محمد على ، أو التى لم تستكمل نموها كجامعة إبراهيم فمن الممكن توحيد الأقسام المتماثلة فيها .

٥ — تحديد الأقسام :

ولما كان تحديد الأقسام فى كل كلية من الأهمية بمكان ، فقد ألفت لجنة من حضرات مديرى الجامعات الثلاث ، لتحديد هذه الأقسام ، فى ضوء الإجابات التى تلقتها اللجنة عن أسئلتها من مجالس الكليات وعلى هدى الأنظمة الغربية الملائمة لنا .

٦ — الكلية :

١ — الكلية هى الوحدة الأساسية للجامعة ، ولها شخصيتها المعنوية ، ويتصرف مجلسها فى شئونها العلمية والادارية ، ويكفل لها فى شئونها الاستقلال الذاتى العلمى والإدارى ، حتى تكون وحدة ذات طابع خاص ، قديرة على النهوض بمقتضيات الحرية الجامعية ، وخاصة فى شروط القبول والمنح ، والبرامج الدراسية ، ونظم الامتحانات الخاصة بالكلية ، والفصل فى مخالفات الامتحانات وسائر شئون الطلبة ، وتختص بالترقيات إلى وظائف المدرس ، والأستاذ المساعد ، والأستاذ بلا كرسى ، حسب تقارير اللجان العلمية الدائمة التابعة لمجلس الجامعات .

٢ — يؤلف مجلس الكلية من الأساتذة ذوى الكراسى ، وأقدم الأساتذة المساعدين فى كل مادة ، يكون كرسى الأستاذية فيها شاغرا ، واثنين عن الأساتذة غير ذوى الكراسى والأساتذة المساعدين ، واثنين عن المدرسين ، يختارهم زملاؤهم . ولمجلس الكلية عند الاقتضاء ، أن يضم إليه اثنين من رجال الأعمال ، التى تتصل بأهداف الكلية .

٣ — تنشأ لجان لشتى الشئون فى مجلس الكلية ، ومن بينها لجنة للخريجين ، يناط بها توثيق الصلة بين الكلية والمتخرجين فيها ، ومساعدتهم على الأخص فى بدء حياتهم العملية ، وتتبع نشاطهم ، وبعث اهتمامهم على الدوام بكليتهم .

٤ — ترصد للبحوث مبالغ كافية ، تتصرف فيها الكلية فى حدود نظم محددة ويستعان برجال الأعمال والصناعة فى إنهاض البحوث العلمية .

٥ — عميد الكلية هو رئيس مجلسها ، وتنتخبه هيئة التدريس بالكلية لمدة سنتين من بين الأساتذة ذوى الكراسى ، ولا يجوز إعادة انتخابه إلا بعد قضاء فترة سنتين خارج العمادة . ويمنح بدل تمثيل مائة جنيه في العام ، عوضا عن مكافأة العميد الحالية .

٦ — ويختار وكيل الكلية ، كما يختار ممثلها فى مجلس الجامعة ، لمدة سنتين من بين الأساتذة ، وبالطريقة التى يختار بها العميد .

٧ — يخفف عن العميد والوكيل والأساتذة الإشراف الإدارى ، كى يتفرغوا للحياة العلمية ، ولرعاية شئون الطلبة .

ويعين لكل كلية مسجل من ذوى المؤهلات الجامعية ، يعاون العميد ومجالس الأقسام والكلية فى خدمة تنظيم الدروس ، والأعمال العلمية فى الكلية والنشاط العام للطلبة ، وفى الشئون الإدارية ، ومن بينها الرسوم الدراسية ، حسب تعليمات الكلية . ويوقع على الشهادات المطلوبة للطلاب والخريجين وما إليها ، ويبعث بتقارير الطلاب إلى أولياء أمورهم ، ويعاونه بعض الموظفين ، ويحسن أن يكون الموظفون الإداريون فى الكلية من خريجيها تهيئة للبيئة الجامعية الصحيحة .

٧ — مجلس الجامعة :

(ا) مجلس الجامعة : هو الهيئة الجامعية العليا .

وتوصى اللجنة ببقائه على ماهو عليه الآن من حيث التأليف ، وترفع عنه الاختصاصات التى أحيلت إلى مجالس الكليات .

كما توصى بأن يؤلف من أعضائه لجانا تختص كل واحدة منها بأحد الشئون المختلفة من علمية وإدارية وتأديب .

(ب) رئيس الجامعة : وهو رئيس مجلس الجامعة . ولما كان اختصاصه الأول علميا ، مع إشرافه على الشئون الادارية ، فتوصى اللجنة بأن يستبدل باسمه الحالى اسم « رئيس الجامعة » ، إبعادا له عن غلبة الصفة الادارية عليه وتأكيداً لمعنى من معانى استقلال الجامعة .

ويعين بمرسوم بناء على اقتراح وزير المعارف ، ووفقا للشروط المعمول بها الآن .

وينبغى النظر ، بعد استقرار النظم الجامعية ، في أن تختاره ، هيئة من مجلس الجامعة ، ومجالس الكليات مجتمعة ، أو هيئة أخرى جامعية مماثلة .

(ج) وكيل الجامعة : وينتخبه مجلس الجامعة من بين الأساتذة ذوى الكراسى ، لمدة ثلاث سنوات ، ويجوز تجديد انتخابه .

ويحدد القانون اختصاصه .

ويقوم بأعماله تحت إشراف رئيس الجامعة .

(د) السكرتير العام : عند خلو منصب السكرتير العام ، يرشح رئيس الجامعة من يشغله ، ويعتمد مجلس الجامعة تعيينه .

ويشترط فيه أن يكون حاصلا على مؤهل جامعى ، وثيق الصلة بالحياة الجامعية . وإن لم يكن من الأساتذة .

ويتولى الشئون الادارية والمالية تحت إشراف رئيس الجامعة .

٨ — مجلس الجامعات :

١ — يؤلف مجلس الجامعات من رؤسائها ، وثلاثة من الأساتذة عن كل جامعة يختارهم مجلسها ، ومن ممثل لكل من وزارة المعارف ووزارة المالية ووزارة الشؤون الاجتماعية ، وثلاثة من المعنيين بشئون التعليم الجامعى ، ومثلهم من كبار رجال الأعمال ، التى تنتفع بخريجى الجامعات أو تمدها بالمعونة . ويعين هؤلاء بمرسوم .

ويرأسه أقدم رؤساء الجامعات .

ومدة العضوية فى هذا المجلس مثل مدة العضوية فى مجلس الجامعة .

ومهمته وصل الجامعات بحاجات البلاد ، ومطالب نهضتها ، والتنسيق بين الدراسات الجامعية ، ودقة توزيعها على الجامعات ، للوفاء بهذه الحاجات والمطالب ، وتبادل الرأى فى الاتجاهات العامة للتعليمين الجامعى والمدرسى .

وتنفذ قراراته بعد موافقة مجلس الجامعة المختص عليها .

٢ — تتبع هذا المجلس هيئة علمية عليا ، تضم أقطاب العلماء المتخصصين من المصريين والأجانب ، وتبدى آراؤها فى المسائل الفنية ، وتقضي فى قيمة الانتاج العلمى لأعضاء هيئات التدريس . وتضم هذه اللجنة لجانا علمية دائمة للاقسام المختلفة بالكليات . فتنتظم اللجنة لجانا علمية دائمة للقسم عددا أكبر من الأساتذة المتخصصين فى علوم هذا القسم فى الجامعات المصرية كلها ، وعدد من كبار العلماء فى هذه العلوم ، مصريين وأجانب وبذلك تكون اللجنة العلمية الدائمة العليا للقسم لجنة واحدة لهذا القسم بالنسبة إلى جميع الكليات المتماثلة فى الجامعات المختلفة . فتتوحد مقاييس الانتاج العلمى لجميع أعضاء هيئات التدريس بالجامعات .

٣ — يتولى مجلس الجامعات واللجان العلميه ، فى دور الانتقال ، اتخاذ الوسائل لتنفيذ الأنظمة الجديدة المقترحة ، وتنظيم هيئات التدريس الجامعية .

٦ — لجنة الاعانة الحكومية :

توصى اللجنة ، بأن تؤلف لجنة للاعانة الحكومية برياسة وزير المعارف ، وعضوية رؤساء الجامعات وممثل لوزارة المالية ، وتختص بتقدير الاعانة الحكومية للجامعات سنوياً ، وتوزيعها فيما بينها .

١٠ — جامعة أو جامعتان بالقاهرة :

رأت اللجنة الاحتفاظ بالنظام الحالى لجامعتى القاهرة ، استكمالا لمظاهر مقومات كل منهما ، على أن تتخذ الوسائل الكفيلة بتحقيق التعاون بين الكليات والأقسام المتماثلة فيهما .

١١ — المعاهد الجامعية :

تأليف لجنة من حضرات الدكتور عبد الرزاق أحمد السنهورى ، والدكتور أحمد زكى ، والأستاذ محمد شفيق غربال ، ولها أن تستدعى من ترى الاستنارة برأيه ، ومهمتها بحث حال كل معهد ، واقتراح ضمه أو اتصاله باحدى الكليات أو استقلاله ، وبيان النظام الذى يسير عليه .

١٢ — كليات للفتيات :

ترجو اللجنة أن تحين الفرصة لانشاء كليات خاصة للفتيات ، تختص ببعض المواد الأكثر ملاءمة لهن ، وتأمل أن يتهيأ ذلك بعد أن تستكمل جامعاتنا مقوماتها الأساسية ، وأسباب ازدهارها .

الباب الثانى

شئون هيئة التدريس

(١) مبادىء عامة :

١ — يجب أن يكون الاختيار للأستاذية دقيقاً ، وفهم الروح الجامعية والتفانى فى أداء رسالة الجامعة لا يقلان أهمية عن الكفاية العلمية .

٢ — ينبغى التخفيف من الأعمال الادارية عن الأساتذة والباحثين .

٣ — يكون اختيار أعضاء هيئة التدريس من قائمة تتضمن أسماء ذوى الأهلية للتعليم الجامعى ، بعد دراسة ماضيهم ، ومقوماتهم الخلقية والاجتماعية .

٤ — تعيين معيد أو أكثر لكل أستاذ ، أو أستاذ مساعد ، ما دام المعيد يتخصص فى مادة أيهما . ويستمع المعيد إلى محاضرات الأستاذ — ثم يجتمع بالطلاب فى جماعات صغيرة ، لتوضيح ما استعصى عليهم ، كما تنظم اتصالات ودعوات متبادلة ، بين الأساتذة والأساتذة المساعدين ، وبين سائر أعضاء هيئة التدريس ، للاستماع للمحاضرات والدروس ، تهيئة للتعاون العلمى ، وتبادل الآراء والأفكار وللاشراف فى جو الرضا والتعاون .

٥ — لتحقيق الاتصال المباشر بين الأستاذ والطالب ، ينبغى أن يخصص عضو هيئة التدريس من الوقت ما يساوى على الأقل ساعات محاضراته ودروسه العامة ، كى يجتمع بالطلاب فى جماعات صغيرة ، للاستماع لشروحه وتوجيهاته فى الاطلاع والبحث ، وزيارة المكتبة بصفة دورية لتشجيع المطالعة الشخصية ، وروح النقد العلمي ، والاستقلال الفكرى ، كما يجب أن يبقى جميع أعضاء هيئة التدريس ساعات العمل الرسمية بكلياتهم ، تيسيراً لاسترشاد الطلاب بتوجيهاتهم .

(٢) وظائف التدريس ودرجاتها المالية :

(أ) وظيفة المعيد : ويختار لها الممتازون من المتخرجين ، إذ هى الحقل الذي

ينشأ فيه المدرسون والأساتذة الجامعيون . ويجب أن يكون المرشح لهذه الوظيفة حاصلا على مرتبة « الامتياز » فى درجته الجامعية الأولى ، أو مرتبة « جيد جدا » على الأقل .

والدرجة المالية للمعيد تكون بدايتها ١٨٠ جنيهاً فى السنة ونهايتها ٤٢٠ جنيهاً . فتندمج فيها الدرجتان السادسة والخامسة ، من الكادر العام للموظفين ، وتندمج فيها أيضاً وظيفتا المعيد ومساعد المدرس الحاليتان . ويبدأ المعيد بمرتب سنوى قدره ١٨٠ ج ، يزاد إلى ٢٤٠ ج بعد سنة ، ثم الى ٣٠٠ ج بعد سنتين أخريين . وذلك حتى يتمكن المعيد من مواجهة الأعباء المادية ، وهو يستقبل حياته الجديدة فى السنوات الثلاث الأولى ، وحتى يجارى فى مرتبه زملاءه في الوظائف الأخرى ، وفيهم من هم أقل تفوقاً منه . ثم يمنح بعد ذلك علاوة دورية كل سنتين ، مقدارها ٣٦ جنيهاً فى السنة .

ويكون تعيين المعيد بترشيح من القسم المختص ، بعد الرجوع إلى المرتبة العلمية ، التي حصل عليها المرشح في درجته الجامعية الأولى ، وإلى سائر الدرجات العلمية التى حصل عليها ، وإلى التقارير الخاصة بنشاطه الرياضى والاجتماعى . ويرفع الترشيح إلى مجلس الكلية ، فاذا أقره صدر قرار بتعيين المعيد من رئيس الجامعة .

والعمل الأساسى للمعيد هو الدرس لا التدريس . ويجوز إيفاد المعيدين فى بعثات علمية إلى الخارج .

وينقل المعيد من وظيفته إذا لم يحصل على درجة الماجستير ، أو على دبلومين من دبلومات الدراسات العليا ، بحسب الأحوال فى خلال أربع سنوات ، منذ تعيينه معيداً . ولا يجوز أن يبقى معيداً أكثر من عشر سنوات ، فاذا انقضت هذه المدة ، دون أن يعين مدرساً نقل من وظيفته .

أما المعيدون الحاليون ، فيبحث مجلس الكلية حال كل منهم ، ويقرر المدة اللازمة له . وطبيعى أن تنفيذ هذا النظام يستلزم تنظيم الدراسات العليا ، وتوفير وسائلها ، وخاصة فى الكليات العملية .

(ب) وظائف هيئة التدريس : ويلى وظيفة المعيد وظائف هيئة التدريس وهى أربع :

الثلاث الوظائف الأولى : وهى وظيفة المدرس ووظيفة الأستاذ المساعد ووظيفة الأستاذ غير ذى الكرسى فى درجة مالية واحدة بدايتها ٤٨٠ جنيهاً فى السنة ، ونهايتها ١٠٨٠ جنيهاً ، بعلاوة دورية كل سنتين مقدارها ٦٠ جنيهاً فى السنة ، وبمقتضى هذا النظام تنفصل الوظائف العلمية عن الدرجات المالية .

والوظيفة الرابعة : وهى وظيفة الأستاذ ذى الكرسى ، تكون فى درجة مالية أعلى بدايتها ٩٠٠ جنيه فى السنة ونهايتها ١٥٠٠ جنيه ، بعلاوة دورية كل سنتين ، مقدارها ١٠٠ جنيه فى السنة . ويجوز أن تقدر مرتبات الأساتذة الممتازين فى المواد الواجب التفرغ لها ، تقديراً خاصاً .

والقاعدة الأولى فى الترقية إلى جميع وظائف هيئة التدريس هى : اشتراط أن يكون للمرشح إنتاج علمى قيم ، ويقضى فى قيمة الإنتاج العلمى هيئة علمية محايدة ، تضم أقطاب العلماء المتخصصين من المصريين والأجانب ، وينشأ لهذا الغرض لجان علمية دائمة للأقسام المختلفة بالكليات ، فتنتظم اللجنة العلمية الدائمة للقسم عدداً أكبر من الأساتذة المتخصصين فى علوم هذا القسم ، فى الجامعات المصرية كلها ، ويضم إليهم من الخارج عدد من كبار العلماء فى هذه العلوم من المصريين والأجانب ، وبذلك تكون اللجنة العلمية الدائمة العليا للقسم هى لجنة واحدة لهذا القسم ، بالنسبة إلى جميع الكليات المماثلة فى الجامعات المختلفة .

وينشىء هذه اللجان مجلس الجامعات الأعلى ، على أن ينظم اتصاله بأعمالها .

ويشترط فى المدرس أن يكون قد حصل على درجة الدكتوراه ، أو على مايعادلها فى المواد التي تقتضي خبرة عملية ، كبعض مواد كليات الهندسة والزراعة والطب ، وأن يكون قد مضى على تخرجه سبع سنوات على الأقل . والتعيين فى وظيفة المدرس ، وهى أولى وظائف هيئة التدريس ، يكون بمسابقة يسبقها إعلان عن الوظائف الخالية ، وتختار اللجنة العلمية الدائمة للقسم أفضل المتقدمين للمسابقة ، من ناحية الانتاج العلمى ، ومن ناحية القدرة على التدريس .

ويشترط فى الأستاذ المساعد أن يكون قد قضى فى وظيفة المدرس أربع سنوات على الأقل ، ويرشح القسم المدرسين الذين قضوا هذه المدة ، ولهم إنتاج علمى كاف ، للترقية إلى وظيفة الأستاذ المساعد ، وتبحث اللجنة العلمية الدائمة العليا للقسم قيمة هذا الانتاج ، فان رأته كافياً أوصت مجلس الكلية بترقية المرشح إلى هذه الوظيفة ، والترقية إلى وظيفة الأستاذ المساعد لا تعقد لها مسابقة ، ولا تترتب عليها ترقية مالية ، وقد تقدم أن المدرسين والأساتذة المساعدين ، والأساتذة غير ذوى الكراسى يوضعون جميعاً فى درجة مالية واحدة ، على أنه إذا تقدم مرشح من الخارج لوظيفة الأستاذ المساعد ، وجب أولا أن تتوافر فيه شروط المدرس ، وأن يتقدم للمسابقة التى تعقد للمدرسين ، فاذا فاز فى هذه المسابقة ، وكان قد مضى على تخرجه ١٢ سنة على الأقل ، جاز تعيينه ابتداء فى وظيفة الأستاذ المساعد إذا رأت اللجنة العلمية الدائمة العليا أن إنتاجه العلمى فى المستوى اللائق لهذه الوظيفة .

ويختص مجلس الكلية بالتعيين لوظائف المدرسين ، والأساتذة المساعدين ، والأساتذة غير ذوى الكراسى .

ويشترط فى الأستاذ ذى الكرسى أن يكون قد سبقت ترقيته أستاذاً غير ذى كرسى ، أو أن يكون أستاذاً مساعداً ، قضى فى هذه الوظيفة أربع سنوات ، أو قضى ثمانى سنوات ، ما بين مدرس وأستاذ مساعد ، بشرط أن يكون فى السنتين الأخيرتين منها أستاذاً مساعداً ، فاذا لم يسبق للمرشح اشتغال بالتدريس وجب أن يكون قد مضى على تخرجه عشرون سنة على الأقل .

والتعيين فى وظيفة الأستاذ ذي الكرسى ، وهى أعلى وظائف هيئة التدريس كالتعيين فى وظيفة المدرس وهى أدنى هذه الوظائف ، يكون بمسابقة يسبقها إعلان عن الكرسى الخالى . وتختار اللجنة العلمية الدائمة العليا أفضل المتقدمين للمسابقة من ذوى الانتاج العلمى الجيد ، ويرشحه للتعيين مجلس الكلية ويتم التعيين بمصادقة مجلس الجامعة .

(ج) التفرغ : قررت اللجنة أنه كمبدأ عام . يجب أن يتفرغ جميع أعضاء هيئة التدريس لأعمالهم العلمية والدراسية ، فلا يجوز أن يعمل أحد فى الخارج بأجر .

ويمكن مواجهة حاجة أعضاء هيئة التدريس إلى المران العملى ، عن طريق تنظيم الانتداب والاعارة للهيئة الحكومية ، أو غيرها ، وتنظيم طرق الانتفاع بأعضاء هيئة التدريس فى الأعمال الخارجية .

وشفعت هذا الرأى بمشروع كادر لهيئات التدريس والمعيدين ، رأته وافيا بمكافأة المتفرغين .

ولما كان من العسير علاج الأحوال القائمة جملة واحدة ، فقد رأت اللجنة أن تقرر فى البداية المبادىء التالية :

١ — لا يصح بحال من الأحوال أن يعوق تمام النهوض بالعمل الجامعى للأستاذ والمدرس أى عائق ، وتحدد اللوائح الجامعية مدى العمل ، وساعات التدريس ، والبحث النظرى والعملى ، والنشاط العام ، ويجب أن تحدد لكل عضو من أعضاء هيئة التدريس على وجه لا يدع مجالا لأي تأويل ، والتقصير فى أى من ذلك يعتبر استقالة من الجامعة .

٢ — كل عمل خارجى للأستاذ ينبغى أن تستأذن فيه الجامعة ، وأن تحدد أوقاته ومدى فائدة الحياة الجامعيـــة منه ، وأن تخطر الجامعة بأى تغيير فيه ، وألا يتعارض من قرب أو بعد مع الأوقات المحددة للعمل الجامعى ، وأن يتفق مع مكانة الأستاذ ومركزه الجامعى .

٣ — تقرير الوسائل المؤدية للتدريب العملى على الوجه المبين من قبل .

٤ — لا يتولى الأستاذ غير المتفرغ رياسة الأقسام ، ولا عمادة الكليات ، ولا وكالتها ولا تمثيلها فى مجلس الجامعة ، ولا رياسة الجامعات ولا وكالتها .

فاذا ما استقرت الأوضاع الجامعية اتبع النظام الآتى :

مع المحافظة على القواعد السالفة ، ترى اللجنة إلغاء أبدال التفرغ جميعا ، وأن يمنح غير المتفرغ نصف مرتبه الأصلى . ويعمل المتفرغ فترتى الصباح والمساء ، أما غير المتفرغ فيعمل فترة الصباح فقط ، وذلك مدة خمسة أيام فى الأسبوع .

(د) التأديب : يؤلف مجلس لتأديب أعضاء هيئة التدريس من رئيس الجامعة ، أو من ينوب عنه رئيسا ، وأقدم عميدين ، وأستاذ بكلية الحقوق يختاره مجلسها سنويا ، وأستاذ بالجامعة يختاره العضو المحال على التأديب — أعضاء .

(هـ) الدروس الخاصة : ورأت اللجنة دفعا للمظنة ، وتوقيراً لوظائف التدريس بالجامعة ، أن يمنع بتاتاً إعطاء الدروس الخاصة للطلبة ، بمقابل كان ذلك أو بغير مقابل . ويشمل المنع أعضاء هيئة التدريس والمعيدين جميعاً ، وعلى كل قسم عند الاقتضاء ، أن ينظم للطلبة دروساً عامة إضافية ، فى جماعات صغيرة ، تحدد لها الكلية أجراً ، أسوة ببعض الجامعات الغربية .

(و) الكتب :

١ — يقدم المؤلف عدداً كافياً من النسخ ، بتكاليف طبعها ، لمكتبة الطلبة على نظام يكفل أن ينتفع بهذه النسخ أكبر عدد ممكن من الطلبة غير القادرين على شرائها .

٢ — إذا تبين أن كتاباً مدرسياً وضع لمحض الكسب المادى ، دون أن يكون من ورائه خدمة حقيقية للعلم ، كان مؤلفه مسئولا عن ذلك وجازت محاكمته تأديبياً .

٣ — يضع الأساتذة والمدرسون ، بالانفراد أو بالاشتراك ، مراجع علمية تشترى الجامعة حق طبعها ، وتكون إيرادات نشرها من الموارد المالية لها .

(ز) البعثات والاجازات الدراسية :

يجوز إيفاد المعيدين إلى الخارج لدراسات معينة ، وتخصص الجامعة الاعتمادات اللازمة لهذه البعثات ، وللاجازات الدراسية لأعضاء هيئات التدريس .

والاجازة الدراسية ، إما داخلية يتخفف بها العضو من أعمال التدريس ، أو ينقطع لبحث علمي يعده ، وإما إجازة خارجية يسافر فى أثنائها العضو الى بلد أجنبى لاعداد بحث علمى يعينه ويرسم خطته قبل السفر .

ورغبة فى توفير المتخصصين فى الفروع المختلفة ، لا يجوز للمبعوث ، ولا لذى الأجازة الدراسية ، أن يغير موضوعه إلا باذن خاص ، وإلا جوزى ماديا وأدبياً .

الباب الثالث

شئون الطلبة

(١) القبول :

أولا : يراعى فى قبول التلاميذ بالتعليم الثانوى حاجات الجامعات ، ومدى طاقتها وأن يبدأ توجيه التلاميذ حسب المواهب والاستعداد الذاتي مبكراً نسبياً ، فيهيأ البعض للتعليم الجامعي ، ويهيأ البعض الآخر لأنواع أخرى من التعليم ، تقتضيها نهضة البلاد .

ثانياً : يشترط لقبول الطلاب بكليات الجامعة أن يكون الطالب قد حصل فى امتحان شهادة الدراسة الثانوية على مرتبة التفوق ، فى أربع مواد على الأقل ، على أن يكون التفوق فى مادتين على الأقل من المواد المتصلة بدراسات الكلية التى يرغب فى الالتحاق بها .

وتحدد الكلية مواد التفوق التى تتصل بدراساتها .

ثالثاً : يحدد مجلس الكلية فى نهاية العام الدراسى العدد الذى يمكن الكلية قبوله أول العام التالى من الحاصلين على شهادة الدراسة الثانوية المصرية وما يعادلها من الشهادات الأجنبية .

رابعاً : تؤلف لجنة مشتركة من الجامعات لتوزيع الطلاب على كليات الجامعات وفقاً للشروط التى تضعها كل كلية ولرغبات الطلاب . على أن تكون الاستجابة لتلك الرغبات متناسبة مع درجة تفوقهم .

وينبغى ألا يتأخر عقد هذه اللجنة عن أول سبتمبر من كل عام .

خامساً : يجوز تحويل الطلاب من كلية فى إحدى الجامعات لكلية مناظرة فى جامعة أخرى بالشروط التى تتفق عليها الكليتان .

(ب) الرسوم الدراسية :

١ — تقرر الجامعات رسوما مناسبة لا يعفى منها أحد .

٢ — تتكفل وزارة المعارف وغيرها من الوزارات ذات الشأن ، والمؤسسات الخيرية ، وسائر الهيئات العامة ، برسوم الطلاب النابهين الذين تختارهم ، وتقدم إليهم المساعدات الضرورية ، كمبعوثين داخليين ، كما يتكفل الأثرياء والشركات والهيئات الدينية وغيرها من المؤسسات الاجتماعية برسوم من يختارونهم للتعليم الجامعى .

٣ — امتداد التشريعات الاجتماعية للمساعدات العامة إلى طلبة الجامعة فى تغذيتهم وملبسهم ومسكنهم .

٤ — توجيه الأموال الخيرية فى الأوقاف وغيرها — قدر المستطاع — إلى مساعدة الطلبة والتوسع الجامعى .

٥ — تخصيص قسم من ميزانية المجالس البلدية والمحلية للمعاونة الجامعية .

(ج) الاستماع والانتساب :

١ — يمنح العميد حق الاستماع للمتقدمين إليه بصفة منتظمة لقاء رسوم محددة .

٢ — يباح الاستماع للمحاضرة الواحدة لقاء أجر محدود .

٣ — يسمح بالانتساب لكليات الآداب والحقوق والتجارة وفقا للنظام الذى تضعه تلك الكليات ، على أن يؤدى المنتسبون رسوم انتساب ، ورسوم امتحان ، وأن تعقد لهم امتحانات خاصة . وحبذت اللجنة أن يعقد لهم امتحانان : أحدهما فى وسط المرحلة الدراسية ، والآخر فى نهايتها .

(د) الامتحانات :

أولا : تعميم نظام امتحان الفترات .

ثانياً : أن يقصر حق دخول امتحان الدور الثانى على الطلبة الراسبين ، الحاصلين على درجة مقبول فى التقدير العام ، وعلى المتخلفين من امتحان الدور الأول بعذر مقبول ، ويمتحن أولئك وهؤلاء فيما رسبوا فيه ، أو تخلفوا عنه .

ثالثا : يفصل طالب السنة الأولى أوالاعدادية إذا حصل على درجة «ضعيف جداً» فى تقديره العام . أما الحاصل على تقدير « ضعيف » فيعطي سنة أخرى .

(هـ) المكتبة والمعمل والتقويم الجامعى :

١ — بقدر الحرص على إمداد الجامعة بالأساتذة الكفاة ، ينبغى أن يكون الحرص على توفير المكتبة والمعمل بوصفهما دعامتين جامعتين أساسيتين للبحث والدرس ، ولا موضع للاقتصاد والتقتير فى هذين البابين الأساسيين بحال من الأحوال .

٢ — تجب العناية بالتقويم الجامعى ، وأن يظهر قبل بدء الدراسة بوقت كاف ، مرشدا فى جميع نواحى الحياة الجامعية .

(و) الحياة الجامعية :

١ — ينهض الطلبة فى فترة الاجازات الصيفية بألوان من الخدمات العامة فى بيئاتهم الريفية والحضرية .

٢ — ترعى الجامعة بعض المؤسسات الاجتماعية ، كى يتدرب فيها الطلاب بالوسائل الجامعية الصحيحة .

(١) مبادىء الحياة الاجتماعية :

ترى اللجنة أن تقوم الحياة الاجتماعية للطلاب على المبادىء الآتية :

١ — أن يكون الأساتذة والمدرسون فى لجان الطلبة رائدين مرشدين موجهين ، وأن تكون رياسة منظمات الطلاب للطلاب أنفسهم .

٢ — أن ينظم الطلبة ميادين نشاطهم الاجتماعية ، ويضعوا القواعد والأسس الكفيلة بانشاء ميادين الخدمات العامة .

٣ — أن يقوموا ، بمعاونة الأساتذة وتوجيههم ، بوضع مبادىء السلوك الفاضلة للطلاب ، ونشر الروح الجامعية الصحيحة بينهم ، وباتخاذ الوسائل التأديبية عند الاقتضاء .

٤ — ينتخب الطلبة كل عام اتحادهم ، أو ما يسمى فى بعض الجامعات الغربية

« برلمان الطلبة » أو « المجلس النيابى للطلبة » ، وله هيئة تنفيذية أو ما يسمى عند الغربيين « حكومة الطلبة » من رؤساء الطلبة ووكلائهم المنتخبين فى الكليات .

(٢) تهيئة الجو الجامعي :

(ا) ترى اللجنة أن تهيئة الجو الجامعى الصحيح ، يقتضى توزيع الدروس والمحاضرات فى كل فرقة على خمسة أيام كاملة فى الأسبوع ، بحيث يتلقى الطالب يومياً محاضرات فى الصباح وبعد الظهر ، حتى تتوافر لديه خلال اليوم الجامعى الكامل فرصة التردد على المكتبة ، وكذلك فرصة الاتصال بزملائه من جهة وبأساتذته من جهة أخرى . ولاشك فى أن مثل هذا النظام يستتبع تفرغ الأساتذة إلى حد كبير .

(ب) ولا يمكن تنفيذ الاقتراح السابق تنفيذاً مثمراً يحقق الهدف المنشود إلا إذا عملت الجامعة على تزويد الكليات بالمرافق الأساسية التى تمكن الطالب من قضاء سحابة يومه فى كليته ، وتوفر له سبل الاستفادة من ذلك ، إذ يجب أن يتوافر فى كل كلية :

١ — مكتبة مزودة بالمراجع والمؤلفات التى يهمه الرجوع اليها .

٢ — نادٍ مريح به وسائل التسلية ومطعم لتقديم الوجبات الخفيفة .

٣ — ملاعب رياضية كاملة .

وترى اللجنة أن تيسير سبل المواصلات للطلبة ، وتخفيض أجورها من الأمور التى ينبغى أن توليها الجامعة عنايتها .

(٣) الاشراف على شئون الطلبة :

(ا) لما كانت شئون الطلبة هى العمود الفقرى للنظام الجامعى ، ورعايتها من أهم خصائص الجامعة ، فان اللجنة تقترح أن يكون فى كل جامعة موظف كبير مسئول ، يناط به الاشراف على هذه الشئون ، ويباشر مهمته عن طريق الادارات المختلفة ، التى تعمل بتوجيهه وتحت إشرافه المباشر ، وكذلك عن طريق اللجان التى تضع القواعد واللوائح التى تنظم سلوك الطلاب ونشاطهم ، كما تراقب هذه اللجان تنفيذ هذه القوانين . وهذه اللجان هى :

١ — لجنة التقاليد الجامعية .

٢ — لجنة خدمة الطالب .

٣ — « السلوك الجامعى .

٤ — « الصحة والمساكن .

٥ — « الخريجين .

(ب) وأن يقوم بالإشراف على هذه الشئون فى كل كلية « رائد » تختاره الكلية من أعضاء هيئة التدريس الذين لهم خبرة خاصة بشئون الطلبة . ويعاون الرائد واحد أو أكثر من زملائه فى كل فرقة أو قسم ، بما يتناسب وعدد الطلبة . ومهمة الرائد أن يشرف بمساعدة معاونيه والموظفين المختصين على رعاية كافة شئون الطلبة داخل الكلية وخارجها . ويدخل ضمن ذلك تسجيل الخريجين والسعى لإلحاقهم بالأعمال المختلفة عن طريق التعاون مع اللجنة المختصة بمجلس الكلية والهيئات الرسمية . وإزاء كل هذه الأعباء ، يعفى الرائد من جزء من واجباته التعليمية .

(٤) الاتحاد :

(ا) اتحاد الكلية :

١ — يكون أساس انتخاب مجلس الاتحاد هو نشاط الطلبة الاجتماعى والرياضى فى الكلية ، وانضمامهم إلى الجمعيات التى تنشأ داخل الكلية لمباشرة مختلف أنواع النشاط .

٢ — يتكون مجلس الاتحاد من :

(ا) ممثلى الجمعيات المختلفة .

(ب) طالبتين تنتخبهما الطالبات لتمثيلهن فى مجلس الاتحاد .

(ج) اثنين عن الخريجين يختارهما مجلس الاتحاد .

(د) عضوين من هيئة التدريس أحدهما رائد والثانى أمين الصندوق يختارهما مجلس الكلية .

(هـ) ينتخب المجلس رئيسه ووكيله من الطلبة .

(ب) الاتحاد العام للجامعة :

١ — يتكون مجلس الاتحاد العام من :

(ا) ممثلين لمجالس إدارة الجمعيات الجامعية بعددها (وهذه المجالس تتكون من ممثلي الجمعيات المتماثلة فى الكليات) بشرط ألا يقل ممثلو كل كلية عن اثنين.

(ب) رئيس اتحاد كل كلية .

(ج) طالبتين تنتخبهما ممثلات الطالبات فى مجالس اتحادات الكليات .

(د) ممثلين للخريجين .

(هـ) اثنين من أساتذة الجامعة ممن لهم نشاط اجتماعى أو رياضى ملحوظ يختارهما رئيس الجامعة أحدهما أمين الصندوق .

٢ — يختار مجلس الاتحاد العام فى أول اجتماع له رئيساً للاتحاد العام ووكيلين وسكرتيرا من بين أعضائه الطلبة .

(ج) الجمعيات التى تنشأ فى اتحاد الكلية :

تنشأ فى كل كلية الجمعيات الآتية :

١ — جمعية المناظرات والمحاضرات
٢ — « الرياضة
٣ — « التمثيل
٤ — « الموسيقى
٥ — « الرسم والتصوير
٦ — جمعية النشر والدعاية
٧ — « الخدمة الاجتماعية
٨ — « الجوالة
٩ — « الرحلات

ويجوز إنشاء جمعيات أخرى يقترحها مجلس الاتحاد بشرط موافقة الاتحاد العام. وتمثل كل من هذه الجمعيات فى مجلس الاتحاد بمندوب واحد ماعدا الجمعية الرياضية فيمثلها ثلاثة أعضاء .

(د) الشروط الواجب توافرها فى ممثلى الجمعيات :

يشترط فيمن ينتخب ممثلا لإحدى هذه الجمعيات ما يلى :

١ — أن يكون قد مضى على عضويته بالجمعية اثنا عشر شهراً على الأقل .

٢ — أن يكون له نشاط ممتاز فى الجمعية التى يمثلها .

٣ — ألا يكون قد رسب أكثر من مرة واحدة فى مدة الدراسة حتى تاريخ ترشيحه .

٤ — ألا يكون قد صدرت ضده أحكام تأديبية .

وعند تطبيق هذه الشروط فى الكليات التى ليست بها جمعيات لا يطبق الشرط الأول لأول مرة بالنسبة للفرق الدراسية ما عدا الفرقة الأولى .

(هـ) لجان الاتحاد :

يكون مجلس الاتحاد فى أول جلسة له بعد انتخاب وكيله وسكرتيره اللجان الثلاث الآتية :

١ — لجنة البرامج والتنسيق .

٢ — لجنة النادى والمطعم .

٣ — اللجنة المالية .

(و) مبدأ أساسى :

لا يجوز مزاولة نشاط داخل الكلية سوى ما يقره مجلس الاتحاد .

الباب الرابع

التعاون الثقافى الداخلى والخارجى

(ا) التعاون الجامعى الداخلي :

١ — إنشاء مكتب فنى خاص ، يتبع مجلس الجامعات المصرية لوضع المقترحات لتنظيم التعاون والصلات بينها ، على هدى الاحصاءات والتقارير الخاصة بالتطور الجامعى الداخلى ، وفى ضوء الاتجاهات الجامعية العالمية . وتتلقى تقارير الملحقين الثقافيين ، والقائمين على مكاتب البعثات فى الخارج .

٢ — تبادل الأساتذة والممتحنين والبحوث العلمية ونماذج الامتحانات النهائية.

٣ — تبادل التمثيل فى مجالس الكليات ومجالس الجامعات .

٤ — عقد مؤتمرات جامعية كل أربع سنوات ، تتدارس فيها الجامعات أحدث الاتجاهات ، ويحاضر الأساتذة الذين وقفوا على جديد فى العلوم والآداب والفنون وتعقد الحلقات للدرس والمناقشة ، ويعرض الطلبة ألوان نشاطهم العام ، ويقيمون المباريات الرياضية المختلفة . وتقدم فى نهاية كل مؤتمر التوصيات التى يرى تقديمها .

(ب) الأساتذة الأجانب :

(ا) بالنسبة للاساتذة الزائرين ، تسعي الجامعات المصرية للانتفاع بأقدر الأجانب بصرف النظر عن مقدار المكافأة التى تمنح لكل منهم ، ويكون تعيينها حسب منزلة الأستاذ والمهمة التى يندب لها .

(ب) وبالنسبة للاساتذة الأجانب المقيمين ، يكون تعيينهم على اعتمادات خاصة بهم لا على كراسى أو وظائف .

والأصل أن يكون التعاقد لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد ، ويجوز أن يكون لمدة أقل فى المرة الأولى حسب رغبة الأستاذ ومقتضيات العمل .

AMERICAN UNIVERSITY IN CAIRO LIBRARY

وتتحمل الجامعة نفقات انتقال الأستاذ وأسرته لمصر ، ونفقات عودته وأسرته منها عند نهاية العقد . . وإذا كان العقد لمدة تزيد على ثلاث سنوات ، تحملت الجامعة نفقات رحلة له مع أسرته لبلاده لقضاء أجازة الصيف .

ويمنح الأستاذ الأجنبي عند انتهاء عقده مكافأة تقدر بمرتب شهر عن كل سنة من سنوات خدمته ، كما يمنح مرتب شهر واحد عند تجديد عقده للمرة الأولى ، لاعانته على الاستقرار فى المسكن الملائم .

ويساهم الأساتذة الأجانب فى جميع ألوان النشاط العلمى والاجتماعى ، ويكون لهم جميع حقوق زملائهم المصريين عدا عمادة الكليات أو تمثيلها فى مجلس الجامعة . وبالنسبة لرياسة الأقسام ، يجوز على سبيل الاستثناء رياستهم للاقسام المنشأة حديثاً ولأقسام اللغات الأجنبية .

وينبغى استشارتهم فى المجالس الجامعية ولجان البرامج والنظم العلمية ، والتعاون الثقافى الخارجى ، وتوثيق الاتصال بين كلياتنا والكليات المماثلة الأجنبية .

(ج) التبادل الثقافى الخارجى :

١ — يتولى المكتب الفنى التابع لمجلس الجامعات عرض ما تتلقاه إدارة العلاقات الثقافية الخارجية بوزارة المعارف من تقارير الملحقين الثقافيين . وغيرهم ، ويقدم تقارير مفصلة عنها لمديرى الجامعات .

٢ — يتعين على الجامعات المصرية ، لأداء رسالتها على أتم وجه أن تنمى علاقاتها بالأوساط العلمية والجامعية الدولية . ويمكن اعتمادها على هيئة اليونسكو ومراكز التعاون العلمى التابعة لها ، كما تستطيع المساهمة فى تنظيم الاتصال الثقافى بمنطقة البحر الأبيض المتوسط خاصة . والبلاد الشرقية والغربية عامة .

٣ — زيادة الاهتمام بمعاهد الدراسات الشرقية بالجامعات كى تزود البلاد بعناصر نافعة ، فى توثيق الصلة بين مصر وبلاد الشرق ، وتقديم الرجال القادرين الى هذه البلاد .

٤ — وضع سياسة منتجة للبعثات والإجازات الدراسية والمهمات العلمية والمؤتمرات الخارجية .

٥ — مطالبة المبعوثين بتدوين مشاهداتهم وتجاربهم ، ونشر تقارير مفصلة عنها .

٦ — نشر الجامعات رسائل أبنائها الحاصلين على درجات علمية من الخارج ، وترجمتها إلى اللغة العربية كلما تيسر ذلك .

(د) دورة الانتقال :

١ — يقوم مشروع للاصلاح الجامعى مدته خمس سنوات ، غايته الأولى الانتقال بجامعاتنا من أحوالها الحاضرة إلى أحوالها المستقبلة المأمولة ، وتطبيق النظم الجديدة على خير وجه .

٢ — تحصر الأموال التى يمكن أن تنفقها الدولة على التعليم الجامعى في هذه السنوات وتوجه بوساطة مجلس الجامعات ممثلا لقوى البلاد المختلفة ، للظفر بأقصى الفوائد الممكنة منها . على أن يلحق بهذا المجلس لجان للكليات المتماثلة تتألف كل لجنة منها من العمداء المختصين ومن أربعة أعضاء من الخارج لهم اتصال وثيق بالتعليم الجامعى . ومن أهم ما تختص به هذه اللجان ، توزيع أعضاء هيئات التدريس والمعيدين والموظفين الحاليين والطلبة توزيعاً عادلا بين الكليات الجامعية المختلفة ، وكفالة التعاون التام بين الكليات والأقسام المتماثلة ، وخاصة فى القاهرة ، للانتفاع بالمكتبات والمعامل والأجهزة وسائر وسائل الدرس والبحث .

ويقتضى هذا تأليف المجلس ولجانه فى الحال ، وتزويده بالسلطة اللازمة . على أنه ليس من الضرورى أن يكون المجلس في فترة الانتقال بتشكيله التام المقترح .

وقد تلقيت فى نهاية الاعداد لهذا التقرير ، من السكرتير العام لجمعية هيئة التدريس بجامعة القاهرة ، كتابا يطلب فيه ، باسم زملائه فى الجامعات الثلاث ، أن تختار هيئة التدريس فى كل جامعة أحد الممثلين الثلاثة للجامعة فى مجلس الجامعات ، حتى يكون لهيئات التدريس صوت مسموع فى إعادة تنظيم الجامعات لدور الانتقال .

وعندى أنه لا شىء يمنع من ذلك ، وخاصة أنه يتمشى والروح التى سادت تأليف الهيئات الجامعية الجديدة .

٣ — دراسة مطالب البلاد الاقتصادية والفنية والصناعية ، ونشر البيانات الصحيحة عنها موضحة آثارها فى خدمة الاقتصاد القومى ، ورفع مستوى المعيشة ، والقضاء على التعطل والبطالة ، وتحقيق أقصى الفائدة للطلاب أنفسهم .

AMERICAN UNIVERSITY IN CAIRO LIBRARY

٤ — يتناوب الطلاب الانتفاع بوسائل الدرس والبحث في أوقات معينة من ساعات النهار وطائفة من الليل .

٥ — تهيأ الوسائل للافادة من أساتذة الجامعة السابقين ، ومن كافة المواطنين الحاصلين على مؤهلات علمية للأستاذية ، ما دام اتصالهم بالحياة العلمية لم ينقطع .

٦ — يضاعف أعضاء هيئات التدريس ، وجميع رجال الجامعة ، في هذه الفترة ، ساعات عملهم العادي .

٧ — يدعى كبار المصريين المبرزين في العلوم والفنون المختلفة ، للتطوع بالمساهمة في هذا الإصلاح ، والتبرع ببعض الدروس والمحاضرات ، كل حسب طاقته .

٨ — تتعاون الجامعات ، بهيئات مدرسيها وطلابها ، مع المعلمين في سائر المدارس ومعاهد التعليم ، وجميع موظفي الدولة — في تنفيذ مشروع عام لمحو الأمية في هذه السنوات الخمس ، تخليصاً للبلاد من هذه الوصمة ، وتدريباً للجامعيين في ميادين الخدمة العامة : خدمة الشعب كله ، ووضعاً لقواعد الاصلاح الجامعي والاصلاح العام على أسس سليمة مكينة .

فهرس التقرير

صفحة

كتاب السيد الرئيس إلى السيد وزير المعارف العمومية . . . ج

القسم الأول

تأليف اللجنة ٣

استطلاع السيد الرئيس لآراء الجامعيين والمعنيين بالتعليم الجامعى ، وجمع البيانات والإحصاءات ٦

الكلمة الافتتاحية للرئيس الدكتور على ماهر ٩

اللجان الفرعية ١٧

القسم الثانى

الباب الأول : أهداف التعليم الجامعى ١٩

١ — الاصلاح الجامعى المعاصر ١٩

٢ — اتجاهات عالمية ٢٠

٣ — مشاكلنا الجامعية ٢٢

٤ — أهداف التعليم الجامعى ٢٤

الباب الثانى : كيان الجامعة ونظمها الأساسية ٢٨

مقدمة ٢٨

استقلال الجامعة ٣٠

القسم ٣١

الكلية ٣٣

مجلس الجامعة ٣٤

(ا) مجلس الجامعة ٣٤

صفحة

(ب) رئيس الجامعة ٣٥
(ج) وكيل الجامعة ٣٥
(د) السكرتير العام ٣٥
مجلس الجامعات ٣٥
لجنة الاعانة الحكومية ٣٧
جامعة أو جامعتان في القاهرة ٣٧
المعاهد الجامعية ٣٨
كليات للفتيات ٣٩

الباب الثالث : شئون هيئة التدريس ٤٠

أولا : مبادىء عامة ٤٠
ثانياً : وظائف التدريس ودرجاتها المالية ٤١
ثالثاً : التفرغ ٤٥
رابعاً : التأديب ٤٦
خامساً : الدروس الخاصة ٤٦
سادساً : الكتب ٤٦
سابعاً : البعثات والاجازات الدراسية ٤٧

الباب الرابع : شئون الطلبة ٤٨

(ا) القبول ٤٨
(ب) الرسوم الدراسية ٥١
(ج) الاستماع والانتساب ٥٢
(د) البرامج والنظم العلمية ٥٣
(هـ) الامتحانات ٥٤
(و) تقسيم الدراسة إلى شهادات بدلا من سنوات ٥٧
(ز) المكتبة والمعمل والتقويم الجامعى ٥٩

(ح) الحياة الجامعية ٦٠
١ — بناء الشخصية ٦٠
٢ — مبادىء الحياة الاجتماعية ٦٢
تهيئة الجو الجامعى ٦٣
الاشراف على شئون الطلبة ٦٣
الاتحاد ٦٤
اتحاد الطلبة ٦٤
الاتحاد العام للجامعة ٦٥
الجمعيات التى تنشأ فى اتحاد الكلية ٦٥
الشروط الواجب توافرها فى ممثلى الجمعيات . . . ٦٥
مبدأ أساسى ٦٦
الباب الخامس : التعاون الداخلى والخارجى ٦٧
(ا) التعاون الجامعى الداخلى ٦٧
(ب) الأساتذة الأجانب ٦٨
(ج) التبادل الثقافى الخارجى ٦٩
خاتمة ٧١

القسم الثالث

التوصيات والقرارات ٧٥

AMERICAN UNIVERSITY IN CAIRO

ATE

114320

LA
1648
E4x
1954

NOV
1972

main
0 0 0 0 0 0 1 1 4 3 2 0
LA 1648 E4x 1954